جامعة اليرموك

كلية الآداب

قسم العلوم السياسية

دراسة بعنوان

"اتجاهات الإسلام السياسي في تركيا وأثرها في العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية (الأردن، تونس، ومصر) بين عامي 2002–2015م"

Trends Of Political Islam In Turkey And Its Impact On The Economic Relations With The Arab Countries(Jrdan,Tunisia,Egypt) Between 2002-2015

إعداد

أحمد فؤاد شتيات

الرقم الجامعي

(2014740011)

بإشراف

أ. د. نظام بركات

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد السياسي الدولي/

الفصل الدراسي الثاني للعام 2017–2018م

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

أعضاء لجنة المناقشة

"اتجاهات الإسلام السياسي في تركيا وأثرها في العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية

(الأردن، تونس، ومصر) بين عامي 2002-2015م"

إعداد

أحمد فؤاد شتيات

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد السياسي الدولي/ الفصل الدراسي الثاني للعام 2017-2018م.

الأستاذ الدكتور نظام بركات.....مشرفاً ومقرراً

الأستاذالدكتورمحمد تركي بني سلامة.....عضواً مناقشاً

الدكتور حمزة أبو شريعة.....عضواً خارجياً

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إهـــــــــداء

" وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ "

صدق الله العظيم

إذا كان الإهداء يعبّر ولو بجزء من الحب والوفاء... فالإهداء إلى الهادي معلم البشرية ومنبع العلم... النبي الأمي محمد صلى الله عليه وسلم...

إلى كل عربي يسعى نحو تطوير بلاده...

إلى من كلّت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة، إلى من كان يحصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم، إلى والدي الدكتور فؤاد... إلى رمز الحب وبلسم الشفاء، إلى القلب الناصع بالبياض... والدتي الحبيبة، أطال الله في عمرها... إلى زوجتي التي أهديها كل ورود العالم ...

إلى الأحبة ذوي القلوب الطاهرة، والنفوس الأبية.... الذين شدّوا من أزري وقدموا لي الآراء السديدة، والتوجيهات القيمة، والأفكار المنيرة، إلى الذين أحببتهم وأحبوني... إخواني، الدكتور قتادة، والدكتور محمد... وإلى أخواتي خوله "أم قيس"، وإسلام، وسجى... اليكم جميعاً أهدي عملي هذا...

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

أتقدم بشكري الجزيل إلى كل من كان عونا لي في كتابة هذه الدراسة، وإلى المشرف عليها الأستاذ الدكتور نظام بركات، الذي لم يأل جهدا في توجيهي وتصويب كتابتي، وإلى أعضاء لجنة المناقشة الذين قرأوا الدراسة وتفضلوا عليّ بملاحظاتهم القيمة التي أفادت كثيرا في تحسين سويتها.

وأقدّم شكري إلى أساتذتي في قسم العلوم السياسية على ما قدموه لي ولزملائي من مناهج بحثية ومعلومات علمية مفيدة نافعة، وعلى سعيهم الدؤوب لجعل طلبتهم قادرين على امتلاك نواصي أدوات التفكير والبحث في مجال الاقتصاد السياسي، كما أشكر زملائي الذين رافقتهم، وكان لهم أثر في نفسي لا ينسى.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المحتويات

الموضـــــــــــــوع	الصفحة
الملخص باللغة العربية	ز
المقدمة	1
أهمية الدراسة	3
مشكلة الدراسة وتساؤلاتها	3
محددات الدراسة	3
فرضيات الدراسة	4
منهجية الدراسة	5
مخطط الدراسة	5
الفصل الأول: التوجهات السياسية الإسلامية في تركيا	
المبحث الأول: الاطار النظري الإسلام السياسي تعريفات ومؤشرات	7
المبحث الثاني: الاسلام السياسي في تركيا ما قبل فترة حزب العدالة والتنمية (قبل عام 2002)	21
المبحث الثالث: حزب العدالة والتنمية التركي (الاسلام السياسي في تركيا ما بعدعام 2002م)	32
الفصل الثاني: التعاون الاقتصادي بين تركيا والعالم العربي	
المبحث الاول: التقارب التركي العربي ودوافعه	66
المبحث الثاني: محددات السياسات التركية نحو العرب ومجرياتها	75

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث: الاجراءات التي اتبعها حزب العدالة والتنمية لتطوير العلاقات التركية العربية	79
الفصل الثالث: العلاقات الاقتصادية التركية مع كلّ من الأردن ومصر وتونس وأثر التوجهات الإسلاميه فيها	
المبحث الأول: العلاقات الاقتصادية التركية الأردنية وأثر التوجهات الاسلامية فيها	89
المبحث الثاني: العلاقات الاقتصادية التركية المصرية وأثر التوجهات الاسلامية فيها	114
المبحث الثالث: العلاقات الاقتصادية التركية التونسية وأثر التوجهات الاسلامية فيها	138
الخاتمة	168
قائمة المصادر والمراجع	176
الملخص باللغة الانجليزية	191

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شتيات، أحمد فؤاد. (2018). **اتجاهات الإسلام السياسي في تركيا وأثرها في العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية (الأردن، تونس، ومصر) بين عامي 2002–2015م**. إشراف أ. د. نظام بركات"

الملخص

هدفت الدراسة لمعرفة اتجاهات الإسلام السياسي في تركيا وأثرها في العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية (الأردن، تونس، مصر) بين عامي 2002 – 2015 م، وتجيب الدراسة عن سؤال العلاقة بين الاتجاهات السياسية الإسلامية في تركيا وكل من الأردن ومصر وتونس والدور الذي تلعبه هذه الاتجاهات وما يقابله من تعاون اقتصادي بين هذه الدول وما أثر هذه التيارات في زيادة التبادل التجاري بينها ، وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من حيث وصف العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية وتركيا وتحليل هذه العلاقات وأثر اتجاهات الإسلام السياسي في تطوير هذه العلاقات.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن للتوجهات الإسلامية أثر واضح في تطوير العلاقات الاقتصادية بين تركيا والأردن ومصر وتونس، لكن الفاعل الحقيقي في تطوير تلك الأدوات هي تركيا وحكومة حزب العدالة والتنمية التي ترى في المنطقة العربية سوقا اقتصادية وممرا حيويا استراتيجيا لتطوير تجارتها مع إفريقيا وتستخدم الإرث الحضاري المشترك مع العرب بالدفع بتلك العلاقات بما يعود بالنفع على تركيا، أما التوجهات الإسلامية في الدول الثلاث موضوع البحث فتحاول الدفع نحو الاستفادة من التجربة التركية السياسية والاقتصادية وترى في الإرث الحضاري المشترك عاملا مهما لكنها لم تكن عاملا رئيسيا في التوجهات الاقتصادية لهذه الدول لأن المصالح العليا لهذه

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدول كانت هي أيضا عاملا مهما في توجهات هذه الدول بالإضافة إلى تأثير الظروف الدولية على العلاقات بين هذه الدول.

كما وخلصت الرسالة إلى أن أقطاب الحزب الحاكم في فترة الدراسة من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والخارجية دفعوا نحو الانسجام مع المنظومة العربية سياسيا وذلك لأهداف اقتصادية وإستراتيجية، وسعوا نحو تفعيل دور تركيا في المؤسسات السياسية والاقتصادية العالمية وخاصة منظمة المؤتمر الإسلامي، وخلصت الدراسة أيضاً إلى أن التطور الحقيقي للعلاقات التركية الأردنية بدأ بعد حكومة حزب العدالة والتنمية والطفرة النوعية لتلك العلاقات بدأت منذ 2009، فقد رأت الحكومة التركية في الأردن حلقة وصل برية مع دول الخليج العربي، غير أن الحركة الإسلامية الأردنية لم يكن لها دور فاعل في تطوير تلك العلاقات نظرا لأنها لم تتولى السلطة السياسية وكانت مشاركتها في الحكومة الأردنية إبان الحرب الأمريكية على العراق قصيرة جدا ، أما في تونس فإن العلاقات مع تركيا بدأت بالنمو المضطرد منذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم ورئاسة النهضة لحكومة الإتلاف التونسية فقد وقع البلدان العديد من الاتفاقيات التجارية وازدادت العلاقات الاقتصادية تطورا سواء على مستوى الاستثمار أو التبادل التجاري بين البلدين، وتسعى قيادة الدولتين للمزيد من التطور في العلاقات وخاصة الجانب التركي الذي يرى في تونس بوابة ينفذ من خلالها إلى الأسواق الإفريقية.

وفي مصر تطورت العلاقات السياسية والاقتصادية بين مصر وتركيا بشكل كبير عشية الربيع العربي واستلام حكومة الإخوان المسلمين السلطة في مصر بقيادة رئيس الجمهورية السابق محمد مرسي وبدأ التطور بسلسلة من الاستثمارات المتبادلة والعلاقات التجارية لكنها لم تلبث أن تراجعت بشكل حاد

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بعد أن تولى السيسي السلطة في مصر ورفض الحكومة التركية الاعتراف بالسلطة الجديدة التي وصفها بالانقلاب العسكري على سلطة شرعية منتخبة.

الكلمات المفتاحية: اتجاهات ، الإسلام السياسي، تركيا، العلاقات الاقتصادية ، الدول العربية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة

تشكل الاتجاهات الإسلامية جزءا من المشهد السياسي في كلّ من الجمهورية التركية والمملكة الأردنية الهاشمية، وجمهورية مصر العربية، والجمهورية التونسية، تغيب أحيانا عن سطح المشهد لتعود إلى الظهور من جديد، غير أنّ حضورها ازداد في السنوات الأخيرة، وأضحت فاعلا مهما في هذه الدول، ففي تركيا أصبح حزب العدالة والتنمية التركي ذو التوجهات الإسلامية يسيطر على المشهد السياسي التركي بعد أن حقق نجاحا لافتا في المجالات الاقتصادية والسياسية.

ومنذ توليه السلطة بدأ بتوجهاته نحو الاهتمام بالمنطقة العربية وخاصة منطقة الشرق الأوسط لاعتبارات سياسية تحقق مصالحه الاقتصادية والوطنية، فدخل بوابة المشرق العربي عن طريق زيادة اهتمامه بالقضية الفلسطينية، وعقد شراكات اقتصادية مع بعض العربية وبدأ انفتاحه السياسي على الشرق.

ولم يغفل الأتراك دور الأردن المحوري في منطقة الشرق الأوسط، فقد ازداد اهتمامهم بالمملكة وقدموا لها بعضا من المساعدات الاقتصادية والدعم السياسي في ملف المفاوضات مع إسرائيل، ثم تصاعد الاهتمام التركي بالأردن منذ الربيع العربي وانطلاق الثورة الشعبية السورية وما نتج عنها من موجات اللاجئين المتتالية، وبرز التنسيق التركي الأردني في إدارة ملف اللاجئين ومحاربة الإرهاب والمتطلبات الاقتصادية المرافقة لذلك، لكنّ الاتجاه الإسلامي الأردني يبدو أثره خافتا في تشكيل تلك العلاقات.

ولم تغب مصر عن تطلعات حزب العدالة والتنمية التركي فقد بذل زعيمه رجب طيب أردوغان جهودا مضنية للتقارب السياسي والاقتصادي مع مصر، ودخل لها من بوابة مساعدتها في أمر تقريب وجهات النظر بين المتفاوضين العرب والإسرائيليين في أمور دفع عملية السلام المتعثرة،ثم الحروب التي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شنتها إسرائيل تباعا على قطاع غزة، ثم لم تلبث أن تطورت العلاقات الاقتصادية والسياسية بين تركيا ومصر وطفت على السطح حين تسلمت الأحزاب الإسلامية السلطة في مصر ممثلة بالإخوان المسلمين والأحزاب السلفية، فقدمت لمصر بعض المساعدات المالية والدعم السياسي، ثم لم تلبث أن تدهورت العلاقة بين الدولتين بعد سيطرة الجيش على السلطة عام 2014م.

كما حاولت تركيا بناء علاقات سياسية مع تونس منذ عهد بورقيبة متكئة على الإرث التاريخي الذي يجمع الدولتين، وظلت العلاقات الاقتصادية بين الدولتين تراوح مكانها مع تطور ملحوظ بعد أن أضحى حزب العدالة والتنمية التركي حاكما إذ وقعت اتفاقية التجارة الحرة، ثم تطورت العلاقة بشكل لافت حين حدثت ثورة تونس الشعبية، فتطورت العلاقات السياسية بين الدولتين وتبعها تطور للعلاقات الاقتصادية، ووقعت مجموعة من الاتفاقيات الاقتصادية، وهي في تصاعد مستمر.

وانطلاقاً مما سبق تحاول الدراسة رصد دور الاتجاهات السياسة الإسلامية التركية وأثرها على العلاقات الاقتصادية في كلّ من المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية والجمهورية التونسية، كما تبحث في دور الاتجاهات الإسلامية في كل من تلك الدول والآثار المترتبة على تغيّر تلك الاتجاهات لهذه الدول وأثرها على التقارب السياسي والتعاون الاقتصادي بينها وبين تركيا وفيما بينها هي كدول عربية مستقلة.

كما تبحث الدراسة في الاتجاهات السياسية الإسلامية الموجودة في هذه الدول، ومشاركتها للنظام السياسي الحاكم، وتسعى إلى قياس حجم هذه التيارات وتفاعلها وقدرتها على زيادة التعاون الاقتصادي وفقا لقرب أو بعد تلك التيارات من السلطة الحاكمة في كلّ من تركيا والأردن ومصر وتونس.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من اعتبارات سياسية واقتصادية عديدة منها: النجاحات التي حققها حزب العدالة والتنمية التركي ذو التوجهات الإسلامية على الصعيد الاقتصادي والسياسي، وانعكاس هذه النجاحات على الاتجاهات الإسلامية في كل من مصر والأردن وتونس وسعيها نحو احتذاء منهج حزب العدالة والتنمية، ثم زيادة التنافس بين إيران وتركيا على منطقة الشرق الأوسط وتداخل ذلك مع بروز تشكيلات سياسية طائفية قبيل ثورات الربيع العربي وخلالها تهدد أمن تركيا والأردن ومصر وتونس واقتصادها، إضافة إلى الخطر الذي يمثله الإرهاب على دول المنطقة والمتمثل في تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وما يماثله من تنظيمات أخرى طائفية، وما تواجهه هذه الدول من أزمات اقتصادية ناتجة عن مشكلة اللجوء أو آثار الثورات.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تجيب الدراسة عن سؤال العلاقة بين الاتجاهات السياسة الإسلامية في تركيا وكل من الأردن ومصر وتونس والدور الذي تلعبه هذه الاتجاهات وما يقابله من تعاون اقتصادي بين هذه الدول، كما ويجيب عن سؤال اذا كن هناك أثر لهذه التيارات في زيادة التبادل التجاري بين هذه الدول؟

محددات الدراسة:

المحددات المكانية: الجمهورية التركية، المملكة الأردنية الهاشمية، جمهورية مصر العربية الجمهورية التونسية. وقد اختيرت هذه الدول عينة للدراسة لتشاركها في أمور منها:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. وجود اتجاهات إسلامية سياسية حكمت أو شاركت في الحكم فيها، وأثرت في العلاقات بين هذه الدول إيجابا أو سلبا.
2. معاناة هذه الدول من مشكلة الإرهاب الذي تبع الثورات العربية.
3. تعرضها لأزمات اقتصادية بعيد الربيع العربي ناتجة عن اللجوء أو غيره.

المحددات الزمانية: فترة الدراسة بين عامي 2002 – 2015م، وهي الفترة التي حكم فيها حزب العدالة والتنمية ذو التوجهات الإسلامية تركيا، وبدأت تداخلاته الاقتصادية والسياسية مع دول المنطقة العربية بشكل واضح، وسوف يتم التمهيد لهذه الفترة بإستعراض تاريخي لظهور التوجهات الاسلامية في تركيا في الفترة السابقة لفترة الدراسة.

فرضيات الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية أساسية وهي أنّ ثمة علاقة ما بين الاتجاه السياسي الإسلامي التركي وتطوير علاقات اقتصادية وسياسية مع الدول المحددة في الدراسة، ويتفرع منها عدة فرضيات، منها: إنّ هناك اختلافا في الرؤى بين التيارات السياسة الإسلامية الموجودة ضمن حدود الدراسة، وأنّ هذا الاختلاف ينعكس سلبا على التعاون الاقتصادي بين الدول المحددة في الدراسة، كما ويتفرع منها إن التيارات الإسلامية ساهمت بشكل غير مباشر في التأثير في التعاون الاقتصادي بين هذه الدول.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من حيث وصف العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية وتركيا وتحليل هذه العلاقات وأثر اتجاهات الاسلام السياسي في تطوير هذه العلاقات.

مخطط الدراسة

تتكون الدراسة من ثلاثة فصول: الأول، ويناقش مفهوم الإسلام السياسي والتوجهات السياسية الإسلامية في تركيا منذ نشأة الدولة التركية الحديثة وأثرها في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ثم يناقش بداية التأسيس للإسلام السياسي في تركيا وذلك في الفترة ما قبل حزب العدالة والتنمية، ثم نشوء حزب العدالة والتنمية التركي وحكمه لتركيا. أما الفصل الثاني: فيدرس التعاون الاقتصادي بين تركيا والعالم العربي، ويختار الفصل الثالث ثلاث دول يستكشف طبيعة العلاقات الاقتصادية فيها مع تركيا ودور حركات الإسلام السياسي في تطويرها وهي الأردن ومصر وتونس وأثر التوجهات الإسلامية فيه.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

التوجهات السياسية الاسلامية في تركيا

المبحث الأول: الإطار النظري " الاسلام السياسي – مفهومه ، مؤشراته "

المبحث الثاني:الإسلام السياسي في تركيا قبل حزب العدالة والتنمية (قبل عام 2002)

المبحث الثالث: حزب العدالة والتنمية التركي (الاسلام السياسي في تركيا ما بعد عام 2002)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

التوجهات السياسية الاسلامية في تركيا

المبحث الأول: الإطار النظري "الإسلام السياسي– مفهومه، ومؤشراته"

الإسلام السياسي المصطلح والمفهوم

ينبثق مفهوم الإسلام السياسي المعاصر في الفكر العربي الإسلامي الذي أنتجه مخاض فكري ممتد يعتمد على مجموعة من النظريات السياسية العربية الإسلامية، ثم نظرية الدستور الإسلامي المعتمد على نظرية العدالة الاجتماعية ونظرية الشورى ونظرية العقد الاجتماعي، وتستمد هذه النظريات أصولها من القرآن الكريم والسيرة النبوية وتجربة الحكم الممتدة من سقيفة بني ساعدة حتى سقوط الخلافة العثمانية، فقد وضع الرسول الكريم مجموعة من النظريات السياسية منها: بيان أسس نظرية العلاقات الدولية العربية الإسلامية،ونظرية التآخي والمؤاخاة سياسيا واجتماعيا، ومبدأ الأغلبية في العمل الجماعي، الذي أُطلِق عليه (الإجماع) فيما بعد، ثم ابتدعت عدة نظريات سياسية اجتهادية، مثل: نظرية التطور عند الغزالي، ونظرية الحقوق عند الفارابي، ونظرية الخلافة وأهل الحل والعقد، ونظرية العمران عند ابن خلدون[1].

ولعل قراءة هذه النظريات وفهمها لدى مفكري العصر الحديث أمثال جمال الدين الأفغاني أو أبو الأعلى المودودي أو ساطع الحصري أو أنور الجندي وغيرهم هي ما شكلت ما يسمى بالفكر العربي

1) ينظر محمد، فاضل زكي، الفكر العربي الإسلامي بين ماضيه وحاضره، دار الطبع والنشر الأهلية، بغداد، 1970م،ص13-14.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإسلامي السياسي المعاصر الذي يعدّ " حصيلة القيم العربية الإسلامية هي مقاييس الحياة من وجهة نظر الفكر والحضارة العربية الإسلامية التي تنظر من خلالها إلى ذاتها وإلى العالم في وقت واحد"[1].

غير أنّ فهم هذا الفكر يخضع لاعتبارات فلسفية وأحداث جارية وتراكمات فكرية جعلت توجهات فهمها تختلف من مجموعة لأخرى، ويمكن تلخيص هذه التوجهات إلى ثلاثة أمور:

1. توجه يؤمن بأنّ الإسلام صهر كل الشعوب في بوتقته وشكّل فكرا صالحا للحكم وفق أدواته الموروثة.
2. توجه يؤمن بأنّ العنصر العربي هو من قاد الفكر الإسلامي وصبغه بثقافته ولغته لذا ينبغي أن يكون للعرب خصوصية في أدوات الفكر الإسلامي.
3. تيار يحاول التوفيق بين التوجهين ويحاول المزج بين ثقافة العرب وامتداداتها القديمة وأدوات الإسلام في النظرة للإنسان والكون والحياة.

ولا يوجد نظرة واحدة في فهم الفكر السياسي الإسلامي، وليس هناك مؤسسة فكرية إسلامية خالصة أصيلة واحدة يمكن اعتبارها دينا خالصا فحسب ولا علما خالصا فحسب، خاصة عندما يتداخل فيها السياسي والاقتصادي[2].

وأما مصطلح الإسلام السياسي فيستند إلى فهم معين للفكر السياسي عند المسلمين، لذا تتعدد تعريفاته إذ يعرف " بأنه الاعتقاد بأنّ الإسلام بوصفه متنا للإيمان يمتلك شيئا مهما ليقوله عن الكيفية التي

1) محمد، فاضل زكي، الفكر العربي الإسلامي بين ماضيه وحاضره، ص 10.

2) بيغوفتش، علي عزت، الإسلام بين الشرق والغرب، ترجمة: محمد يوسف عدس، دار النشر للجامعات، مطر، ط2، 1997 م، ص35.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يجب أن ترتّب بها الشؤون السياسية، ويرتّب بها المجتمع في العالم الإسلامي المعاصر، وهو يسعى إلى تطبيق هذه الفكرة بطريقة أو بأخرى"[1]، وهناك من يرى أنه "مصطلح غير دقيق يطلق على الجماعات والتيارات والمفكرين المسلمين الذين يعملون بنشاط وحيوية من أجل تقدّم الإسلام إلى الحكم"[2].

أو هو"مصطلح سياسي وإعلامي وأكاديمي استخدم لتوصيف حركات تغيير سياسية تؤمن بالإسلام باعتباره نظاما سياسيا للحكم. ويمكن تعريفه كمجموعة من الأفكار والأهداف السياسية النابعة من الشريعة الإسلامية التي يستخدمها مجموعة المسلمين الأصوليين الذين يؤمنون بأنّ الإسلام ليس عبارة عن ديانة فقط وإنما عبارة عن نظام سياسي واجتماعي وقانوني واقتصادي يصلح لبناء مؤسسات دولة"[3].

وهناك من يرى كذلك أنّه " الانتماء إلى مشروع حركي معين يدافع عن رؤية أو وجهة نظر خاصة بالدين الإسلامي ترى نفسها الأفضل في تمثيل الإسلام، أو هي الوحيدة في تمثيله مع اعتماد وسائل متعددة لنشر وجهة النظر بين الناس"[4].

أو"هو إيديولوجية تعبوية شديدة التأثير مستمدة ومُشكلّة، بصورة انتقائية وجزئية، من بعض نصوص الإسلام المقدسة، ومن عدد من مرجعياته التراثية ومن عدد من سوابقه التاريخية ومن حكاياته المتداولة أباً

1) غراهام، فولر. إ. ي، الإسلام السياسي ومستقبله، ترجمة: محمد محمود التوبة، العبيكان، الرياض، 2006م، ص 16.

2) وادي، عبدالحكيم سليمان، تعريف مفهوم الإسلام السياسي، دنيا الوطن،2013/7/12م https://pulpit.alwatanvoice.com.

3) الخشناوي، ناجي، نشأة مصطلح الإسلام السياسي، 2012/4/27م، http://arabic.babelmed.net.

4) الحداد، محمد. حركات الإسلام السياسي والسلطة في العالم العربي الصعود والأفول، الفصل السابع، الإسلاميون في تونس بعد الربيع العربي الاستمرارية والتغيير في الخطاب والممارسة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبوظبي، 2014م،ص309

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عن جد، ومن حاضر العجز الإسلامي المزمن، ومن هامشية العالم الإسلامي والعالم العربي في مجريات التاريخ الحديث والمعاصر"[1].

ويعرف الإسلام السياسي أيضا بأنّه " حركة أمّة يشتد وعيها يوما بعد يوم بتخلفها وغلبة الأمم عليها وبما قادتها إليه ضروب العلمنة والاستبداد من مذلة وهون، وبما يتوفر لدينا من أبعاد حضارية ومن طاقات للمقاومة كفيلة إذا أحسن استغلالها أن تفجّر طاقات هائلة في كل مجالات الإبداع"[2].

وهناك من يرى أنّه يطلق على " المجموعات الدينية النشيطة مع ملاحظة أن تكون قد قامت في الأصل من أجل أهداف سياسية، أو تبنت أهدافا سياسية... وأن تعرّف كفاعل سياسي أهلي... ويخرج من التعريف جماعات النشاط الديني الملحقة بالدولة"[3]. وهذا التعريف يحاول إخرج المؤسسات الدينية السعودية ورجالها من أن تنعت بالإسلام السياسي باعتباره وصفا يحمل جوانب سلبية. وهو " ليس ظاهرة غريبة ونائية، ولكنه ظاهرة مرتبطة ارتباطا حميما مع قضايا معاصرة سياسية واجتماعية واقتصادية وأخلاقية ذات اهتمام قريب من الاهتمام العربي الشامل"[4]، وهناك من يرى أنه "مصطلح غربي استشراقي ناشئ عن الجهل في الإسلام" [5].

ويعيد بعضهم نشأة المصطلح إلى عام 1994م، حين عقد في واشنطن مؤتمرا عن خطر الإسلام الأصولي على شمال أفريقيا وارتبط بمحاولات إيران تصدير ثورتها إلى السودان، ثم لم يلبث أن تحول

1) العظم، صادق جلال، الربيع العربي والإسلام السياسي، محاضرة ألقيت في برلين، http://ar.qantara.de

2) العتباني، غازي صلاح الدين وآخرون، الحركة الإسلامية، رؤية نقدية، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، بيروت،ط4، 2015م، ص 46

3) السيف، توفيق، وآخرون، مستقبل الإسلام السياسي في الوطن العربي، مركز الوحدة العربية، بيروت، 2014م، ص115

4) غراهام، فولر. إ. ي، الإسلام السياسي ومستقبله، ترجمة: محمد محمود التوبة، العبيكان، الرياض، 2006م، ص 17

5) إسماعيل، شادي، الإسلام السياسي أزمة الجذور والأغصان،2016/8/22م http://www.medaratkurd.com

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصطلح إبان الأحداث الجزائرية إلى الإسلاميين المتطرفين، ثم تحول بعد أحداث 11أيلول/ سبتمبر إلى مصطلح الإسلام السياسي[1].

ويمكن تعريف الاسلام السياسي عموما بأنه مصطلح سياسي يستخدم لوصف الحركات الاسلامية التي ترى في امكانية ان يكون من الاسلام وتعالميه نظاما سياسا واجتماعيا واقتصاديا وتربويا بشكل يحقق العدالة للبشر، وتختلف هذه الجماعات وتلك الأفراد في أدواتها لكنها تتفق على القيم الإيجابية للاسلام والصلة الوثيقة بين مفاهيمه وقيمه.

نشأة حركات الاسلام السياسي:

لم يكن بروز الأحزاب الإسلامية بتعددها وتبايناتها الفكرية والسياسية وليد ساعته بل هو ناتج طبيعي لتطور الأدوات السياسية لدى الأنظمة الحاكمة، ويقال بأنّ الحركة الإسلامية المعاصرة حاصل التقاء عوامل تاريخية كبرى ثلاثة[2]:

1. حركة الإحياء الإسلامي بالمعنى الواسع للكلمة، والتي بدأت منذ سقوط الخلافة العثمانية، ومقاومة الاستعمار.
2. وتنامي المعارضة السياسية بموازاة أزمة الشرعية التي تعيشها الدولة والسياسة العربية.
3. نمو المطالب الأخلاقية في مواجهة تنامي عناصر التحلل والسقوط في الهمجية، وترتبط هذه بالفكر الإسلامي ونظرته للكون والإنسان والحياة.

1) الخشناوي، ناجي، نشأة مصطلح الإسلام السياسي، http://arabic.babelmed.net

2) غليون، برهان. نقد السياسة الدولة والدين، ص315- 316.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعود ذلك لأسباب عديدة منها: الأزمة الاقتصادية، والبؤس الاجتماعي وتراجع المثل الإنسانية، وقد يكون "تضخم المطالب الأخلاقية كمدخل لمعالجة الانحطاط الاجتماعي... هو كذلك في العديد من الحالات المنبع الأول لمشاعر العودة إلى التوظيف في الدين وإحلاله محل السياسة المدنية، أي تحويل الرهان الأخلاقي إلى رهان رئيسي في المعركة السياسية وجعل الصراع على ساحته مصدر التعبئة الرئيسي لما سوف يتحول في المستقبل إلى ظاهرة شعبوية قوية تنصهر فيها وتتوحد..." مجموعات من قوى التمرد[1].

أسباب بروز حركات الإسلام السياسي:

لقد ساهمت ممارسات الأنظمة القمعية في العالم العربي والإسلامي في ظهور حركات الاسلام السياسي وجعلت منها قوة احتجاج واعية بذاتها وفاعلة، وهذا ما يفسر ما طرأ على هذه الحركات... من طفرة كبرى جعلها بلا منافس فعال على الساحة السياسية، فالحركة الإسلامية الحديثة هي ثمرة تضافر هذه السيرورات المتعددة الفكرية والأخلاقية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهذه السيرورات خاضعة جميعا لتحولات التاريخ الإقليمي والعالمي والسياسي والحضاري، ومفتاح فهم الحركة الإسلامية موجود في طبيعة الدولة والنظام القائمين أنفسهما وكرد عليهما،ولولا مشكلة الشرعية التي كانت تعيشها الدولة الوطنية لظلت الحركة الاسلامية مدرسة فكرية أخلاقية قليلة الاهتمام بقضايا الصراع الاجتماعي على السلطة، أو بمشاكل الالتزام السياسي"[2].

1) غليون، برهان. نقد السياسة الدولة والدين، ص315- 316.

2) غليون، برهان. نقد السياسة الدولة والدين، ص 316.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لذلك يصبح القول بأنّ تنامي الإسلام السياسي ناتج عن فشل الدولة الوطنية الحديثة في إدارة الملفات السياسية والاجتماعية والاقتصادية منطقيا، كما أنّه ردة فعل على احتكار السلطة والثروة والدخل في إطار الأسر الحاكمة وقهر تلك الأسر للشعوب، وانتشار القلق على المصير لدى قطاع واسع من الشباب، مع اختفاء بارقة الأمل في الإصلاح السياسي والاقتصادي والعدالة الاجتماعية، ونتج عن ذلك توسع الشرخ بين الطبقة السياسية والمجتمع وسيادة الشعور "بأنّ دور الدولة ووظيفتها لم يعد شيئا آخر سوى خلق التمايز والتمييز شبه العنصري بين الناس وترسيخه"[1].

ولا يمكن فصل الإخفاقات السياسية الاجتماعية الاقتصادية عن التحدي الصهيوني الذي فشلت الأنظمة العربية في ردعه، وممارساته القمعية للشعب الفلسطيني، وخاصة محاولات اجتياح غزة المتكررة، مما جعل أحزاب الإسلام السياسي تتخذ من عملية مقاومة إسرائيل وإحداث التفوق عليها أداة تجذب المؤيدين إليها بما تحاوله، إلى جانب احتلال الولايات المتحدة لكلّ من أفغانستان والعراق، وأعمال القتل والتدمير المرافقة لذلك محفز لانضمام هؤلاء الشباب للإسلام السياسي"[2].

ويبدو أنّ السعي نحو إيجاد بديل فكري للأنظمة العربية بعد فشل التجربة العلمانية بتطبيقاتها العربية في تلبية مطامح الجماهير قد دفعت ببعض المفكرين المتدينين إلى النكوص نحو الماضي وتلمس الحلول السياسية في إحيائه دون التعمق في فهم سياقات الماضي وسياقات الحاضر والفرق الشاسع والعميق بين الزمنين وظروفهما ولا شك أن سيادة مركزية فكرة الدولة الإسلامية في الساحة الإسلامية وما يقابلها من رؤى مثاليات الدولة العلمانية على التفكير السوسيولوجي والسياسي هي أخطر ما يواجه فهمنا

1) غليون، برهان. نقد السياسة الدولة والدين، ص 321.

2) الربيعو، تركي علي، الحركات الإسلامية في منظور الخطاب الغربي المعاصر، الدار البيضاء، 2006م،ص 10.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للمستجدات في الواقع حيث يتكرس الاستقطاب والفرز دون وعي بالمستجدات والاجتهادات المستعصية على التصنيف"[1].

والقارئ للأحداث فيما بعد العلمانية يرى أنّ هناك " صعودا واضحا لدور الدين في العلاقات الدولية رصدته مئات الدراسات عبر ثلاثة عقود، ولدينا عودة إلى الكنيسة في المشهد السياسي في بولندا وفي الثمانينيات مرور باتضاح دور الصهيونية المسيحية والإنجيلية التبشيرية في الولايات المتحدة وصولا إلى صحوة الكنيسة الأرثوذكسية منذ انفصال الجمهوريات السوفياتية إلى اليوم... وغيرها من حالات في تقاليد دينية عديدة"[2]، لذا فظاهرة الإسلام السياسي ليست بدعا وضربا في الخيال، وإنما هي مكون يحاول طرح نفسه كبديل للأنظمة الحالية.

والنخبة التي تنظر إلى حالات الرفاه الاقتصادي التي تحققها الدول التي طبقت الديمقراطية في حياتها تخشى ممارسات الإسلاميين السياسية كخشيتها من النظم العسكرية التي تحاول تطبيق علمانية تخدم مصالحها، لذلك ترصد فيما" إذا كانت هيمنة القوى العسكرية على خريطة المنطقة العربية ومسار الإجراءات الديمقراطية التي تجري ستؤثر في تحولات ومستقبل الإسلاموية، فإنّ تغير الخرائط العلمانية وما حولها وما بعدها سيكون له أثره الفارق في مستقبل الدولة والمجتمع... في الإقليم والعالم[3]"

وقد " نما الإسلام السياسي وانتشر خلال العقدين الآخرين كتعبير عن الاحتجاج ضد القمع والضيم الاجتماعي والتحدي المحدق بالهوية الجماعية... إن راديكالية الإسلام السياسي تعادل مستوى الإحساس

1) عزة، هبة رءوف، الخيال السياسي للإسلاميين ما قبل الدولة وما بعدها، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت 2015م، ص116

2) عزة، هبة رؤوف، الخيال السياسي للإسلاميين ما قبل الدولة وما بعدها، ص119

3) عزة، هبة رؤوف، الخيال السياسي للإسلاميين ما قبل الدولة وما بعدها، ص 121

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بهذه العلل أو بمستوى فهم الشباب المسلم المتعلم، إلا أنّ الإسلام السياسي لم يكن التصور الوحيد الجذاب للمسلمين " فقد انجذب الشباب العربي في الماضي القريب إلى التصورات العلمانية والقومية. وعند تغير الظروف الاقتصادية والسياسية ربما تتغير كثير من مبررات وجود الإسلام السياسي دون مقاومة وإهدار مزيد من الجهد والوقت. [1]

ويعيد بعضهم سبب تصاعد حركات الإسلام السياسي إلى عدم قراءة النخبة الحاكمة للواقع العربي قراءة صحيحة، يقول أوليفة روا إنّ " صورة المناضل الساخط ليست ناتج عن فشل عملية التنمية وغياب الديمقراطية، بل هي نتاج ديموغوجيا الحكومات العربية المعاصرة بوجهها التقليدي والثوري، فقد راهنت هذه الحكومات على الشريعة، كما راهن المثقفون على أمل سحب البساط من تحت أقدام الراديكاليين الإسلاميين،فقامت بفتح مزيد من المدارس الشرعية... وكانت النتيجة إغراق السوق المتخمة أساسا... بألوف المبشرين الذين لا يملكون أي كفاءة سوى المعرفة المتلبسة بقضايا الشريعة، متخذين من أسلمة المجتمع وسيلتهم الوحيدة للترقي الاجتماعي" [2].

وتتلخص أسباب صعود الإسلام السياسي في[3]:

أولا: فشل السياسات الوطنية في معالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وانسداد السبل المنظورة في إمكانية إيجاد الحلول المقنعة لقضايا المجتمعات العربية.

1) أيوبي، نزيه وآخرون، الإسلام السياسي وآفاق الديمقراطية في العالم الإسلامي، مركز طارق بن زياد، الرباط، 2000م، ص113.

2) الربيعو، تركي علي، الحركات الإسلامية في منظور الخطاب الغربي المعاصر، ص 29

3) جدعان، فهمي، وآخرون، إلى أين يذهب العرب، رؤية 30 مفكرا في مستقبل الثورات العربية، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، 2012م،، ص105 بتصرف كبير

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: خضوع الأنظمة الوطنية الحاكمة للهيمنة الخارجية على الصعيدين الاقتصادي والسياسي

ثالثا: عجز الفكر العربي عن إيجاد توافق مقنع بين الليبرالية والهوية الوطنية القومية والدينية، وتمترس الفكر التربوي عند أدوات تقليدية موروثة تستعدي النماذج الجديدة في تطوير الحياة الاقتصادية والسياسية.

رابعا: تمترس الفكر العلماني العربي في حدود علمانية راديكالية متشددة يصرح في نقده للمقدس الديني ولمكانته في الحياة الاجتماعية.

خامسا: لم يستطع العلمانيون العرب إيجاد نموذج سياسي أو اقتصادي مطبق يحترم حرية الفرد وحقوقه السياسية والاقتصادية، ويبتعد عن التبعية للآخر، ويسمح بتداول السلطة ويفسح المجال للإبداعات الفردية والمؤسسات في تطوير الحياة والإنتاج.

سادسا: طبيعة تكوين العقل العربي الذي يميل للدين والتقوى ويحترم من يلبسون لباس الدين ويمارسون أنشطتهم من خلاله، وسط انتشار الفساد على جميع أصعدة الأنشطة السياسية والاقتصادية.

سابعا: الخوف على هوية الأمة العربية من المستقبل: أمام التحدي الصهيوني، والمثال الأخلاقي الغربي، وقيم العولمة.

ثامنا: تعثر إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية

تاسعا: الممارسات الأمريكية في العالم الإسلامي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المخاوف من تصاعد حركات الإسلام السياسي

تحاول الأنظمة وأدواتها تضخيم خطر الإسلام السياسي وتحذير الداخل والخارج من وصوله إلى السلطة، مما قد يلغي حلم الديمقراطية التي تتوق إليه شعوب المنطقة. ومع ذلك فهناك من يرى أنّ "على الغرب أن يتدخل سياسيا من أجل الديمقراطية حتى لو بلغ السلطة بعض الراديكاليين الإسلاميين فإنّهم سرعان ما سيفقدون راديكاليتهم أو إسلامويتهم... فالمسلمون يقرون بأن الإسلاميين ليسوا بقديسين لكنهم قد يكونون أقل شرا من الحكام القمعيين[1]" ويستشهد على ذلك بتجارب الإسلاميين في الجزائر والأردن وأفغانسان، اعتقادا منه بأن السماح للإسلاميين بممارسة السلطة في البرلمانات أو حتى الإئتلافات الحكومية سيفقدهم بريقهم.

قد يكون الكلام صحيحا لكن الصحة فيه لا تبرر الاستعانة بالسلطة الخارجية لتثبيت دعامات الديمقراطية في البلدان العربية، فالديمقراطية روح يجري في بنيان المجتمعات تتحول إليه عند قناعتها بجدواه وتضحيتها من أجله باستخدام الوسائل التربوية والأدوات السياسية المتاحة، وهذا ماحدث في أوروبا وفي البلدان الأخرى ومنها بعض الشعوب الآسوية والأفريقية، ولعل قراع ذوي التوجهات الإسلامية في تركيا خير مثال على ذلك، فقد نفذوا من العلمانية وارتدوا لباسها ووصلوا إلى السلطة دون أن يتدخل فيهم الغرب أو الشرق بشكل مباشر، ولعل التجربة التونسية الحديثة تنجح في إثبات هذا.

ولعل فشل التجربة الإسلامية الرسمية والكائنة في المؤسسات الدينية، ثم الانهيار المدوي للفكر التكفيري والمتطرف المتمثل في القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وطالبان، والتنظيمات الطائفية

1) أيوبي، نزيه وآخرون، الإسلام السياسي وآفاق الديمقراطية في العالم الإسلامي،ص114-115 1.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأخرى، يرافقه بروز مستوى فكري سياسي إسلامي معتدل مهتم بالتجارة والصناعة وإدارة المال والمصارف، والاستثمار وتمنية الاقتصاد، إسلام مدني يتصاعد في الطبقة الوسطى ويرفض التكفير ويحبذ التسامح في الممارسات الدينية ولا يتصادم مع غيره،تتمثل طلائعه في حزب العدالة والتنمية التركي وحزب النهضة التونسي، يكون بديلا مقبولا يسمى بالإسلام السياسي البزنسي[1].

أهداف حركات الإسلام السياسي

أمّا الأداة السياسية التي تطمح أحزاب الإسلام السياسي إلى تحقيقها فإقامة دولة إسلامية تتشرب منجزات الماضي في التطبيقات السياسية الدينية، وتود أن تتخذ من الأساليب الحداثية أدوات جديدة لبعث الحياة في تلك المنجزات الكامنة في الكتب وفي أذهان بعض المنظرين، لكن قيام دولة إسلامية بمواصفات حداثية مستحيل على كما قال وائل حلاق، وذلك لأسباب عدة منها: إن النماذج الموجودة للدول الإسلامية فشلت فشلا ذريعا سياسيا وقانونيا وأخلاقيا، والشريعة التي تنص عليها دساتيرهم بأنّها المصدر الرئيس للتشريع أو مصدر من مصادر التشريع، ميتة مؤسسيا وهي ديكور سياسي لا أساس له في الواقع عمليا، فالدولة الحديثة في العالم الإسلامي ليست مصدرا للإلهام كما أنّ ما يطلق عليه اسم شريعتها هي حالة رثة[2].

ثم إنّ وجود دولة إسلامية حديثة مستحيلة التحقق، لأنّ أصل الدولة الحديثة أوروبي غربي حصريا، فلا يمكن لهذه الدولة بحكم طبيعتها أن تكون إسلامية في ضوء الأصل الجغرافي والنظامي والمعرفي

1) العظم، جلال صادق، الربيع العربي والإسلام السياسي، محاضرة ألقيت في برلين.http://ar.qantara.de

2) حلاق، وائل. ب، الدولة المستحيلة، الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي، ترجمة: عمرو عثمان، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2014م، ص 31.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للدولة الحديثة[1]، فالحداثة منتج فلسفي غربي، له ركائزه الفكرية ومسوغاته الأخلاقية والسياسية والاقتصادية، ومن يتابع منجزات الغرب في المجالات السياسية والاقتصادية مع الحفاظ على مزايا البناء وعلى التقاليد والعادات والتجارب الخاصة الماضية، سيكون منجزه مزيدا من الشرذمة والحروب الدامية داخل المجتمع، وازديادا للفقر والجوع ايضا، ذلك أنّ الحداثة لم تعبأ بكثير من شعوب العالم.

ومع ذلك يحاول الإسلام السياسي الاستفادة من الأدوات السياسية المتاحة للوصول إلى تغيير المجتمع سواء عن طريق مؤسسات المجتمع المدني أو غيرها، مع أنّ مؤسسات المجتمع العربي تبدو عاجزة عن تقديم حلول اقتصادية وسياسية ناجعة إذ " تكمن مشكلتها البنيوية الأساسية في عدم قدرتها على إنتاج ذاتها اجتماعيا وانفصالها عن عملية الدمج المحلية اقتصاديا، وبالتالي عدم تعبيرها عن قوى اجتماعية حقيقية... إلا في حالة منظمات العمل الأهلي والتكافل الاجتماعي التقليدية من أوقاف ولجان زكاة والتي يدخل العزوف عن السياسة في صلب تعريفها[2]" ويحاول المثقفون العرب استخدام تلك المؤسسات كأداة في مكافحة المد الإسلامي والدليل على ذلك هو إقصاء البنى التقليدية الأهلية من تعريفات المجتمع المدني المنتشرة...،ويستعين الإسلاميون كذلك في الأدوات النقابية وقد "أثبتت الحركة النقابية أنّها قادرة على لعب دور حاسم في عملية الدولة العربية إلى إجراء إصلاحات ديمقراطية، وبخاصة عند غياب دور فاعل للأحزاب السياسية"[3].

والإسلام السياسي حسب ما يعلن يريد إقامة دولة تربط بين الإيمان والأخلاق، نظام سياسي اقتصادي اجتماعي يحقق العدالة ويؤمن توزيع الثروة بعدالة ويخفف من النزاع الاجتماعي ويسعى لإقامة

1) حلاق، وائل. ب، الدولة المستحيلة، الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي،ص32.

2) بشارة، عزمي، المجتمع المدني دراسة نقدية، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسة، بيروت، ط6، 2012م، ص 301

3) بشارة، عزمي، المجتمع المدني دراسة نقدية، ص 305.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نظام من التكافل الاجتماعي والتنمية الاقتصادية من منظور فكري يستفيد من الموروث والأدوات الحديثة في بناء الدولة. لذلك يقال فالإسلام السياسي "لا يمثل نفيا للدولة الوطنية الحديثة بقدر ما يعبر عن تقدم مسيرتها"[1]، ومع ذلك يتهم الإسلاميون بأنهم بارعون في النقد لكنهم أقل قدرة في تقديم حلول سياسية جديدة من موقع قوة[2]، مع أنهم أكثر الحركات نبضا ونشاطا في العالم الإسلامي في سعيهم لتقوية الديمقراطية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني وتقوية الاقتصادات الليبرالية على وجه العموم[3].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

1) غليون، برهان. نقد السياسة الدولة والدين، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط4، 2007م، ص 319

2) فولر، غراهام، مستقبل الإسلام السياسي في الوطن العربي، ص54

3) فولر، غراهام، مستقبل الإسلام السياسي في الوطن العربي، ص57

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: المطلب الأول

الإسلام السياسي في تركيا قبل حزب العدالة والتنمية (قبل عام 2002)

محاولات الإصلاح السياسي في نهايات الحكم العثماني

كانت تركيا العثمانية يوما من أشهر إمبراطوريات الدنيا وأعظمها، تمددت عبر آسيا وأوروبا وشمال أفريقيا، يقول الفرنسي بيني هيرن "لا تفوق قدرة تركيا اليوم(1629م) مجموع دول العالم"[1]، ويقول الفيلسوف الانجليزي توينبي: الإمبراطورية العثمانية هي الدولة الوحيدة التي جمعت الشرق الأوسط تحت حكمها أطول حقبة في التاريخ، وذلك أمر لم توفق إليه الإمبراطورية الفارسية أو الرومانية أو العربية"[2]، وقد مرّت بمراحل قوة وضعف وتمدد وانحسار.

وقد بدأت محاولات الإصلاح في تركيا العثمانية منذ أن تولى الدامادا إبراهيم باشا الصدارة العظمى في عهد السلطان أحمد الثالث 1703–1730م، فهو أول مسؤول عثماني يعترف بأهمية التعرف على أوروبا من أجل تنظيم الجيش لمواجهة النكسات المتلاحقة أمام الأعداء، وتبعه محمد الجلبي عام 1720م الذي زار فرنسا ودولا أوروبية أخرى وجلب المطبعة، وطبع العديد من الكتب، ثم أبعد الجيش السلطان عبد الحميد عن السلطنة عام 1909م، وسيطر على الحياة السياسية، ثم حاول انقلاب عام 1912م الذي

1) أوزتونا، يلماز، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة: عدنان محمود سليمان، المجلد الثاني، مؤسسة فيصل للتمويل، اسنبول، 1988م، ص 7.

2) أوزتونا، يلماز، تاريخ الدولة العثمانية،، م2، ص 29.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عرف بحركة الضباط المنقذين إبعاد الجيش عن السلطة، لكنهم عادوا من جديد في 13 يناير 1913م للسيطرة على السلطة[1].

كمال أتاتورك والإصلاحات السياسية والاجتماعية التي أدخلها على الدولة التركية

تركت الحرب العالمية الأولى تركيا دولة محطمة، وكانت نتيجة هزيمة الدولة العثمانية في الحرب أنّ تركيا أضحت دولة هشة لا قيمة لها تضم مناطق قليلة من الأناضول ليس لها غير منفذ واحد على بحر إيجة[2]، وقد برزت عند تكوين تركيا الحديثة بعيد الحرب ثلاثة اتجاهات سياسية تتنازعها[3]:

أ- الأناضولية التي كان يتزعمها كمال أتاتورك.

ب- والطورونية الداعية إلى الوحدة التركية وهم أنصار تركيا الفتاة من العثمانيين الذين سبقوا تأسيس الجمهورية، وهم مجموعة سارت وفق هيكل يتدرج من أعلى إلى أسفل،أفضى إلى هيمنة البيروقراطيين والعسكريين الخائفين من هيمنة الشعب.

ج- جماعة الدعوة إلى الوحدة الإسلامية التي كان يتزعمها مريدو إحياء الخلافة من جديد من ذوي التوجهات الإسلامية.

1) ينظر عبد الجليل، طارق، الدستور في تركيا من القبضة الحديدية إلى دستور بلا عسكر،ص29-31.

2) روبنس، فيليب، تركيا والشرق الأوسط، ترجمة: ميخائيل نجم خوري، دار قرطبة، بيروت، 1993م، ص9.

3) آرات، يسيم، الإسلام والديمقرطية الليبرالية في تركيا،ترجمة: منى محسن الصاوي، الشبكة العربية للأبحاث، بيروت، 2013م، ص22

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد استند أتاتورك إلى الدين في فصل الخلافة عن السلطنة وفي خلع الخليفة فاصدم مع الإسلاميين،والطورونيين الذين يرون القومية التركية تمتد إلى البحر الصيني[1]، وجلب أتاتورك لتركيا التحديث والعلمانية، وقطع حاضر تركيا بماضيها سعيا منه في النأي بالنفس عن الحروب التي تستعر في أوروبا منذ الحرب الأولى التي شاركت بها تركيا وخرجت منها خاسرة، وأملا في أن يضع الدولة التركية على طريق التحديث الأوروبية. وقد ورث أتاتورك تركة عثمانية ثقيلة، ودولة ممتدة عبر مئات السنين، ونظام حكم يستند إلى الخلافة الإسلامية، ومؤسسات ذات مرجعية دينية تختلط فيها الطرق الصوفية بالمذهب الحنفي، فعمل على تفكيك ذلك الحكم وتلك المرجعيات الثقافية والاجتماعية والدينية والاقتصادية الخاصة به. وسن تشريعات صارمة لذلك.

ومع حرص أتاتورك على علمنة الشعب التركي، غير أن ورثة أتاتورك وأنصاره السياسيين لم يستطيعوا إلغاء تدين الأتراك وحنينهم إلى الماضي، فبدأ بعض الساسة استغلال ذلك الحنين لأغراضهم السياسية، فتشكلت العديد من الأحزاب السياسية ذات الميول الإسلامية بدءا من عام 1946م، ومنها حزب حماية الإسلام على يد نجمي كوناس ومصطفى أوزياك لكنه أغلق لمخالفته الدستور[2]، وتتابع مسلسل التشكيل والإغلاق ردحا من الزمن، و" أبدت النخبة الكمالية في المركز حساسية شديدة حيال مسألة الإسلام، وتمكنت من فرض نظام صارم من العلمانية على المجتمع التركي "[3]يقول إدوارد موريتر الصحفي

1) الحميدي، سعد تامر، الصراع بين القوميتين العربية والتركية وأثره في انهيار الدولة العثمانية، وزارة الثقافة القطرية، الدوحة، 2011م، ص335.

2) الصالح، منال. نجم الدين أربكان ودوره في السياسة التركية، ص14.

3) توبراك، بينار،الشرق الأوسط الحديث، الحق الديني، م2، ج4، ترجمة: أسعد صقر، مدارات للأبحاث والنشر، القاهرة، 2016م، ص359

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البريطاني " إن مصطفى كمال بالرغم من كل الإجراءات التي اتخذها لتحديث تركيا إلا أنّه لم يستطع قتل الشعور الديني الجارف داخل قلوب ومشاعر غالبية الشعب التركي"[1].

أثر الحركة الكمالية في الوطن العربي

لم يكن موقف الحركة الكمالية التركية إيجابيا من العرب، فقد تواصل أتاتورك مع العرب في دمشق حين نفي إليها عام 1906م، ثم أرسل إلى ليبيا لمقاومة الغزو الإيطالي لليبيا عام 1911م، وكان لتعاون العرب مع الإنجليز في الثورة العربية أثر سلبي في نظرته للعرب. لكنه مع ذلك أقام علاقات ودية مع آل سعود منذ عام 1926م، وكذلك أقام علاقات دبلوماسية مع ملكي العراق والأردن الهاشميين، وتجنب التورط في صراع مع العرب في الإسكندرونة والموصل.

وحرص أتاتورك على إنشاء علاقات رسمية تجارية " وتميزت سياسته مع العرب بإعلاء المصلحة التركية فقط بغض النظر عن الضرر في الجانب العربي، وتجنب أي صراع مسلح معهم واكتفى بالتفاوض مع فرنسا عمليا بالشام في أضيق حدود"[2].

الحزب الديمقراطي التركي وأثره في تنامي دورالحركات الإسلامية في الحياة السياسية

كان الدين محور التجاذب بين الأطراف الحاكمة في تركيا، وارتبط اقصاؤه من الحياة بالخط الكمالي الذي يصفه خصومه بالمستبد، فبدلا من أن تنتبه النخب السياسية والأحزاب المعارضة إلى تجذير الليبرالية

1) الصالح، منال. نجم الدين أربكان ودوره في السياسة التركية (1969- 1997م) ، الدار العربية للعلوم، 2012م،

2)عرفات، محمود، أتاتورك والعرب، 9 يونيو حزيران 2013م،والعرب، 9 يونيو حزيران 2013م، http://ar.mideastyouth.com

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في المجتمع التركي، وتفسح أمامهم الحرية والحصول على الحق في المشاركة السياسية والاقتصادية والثقافية راحت تتمحور حول الدين ونقاش مظاهره في الحياة، وارتبطت الممارسات الديمقراطية بتخفيف التحكم بالدين، فكان تأسيس الحزب الديمقراطي 1946م، يمثل بداية التغيير حيث وعد الحزب بتأسيس الديمقراطية على الأقل بشكل جزئي مما يسمح بالتعبير الديني[1].

وتعد مرحلة الانفتاح الديمقراطي عام 1946 منعرجا مهما في تاريخ تركيا السياسي، فقد بدأ صعود الإسلام السياسي بعد أن فقد حزب أتاتورك السيطرة على الحياة السياسية بالتدريج وبدأ يتنافس مع غيره من الأحزاب، وبدأت الأحزاب بالتسامح مع المجموعات التقليدية الإسلامية، لكن فوز الحزب الديمقراطي بقيادة عدنان مندريس كان حدثا مفصليا في تاريخ العلمنة الكمالية، فقد كان مندريس منفتحا على النخب والقطاعات المهمشة نتيجة سياسة العلمنة، وكان لإعلانه أنه سيخفف الموانع والمحاذير الثقافية المفروضة على الأكراد[2]، وإعادة الشرعية والحياة لقيم الإسلام وقيم المجتمع الريفي التركي، أثر في إعادة الحياة للمجموعات الريفية المتدينة للتنافس سياسيا، كما أنّه تبنى سياسة ليبرالية في مجال الاقتصاد الخاضع لتوجيه الدولة.

ويعدّ عدنان مندريس من أوائل المحاولين لإعادة الاعتبار إلى الدين واللغة العربية لكن تصريحاته الخاصة ببناء المساجد أكثر من المدارس، ودعوة المسلمين للصلاة باللغة العربية، أدت إلى امتعاض

1) آرات، يسيم، الإسلام والديمقرطية الليبرالية في تركيا،ص19

2) وزغي، جلال. الحركة الاسلامية التركية معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي، ص 41

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العسكريين آنذاك بشكل لافت[1]" والانقلاب عليه وإعدامه مع مجموعة من رفاقة في عام 1960م[2] على الرغم من أنه لم يسمح بتكوين أحزاب إسلامية.

ويبدو أنّ التحالفات سواء السرية أم المعلنه في تلك الفترة هي من رسمت خارطة الطريق للإسلام السياسي، وجلبت تحالفات قوية له حتى ولو بنيت على أساس مصالح انتخابية متبادلة.

لكن انفتاح مندريس على الثقافة الإسلامية والتسامح الديني رأى فيه أنصار الكمالية تهديدا لكماليتهم فبدأت عمليات الاحتجاج على حكومة مندريس في الجامعات وفي الجيش وامتدت إلى شوارع أنقرة واسطنبول وترجمت إلى أعمال شغب،"وكان المتظاهرون يدّعون أنّ عدنان مندريس يعتزم قلب النظام العلماني وإقامة دولة دينية"[3]، ونتج عن تلك الاحتجاجات قيام الجيش بالانقلاب على السلطة السياسية في 27 أيار 1960م فأغلق الحزب الديمقراطي وألقي القبض على رئيس الوزراء مندريس، ورئيس الجمهورية جلال بيار ورفاقه، وأودعوا السجن، وفي 15أيلول 1960م حكم على رئيس الجمهورية بالسجن مدى الحياة، وعلى رئيس الوزراء مندريس ووزير خارجيته قطين رشدي زوريو ووزير ماليته بولاتقان بالإعدام بحجة اعتزامهم قلب النظام العلماني الكمالي وتأسيس دولة دينية، وفي اليوم التالي لإصدار القرار 16أيلول 1960 تم إعدام رئيس الوزراء عدنان مندريس.

وقد ظهرت في فترات لاحقة العديد من الحركات الصوفية ومنها حركة فتح الله غولن الذي انشق عن الحركة النورسية 1971م، وكون حركة ثقافية تربوية اقتصادية امتدت آفاقها داخل تركيا وخارجها، لكن

1) البديري، خضير. التاريخ المعاصر لإيران وتركيا، ص335.

2) جول، زاهد، التجربة النهضوية التركية، ص55.

3) الشرقي، محمد شرف، حزب العدالة والتنمية التركي: أك ب دراسة تحليلية للفترة 2002-2010م،ص 17

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذه الجماعة ركزت همها على التثقيف والتوعية، فقد أسس غولن "جريدة يومية مهمة ومجلة أسبوعية وهو يتناول السياسة من جانب إبدائه للراي فيما يجري في العالم الإسلامي ويطرح آراء جديرة بالانتباه حول العالم الإسلامي والعلم والديمقراطية والحداثة والدين وإيديولوجية التسامح، وأهمية التعليم والاهتمام بالأحداث الجارية، بيد أنهم لا يطرحون أنفسهم منافسين للحكومة أو الدولة ولا يتجهون لبناء حزب سياسي... ويتبنون الإسلام التركي أو ما يطلق عليه غولن " إسلام الأناضول الذي يقوم على التسامح والتصالح مع الدولة"[1].

كما ساهمت الجماعة في توفير الإعلام للإسلاميين لنشر أفكارهم، فالجماعة تمتلك أدوات إعلامية جيدة ولها وزنها في السياسة التركية وخاصة لدى أحزاب اليمين "وهو ما يفسر حرص قادة العديد من الأحزاب السياسية على وجود علاقة خاصة معها، فمنذ عام 1994م التقى رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والعديد من قادة الأحزاب السياسية ورجال الأعمال الكبار في تركيا مع زعيمها فتح الله غولن، الذي كثيرا ما يتم استضافته كأحد الوجوه التركية المهمة[2]".

وقد تميزت فترة سليمان ديميريل رئيس حزب العدالة الذي جاء امتدادا للحزب الديمقراطي بمجموعة من الميزات، فقد شهدت مرحلته فترة نمو اقتصادي كبير وتراخي القبضة عن الإسلاميين، وفي هذه الفترة لمع نجم ديميريل... وكانت فترة السبعينات فترة مستجدات هامة على الساحة السياسية التركية، وما تزال آثار تلك المرحلة تتصاعد في أبنية الكيان السياسي التركي.

1) حبيب، كمال السيد، الدين والدولة في تركيا المعاصرة، مكتبة الايمان، القاهرة، 2010م، ص79

2) حبيب، كمال السيد، الدين والدولة في تركيا المعاصرة، ص83

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد نتج عن تلك الفترة اتجاهان سياسيان عريضان لا يزالان لهما الكلمة في دنيا السياسة التركية وهما: الاتجاه الإسلامي الذي بدأ يتجذر في الحياة السياسية بقيادة نجم الدين أربكان وتشكيلاته السياسية التي بدأت بحزب النظام الوطني وتصاعدت عبر الزمن حتى زمن العدالة والتنمية، والاتجاه القومي بقيادة العسكري المتقاعد ألب أرسلان توركيش والذي كان له دور في انقلاب 1960م، وقد كان لاتجاهه دور في الصدامات الدامية التي حدثت بين اليمين واليسار وراح ضحيتها عشرات الآلاف من الشباب والطلاب، وقد تنامت تلك الأحداث بين عامي 1973– 1980م[1]، وظل هذا التيار مؤثرا في الساحة السياسية إذ حقق فوزا في انتخابات 1999م، لكنه أخفق في انتخابات 2002م التي فاز فيها حزب العدالة والتنمية.

الظاهرة الأربكانية التركية

نتج عن إصلاحات عدنان مندريس وانقلاب الجيش أمران،وهما توسيع صلاحية الجيش ووضع أداة للتدخل المستمر في الحياة السياسية وتصويب مسارها، وفسح مجال للحرية السياسية نتج عن ذلك بروز العديد من الجمعيات الخيرية الإسلامية والطرق الصوفية، وتشكلت في هذه الأثناء أول حركة سياسية ذات توجه إسلامي على يد نجم الدين أربكان الذي تخرج من جامعة أهران في ألمانيا1953م، وكان مشبعا بالفكر الحديث إلى جانب عضويته في الحركة النقشبندية التي قادها زاهد كوكتو المتخرج من المدارس

1) دني، إيمان، الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة،ص 92، وينظر غازي، مؤميد أحمد، تاريخ الدولة التركية،ص 174 فقد قدر عدد الذين قتلوا في تلك الاحداث 40 الف شخص وكانت ناتجة عن تمرد حزب العمال الكردستاني المسلح ضد الحكومة التركية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدينية والذي يعد من أبرز المنظرين للإسلام السياسي آنذاك، وكان متأثرا بفكر جماعة الإخوان المسلمين[1].

وفي عام 1987م أسس أربكان حزب الرفاه ذي التوجه الإسلامي مع مجموعة من رفاقه أعضاء حزب السلامة، وكانت من أهداف الحزب السلام والأمن في الداخل، وامتزاج الأمة بالدولة، وتركيا الكبيرة من جديد، والنهضة الأخلاقية، والنهضة المادية، وركز الحزب على حرية التدين وإصلاح التعليم وتفعيل دور الصناعة في تشغيل العاطلين عن العمل، والمناداة بالعمل على نشر مصانع الصناعات الثقيلة والصناعة الحربية، وكان من شعارات الحزب الانتخابية مصنع لكل ولاية،ومناصرة القضايا الإسلامية وعلى رأسها القضية الفلسطينية، والدعوة إلى الانفتاح الاقتصادي على الأقطار الإسلامية وإيجاد أدوات فاعلة في هذا الاتجاه كالسوق المشتركة والعملة الموحدة

وقد كان للجانب الاقتصادي أثره في نمو الظاهرة الأربكانية، إذ يقال: "وما لبثت الشركات التي يديرها إسلاميون أن احتلت في السنوات الأخيره مكانا مهما وحيويا في الاقتصاد التركي كشركات " أولكر، إخلاص، اتفاق، يمباش... وغيرها من الشركات والتي امتدت للسوق العربية...أما في مجال تحالفات أربكان وحزبه السياسي فإنها منذ قبيل انقلاب 1980 كانت تحالفت مع أحزاب التطرف القومي الطوراني الهوية، أي مع حزب العمل القومي بزعامة ألب أصلان توركيش والذي اقتيد إلى السجن مع أربكان إثر انقلاب 1980".

1) وزغي، جلال. الحركة الاسلامية التركية معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي، ص 143..

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثم تشكّل حزب الفضيلة عام 1998م،ولم يلبث أن حل بقرار من المحكمة الدستورية في منتصف عام 2001م، فقد حظر نشاط الحزب ليصبح رابع حزب له توجه إسلامي يحظر نشاطه خلال الثلاثين عاما الماضية بعد حظر نشاط حزب النظام الوطني والرفاه التي كان يتزعمها نجم الدين أربكان.. وقد وجهت إلى الحزب التهمة المعهودة... وهي تقويض النظام العلماني للدولة والدعوة للاسلام[1]، وقد انبثق حزب العدالة والتنمية من رحم حزب الفضيلة. وقد أعربت العديد من الشخصيات السياسية التركية والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي عن أسفهما لحل حزب الفضيلة، ورحب كوتان أحد زعماء حزب الفضيلة بالموقف الأمريكي لكنه رأى أنّ الولايات المتحدة وأوروبا " يعتقدون أنّ الحزب يدعم أو يعزز بعض الحركات الأصولية الإسلامية وهذا ليس صحيحا...إنّ حزب الفضيلة يدافع عن النظام العلماني،وأن النظام العلماني في تركيا لم يعمل وفقا للمعايير الدولية والمبادىء الدولية للعلمانية،وأنّ هناك تدخل من الدولة بالدين وحسب النظام العلماني القائم الدولة والدين منفصلين والدين لا يتدخل في نشاط الدولة وفي نفس الوقت لا يجب أن تتدخل في النشاط الديني[2]".

ولم تكن الأحزاب ذات التوجهات الإسلامية بعيدة عن نبض المجتمع التركي فهي نبات تركي انطلق من المجتمع التركي، فهوية الشعب التركي ووعيه التاريخي يرتبط بالإسلام، ، وما فعلته الأحزاب السياسية ذات المرجعية الإسلامية لا يتعدى أنّها نادت بالحرية والديمقراطية لتركيا، ولم ترفع شعارات إسلامية كحركات الإسلام السياسي في مصر والأردن.فقد رفعت شعارات تدعو إلى العدالة، وحمت نفسها من الحرمان السياسي مع قناعة الأحزاب العلمانية بأنّ عدالة أربكان وأردوغانإسلامية لكنها محمية بالدستور،

1) كوتان، رجائي، الأسباب الحقيقية وراء حل حزب الفضيلة، مقابلة على قناة الجزيرة أجراها أحمد منصور، في 2001/6/27م.www.ajazeera.net

2) كوتان، رجائي، الأسباب الحقيقية وراء حل حزب الفضيلة،www.ajazeera.net

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتأييد الشعبي، وقد استفادت هذه الأحزاب من المناخ العام الديمقراطي والتحولات التي شهدتها تركيا عقب كل انقلاب عسكري.

وقد عمل أردوغان في فترة رئاسته لبلدية إستنبول على تحدي العسكر والعلمانيين حين أقيمت ندوة عن الديمقراطية في بلدية استنبول – وكان عضوا في الرفاه– فأفصح عن رؤيته السياسية في ذلك، فقال: "رؤيتنا السياسية تعتبر أنّ الاختلاف هو نوع من أنواع الثراء، وينبغي تقوية الأبنية السياسية والثقافية والاجتماعية التي يتاح للتعددية فيها تقوية نفسها بنفسها، وليس القضاء على هذه التعددية، أو رفع المجتمع للانصياع لوجهة نظر واحدة فقط، فكلما عبّرت الهويات المختلفة عن نفسها بحرية، كلّما أدى ذلك إلى إمكانية الحوار المشترك، وإن هذا سبيلنا وهو المشروع الأخلاقي الواقعي الوحيد لتقوية وحدتنا السياسية وسلامنا الاجتماعي"[1].

1) بسلي، حسين، وأزباي، عمر. رجب طيب أردوغان،قصة زعيم، ترجمة: طارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون،بيروت، 2011م،ص 230.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث: حزب العدالة والتنمية التركي (الاسلام السياسي في تركيا ما بعد 2002)

نشوء حزب العدالة والتنمية

يعد حزب العدالة والتنمية وريثا للحركة الإسلامية التي بدأت تتشكل في تركيا في ستينيات القرن الماضي، ويعد نجم الدين أربكان الأب الروحي لتلك الحركة، فقد عمل زعماء حزب العدالة والتنمية في صفوف حزب الرفاه التركي وحزب السلامة والفضيلة، وقد " استفاد حزب العدالة والتنمية من تجربة الرفاه وحزب السلامة وغيرها، فكلها تجارب ارتقائية على صعيد السياسة والفكر الإسلامي لكل المجتمع التركي"[1] وقد تكونت حركة العدالة والتنمية داخل النسق الصوفي بل تطورت نحو فكر صوفي أوسع في مضمونه السياسي والاجتماعي[2]، ويمثل حزب العدالة والتنمية الجناح الإصلاحي من حزب الفضيلة، فقد أشار رجائي كوتان إلى " أنّ رجب طيب أردوغان وبعض زملائه يرغبون في تشكيل حزب جديد" [3]،

أسس هذا الحزب مجموعة من رفاق نجم الدين أربكان وعلى رأسهم طيب رجب أردوغان وعبدالله غول، وأعلن أردوغان منذ تأسيس الحزب عام 2001م أن حزب العدالة والتنمية "سيحافظ على أسس النظام الجمهوري ولن يدخل في احتكاكات مع القوات المسلحة التركية، وقال: سنتبع سياسة واضحة ونشطة من أجل الوصول إلى الهدف الذي رسمه أتاتورك لإقامة المجتمع المتحضر والمعاصر في إطار القيم الإسلامية التي يؤمن بها 99% من مواطني تركيا"[4]، وعشية تكون الحزب وانشقاقه

1) جول، زاهد، التجربة النهضوية التركية، ص17

2) العزاوي، سلمان داود سلوم، حزب العدالة والتنمية التركي: دراسة في النشأة وخطابه الإسلامي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، الجمعية العلمية للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العراق، مجاد 3، عدد 6، 2013م، ص 258.

3) العزاوي، سلمان داود سلوم، حزب العدالة والتنمية التركي: دراسة في النشأة وخطابه الإسلامي، ص 3.260

4) سبيتان، سمير، تركيا في عهد طيب رجب أردوغان، الجنادرية، عمان، 2012م، ص 433

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عن حزب الفضيلة أشار كوتان إلى وجود اختلاف في وجهات النظر بين جيل الشباب وجيل الكهول في الحزب، لكنه توقع أن يلتقي الطرفان عند نقطة وسط بينهما، يقول: "حسب بعض الأنباء التي وردت في الصحف فإن الطيب أردوغان وبعض زملائه يرغبون في تشكيل حزب جديد ولكن... أعضاء حزبنا يقولون إننا يجب أن نتحد فليس من الممكن تقسيم الحزب، وهو أمر غير مقبول لديهم ولهذا السبب فأنني آمل... بإن يقبل أردوغان وزملائه بعرضنا بأن نتحد وأن نصارع وأن نكافح معا"[1].

ومع اقتراب عام 2002 كان الوضع يقترب من التبدل رأسا على عقب فمنذ ذلك الوقت وصل حزب العدالة والتنمية إلى الحكم فرفعت الإصلاحات السياسية لذلك الحزب الفئة المحافظة التي ينتمي لها قادة الحزب وجعلتهم في الصف الأول من الحياة السياسية، لكن هذا الحدث سبقه مخاض عسير استمر عبر تاريخ تركيا الحديث من أتاتورك إلى أردوغان، غير "إن بعض الأتراك يشككون في أن حزب العدالة والتنمية ربما يكون يمارس نوعا من التقية عندما يصف نفسه بالعلماني، لكنّ ذلك ليس هو الواقع، فحزب العدالة جاء من رحم أحزاب موجهة إسلاميا في تركيا كانت قد حظرت في الماضي، وهو يملك قيادة شابة جديدة تحل مكان قيادة أربكان الإسلامي الذي يمثل سياسة الماضي، وتعتقد هذه القيادة الجديدة اعتقادا واضحا أنّ القيم الإسلامية لها دور مهم تلعبه في السياسة التركية والمجتمع التركي"[2]وعن تكوين فكر التجربة الإسلامية في تركيا يقول الغنوشي " أما غذاؤهم الفكري فمستمد في أصله من فكر الإخوان المسلمين والجماعة الإسلامية في الباكستان وحركة النهضة التونسية، عبر الترجمات السريعة التي برعوا فيها، لكل ما يصدر في ساحة الفكر الإسلامي، مضافا إليه ثلث قرن من

1) كوتان، رجائي، الأسباب الحقيقية وراء حل حزب الفضيلة،www.ajazeera.net

2) فولر، غراهام، انتصار الإسلاميين في تركيا، www.aljazeera.net

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العمل السياسي والاجتماعي والاقتصادي في مناخ علني مفتوح، وهو ما يميز الإسلاميين الأتراك والماليزيين عن أمثالهم من العرب [1].

أما مؤسس الحزب فرجب طيب أردوغان الذي ولد في 26 فبراير/ شباط 1954م ونشأ في ريزة على البحر الأسود وكان والده عنصرا في خفر السواحل، ثم رحل إلى إستنبول ونشأ نشأة متواضعة، درس في مدرسة إسلامية ثم في مدرسة الأئمة والخطباء الدينية 1965م، ثم أصبح لاعب كرة محترف، ثم جامعي متخصص في الإدارة والمحاسبة، ثم عضوا في حزب السلامة، ثم رئيسا لمركز شباب إسطنبول، ثم رئيسا لبلديتها، وهو من مريدي الطريقة الصوفية النقشبندية، ويتبع أفكار زعيمها عزت زاهد كوكتو وتعاليمه[2].

قال في مناظرة تلفزيونية مع دنيز بايكال رئيس الحزب الجمهوري "لم يكن أمامي غير بيع البطيخ والسميط في مرحلتي الابتدائية والإعدادية كي أستطيع معاونة والدي وتوفير قسم من مصروفات تعليمي، فقد كان والدي فقيرا... أتم (أدوغان) تعليمه في مدارس (إمام خطيب) الدينية ثم كلية الاقتصاد والأعمال في جامعة مرمرة[3]".

وانضم إلى حزب الخلاص الوطني بقيادة أربكان في نهاية السبعينيات،وفي عام 1983م أعاد نشاطه من خلال حزب الرفاه، ثم رشحه حزب الرفاه 1994 م لرئاسة بلدية إسطنبول، وتميز في إدارته لبلدية إسطنبول في تقديم الخدمات للمواطنين وتطويرها بشكل كبير فقد أنشأ مجموعة من المشاريع

1) الغنوشي، راشد. ما حقيقة مشروع حزب العدالة والتنمية التركي؟،ص22

2) العزاوي، سلمان داود سلوم، حزب العدالة والتنمية التركي: دراسة في النشأة وخطابه الإسلامي، ص270.

3) سبيتان، سمير، تركيا في عهد طيب رجب أردوغان، الجنادرية، عمان، 2012م، ص31

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتصادية، منها: تطوير البنية التحتية للمدينة، وبناء السدود، وتحلية المياه، وتطوير أنظمة المواصلات وتنظيف الخليج الذهبي، وتسديد ديون البلدية، وتحويل مشاريعها إلى مشاريع رابحة تنمو بمعدل 7%مما أكسبه شعبية في إستنبول وفي عموم تركيا[1].

فاز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التشريعية عام 2002م وحصل على 363 نائبا وبأغلبية ساحقة، وكان زعيمه محروما من ممارسة السياسة فتولى دفة الحكم عبدالله غول ثم عفي عن أردوغان وأصبح رئيسا للوزراء، ويقال " إنّ السياسة التركية لم تنجب في العقد الأخير سوى شخصية واحدة يتمتع صاحبها بمظهر الزعيم السياسي ألا وهو أردوغان[2]" ويوصف بتمتعه بشخصية كارزمية مميزة.

وقد سعى حزب العدالة والتنمية منذ استلامه للسلطة في عام 2002م إلى فتح قنوات مع العالم الإسلامي، وبموازاة ذلك سعى سعيا حثيثا لمتابعة مفاوضات الانضمام إلى مجموعة الاتحاد الأوروبي الاقتصادية. كما سعى أردوغان باتجاه قبول عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي لتحقيق مجموعة من الأغراض السياسية والاقتصادية، ومنها " إقناع العلمانيين أنه ليس نسخة عن أربكان لكنه أدرك أيضا أنّ هذه العضوية ستضع تركيا في فلك الديمقراطية الأوروبية التي ترفض دور العسكر، وتمنح الناس حرية التدين أو عدمه وهما أمران يمثلان ضربة قوية لجوهر النظام العلماني التركي الذي يمنح الجيش سلطات واسعة ويسيطر على التدين وأشكاله[3]" .

1) سبيتان، سمير، تركيا في عهد طيب رجب أردوغان، الجنادرية، عمان، 2012م، ص34

2) العزاوي، سلمان داود سلوم، حزب العدالة والتنمية التركي: دراسة في النشأة وخطابه الإسلامي، ص 270.

3) غازي، مؤميد أحمد، تاريخ الدولة التركية، ص177-3178

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منطلقات حزب العدالة والتنمية التركي وأهدافه

يطلق أعضاء الحزب على أنفسهم صفة المحافظين، ويطلق عليهم الآخرون داخل وخارج تركيا صفة الإسلاميين، وهم شريحة واسعة من المجتمع التركي الذين ظلوا لعقود طويلة ومنذ أن أنشأ أتاتورك تركيا الحديثة في قاع المجتمع بسبب القوانين الصارمة التي كانت تقوده، وتسعى إلى إبعاد هذه الشريحة عن القيادة "حتى بات ينظر إليهم بنظرة البيض الأمريكيين للزنوج الأفارقة في القرون الغابرة على حد وصفهم[1]".

يحاول الحزب تقديم نفسه على أنه حزب علماني ديمقراطي يسعى إلى تطوير تركيا عن طريق الأدوات الاقتصادية وبث قيم الديمقراطية، لذلك كان سعيه للانضمام للاتحاد الأوروبي بهدف وضع تركيا في فلك الديمقراطية الأوروبية التي ترفض أي دور للعسكر في الحياة السياسية.

وقد وضع حزب العدالة والتنمية التركي لنفسه مجموعة من الأهداف[2]، منها:

1- الحفاظ على وحدة الدولة التركية وتحقيق سيادة شعبها على كامل أراضيه.

2- تحقيق مفهوم الدولة الاجتماعية ذات البعد الحضاري والمدني بما لا يتعارض مع الطريقة الكمالية.

3- حماية منظومة القيم والأخلاق الموروثة.

4- تحقيق الرفاهية والأمن والاستقرار السياسي للشعب التركي.

1) البنداري، افتكار، المتدينون بتركيا زنوج الأمس حكام اليوم، 3 ديسمبر 2009م، www.akhbaralaalam.net

2) ينظر المقر العام لحزب العدالة والتنمية، www.akparti.org.tr/arabic

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5- تحقيق العدالة الاجتماعية وتأمين التوزيع العادل للدخل القومي.

وقد وضع للحزب أهدافا انتخابية منها[1]:

1- تعميق الديمقراطية وتحويلها إلى ثقافة شعبية وتداول السلطة دون تدخل الجيش.

2- تفعيل مفهوم الدولة بما يؤهل تركيا للانضمام للاتحاد الأوروبي.

3- تحقيق التنمية الشاملة وزيادة معدل الرفاهية من خلال تبني نظرية اقتصاد السوق وقيادة الإصلاحات الاقتصادية لإنقاذ البلاد من حالة الركود والتضخم المزمنين.

4- اتباع سياسة معاصرة رشيدة تحقق الاستقرار السياسي في منظومة العلاقات التركية الدولية الإقليمية بما يلائم المجتمع التركي.

وصاغ حزب العدالة والتنمية خطابا سياسيا متأثرا بعاملين، الأول: ويستند إلى جذور أتباعه الإسلامية وخروجهم من العباءة الأربكانية مع تأكيدهم على أنهم من رموز الحركة الإسلامية. والثاني: أن نضالهم يحترم العلمانية ويسير في كنفها لكنه يرفض العلمانية الاستئصالية المعادية لحرية التدين، التي تعتقل وتسجن وتحرم وتحظر وتهمش الإسلاميين، ويقدمون أنفسهم على أنهم إسلاميون واقعيون وعلمانيون غير متعصبين للكمالية، ومما قاله أردوغان لصحيفة نيوزويك في هذا الصدد " أنا مسلم ولدي واجبات دينية أحاول القيام بهذه الواجبات، ولكنني أحاول اليوم إبقاءها بعيدة عن الحياة السياسية والاحتفاظ بها كخصوصية[2]".

1) ينظر العزاوي، سلمان داود سلوم، حزب العدالة والتنمية التركي: دراسة في النشأة وخطابه الإسلامي، ص 274-275

2) العزاوي، سلمان داود سلوم، حزب العدالة والتنمية التركي: دراسة في النشأة وخطابه الإسلامي، ص279.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويبدو أنّ حزب العدالة والتنمية التركي قد نجح في استعادة تركيا لـ " روحها الحضارية التي فقدتها مع الكمالية ذات المنحى الأوروبي، وفي عهد أردوغان استعادت توازنا مفقودا بين الإسلام والديمقراطية، وبين الشرق والغرب، وفي هذا أهمية النموذج وعمقه بل ومكانته التاريخية للتجربة الإسلامية في ظل فشل النظام العربي في إدارة إمكانياته وآفاق تطوره[1]".

وهو يحظى بقبول القوى الكبرى في العالم فقد رحبت به الولايات المتحدة الأمريكية على الرغم من موقفها السلبي من الإسلام السياسي لأسباب عدة منها موقف الثورة الإيرانية من الولايات المتحدة، وما نتج عن أحداث 11 سمبتمبر أيلول التي نفذتها القاعدة السلفية،فقد "قامت وزارة الخارجية بتهنئة تركيا على الانتخابات النزيهة[2]"

لكنّ حزب العدالة والتنمية لا يرضي بعض التيارات السياسية الإسلامية السلفية فهي تتهمه بأنّه ليس إسلاميا، فالحزب الإسلامي في رأيهم هو من يطبق الشريعة الإسلامية، غير أنّ هناك مجموعة عريضة من تيارات الإسلام السياسي تنظر لتجربة حزب العدالة والتنمية باعتبارها التجربة الأولى الناجحة في العالم الإسلامي، فهي ترسخ مبدأ تعايش الإسلام والديمقراطية والعلمانية، وقد تفسح المجال أمام المجموعات السياسية المعتدلة المهمشة في العالم الإسلامي من المشاركة وتدفع عنهم الاضطهاد الذي تمارسه العديد من الحكومات، والذي يصل إلى الاعتقال والحرمان والقتل أحيانا.

1) الغبرا، شفيق، تركيا استعادت توازنا مفقودا بين الإسلام والديمقراطية، أخبار العالم، 30 يوليو 2016م www.akhbaralaalam.net

2) فولر، غراهام، انتصار الإسلاميين في تركيا،www.aljazeera.net

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويُتهم حزب العدالة والتنمية التركي بأنه يرتدي عباءة دينية مع أنه يرفض هذه التهمة فأردوغان خريج مدرسة دينية لكنه يروج حزبه على أساس أنه حزب ديمقراطي يفصل الدين عن الدولة على النهج الأوروبي، ولا يسيطر على الدين كما فعل أسلافه من الأحزاب العلمانية، وممن يتهمه بالإسلامية السياسية أحمد نجدت سيزر الذي يرى أن حكومة أردوغان تسعى إلى " أسلمة كوادر الدولة العلمانية قائلا إن التهديد الأصولي بلغ حدا مقلقا الأمر، الذي رد عليه أردوغان بحدة، قائلا: إن من حق المؤمنين في هذا البلد أن يمارسوا السياسة[1]" ويقال أيضا بأنّ الحزب يتخفّى وراء خطابه الليبرالي المعتدل بأجندة إسلامية ليتسلل خطوة خطوة إلى المجتمع التركي بهدف أسلمته، وقد ردت أديبة سوزان عضو البرلمان التركي عن حزب العدالة والتنمية على ذلك بالقول " نحن لا نصنف أنفسنا على أننا حزب إسلامي، وحزب العدالة ليست لديه أصلا فكرة أسلمة الدولة[2]" وعلى الجانب الآخر يتهمه الأربكانيون بأنّه يبتعد عن النهج الإسلامي ويخضع للغرب الأوروبي ولأمريكا والمخطط اليهودي في الشرق الأوسط[3].

وينظر إلى حزب العدالة والتنمية التركي بأنه يمثل المجموعات المهمشة سياسيا والتي كافحت منذ تأسيس الدولة الحديثة كي يكون لها دور سياسي في المجتمع التركي ولكنها ما إن تنجح في الوصول حتى تستبعد بالانقلاب أو حكم المحكمة الدستورية، لكنهم الان أضحو الصفوة الحاكمة منهم رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس البرلمان " وبيدهم مقاليد معظم المؤسسات العلمانية التي لفظتهم نحو 80 عاما يغيرون ويعدلون في قوانينها الصارمة ليمحو عن وجه تركيا ملامح الديكتاتورية

1) سبيتان، سمير، تركيا في عهد طيب رجب أردوغان، الجنادرية، عمان، 2012م، ص35

2) العزاوي، سلمان داود سلوم، حزب العدالة والتنمية التركي: دراسة في النشأة وخطابه الإسلامي، ص 282

3) العزاوي، سلمان داود سلوم، حزب العدالة والتنمية التركي: دراسة في النشأة وخطابه الإسلامي، ص 3282

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العلمانية التي حفرها العسكر... يتصدرون قائمة أغنيائها، ويقودون عجلة الاقتصاد التركي، وفي الخارج يتحدثون بلسان تركيا للعالم الذي يسمع إليهم بإصغاء وثقة شديدين[1]"

أمّا قادة الحزب فيقولون بأنهم يؤمنون بالعلمانية المطبقة في الولايات المتحدة الأمريكية التي تتسامح مع الحرية في التدين وتفصل بين الدين والحياة السياسة، وعلمانية العدالة والتنمية " هي حياد الدولة تجاه مختلف العقائد الدينية والقناعات الفلسفية[2]" وقد تبنى الحزب شعار الحرية والعدالة ولقمة العيش ومصطلح الديمقراطية المحافظة ويعني بذلك " قيام نظام سياسي واجتماعي توفيقي تنسجم فيه الحداثة مع التراث والقيم الإنسانية مع الميراث الفكري الإسلامي... ويطرح نفسه على أنه حزب سياسي لا ديني[3]".

إنهم يريدون علمانية شبيهة بالعلمانية الأمريكية التي تتعامل مع الدين باعتباره غير قادرعلى فرض أجندته على الدولة، كما أن الدولة لا تستطبع السيطرة على الدين فهما منفصلان عن بعضهما تماما، ولا ضير في أن تلعب القيم والأفكار الدينية دورا في السياسة كما تفعل المجموعات الدينية الصهيونية في السياسة الأمريكية فـ " العلمانية الحقيقية ليست التي يمارسها أو يريدها الجيش التركي الذي يريد للدولة أن تهيمن على الدين فهذه ليست علمانية... وكثير من الإسلاميين في تركيا اليوم يبدون إعجابهم بالعلمانية الحقيقية كما هي في الغرب[4]".

1) البنداري، افتكار، المتدينون بتركيا زنوج الأمس حكام اليوم، 3 ديسمبر 2009م، www.akhbaralaalam.net

2) العزاوي، سلمان داود سلوم، حزب العدالة والتنمية التركي: دراسة في النشأة وخطابه الإسلامي، ص 281

3) العزاوي، سلمان داود سلوم، حزب العدالة والتنمية التركي: دراسة في النشأة وخطابه الإسلامي، ص 280

4) فولر، غراهام، انتصار الإسلاميين في تركيا، www.aljazeera.net

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهم الإصلاحات التي قام بها حزب العدالة والتنمية

أ- الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يحاول حزب العدالة والتنمية إجراءها

يدرك قادة الحزب أنّ عليهم تغيير الواقع التركي وإدخال مجموعة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فهم يسعون منذ استلامهم الحكومة في تركيا إلى تعزيز مواقعهم السياسية في جميع مفاصل الدولة ومنها الجيش والقضاء قلعتا الأحزاب العلمانية الكمالية، ولا يخفي رجب طيب أردوغان سعيه إلى إبعاد الجيش عن السياسة، فقد سعى إلى تقليص دور الجيش في شؤون الحكم، انطلاقا من رؤيته بأن إبعاد الجيش عن السياسة مفيد للديمقراطية، ومع ذلك فهو يقدر دور المؤسسة العسكرية حسب الدستور ولا يعد ذلك تكتيكا سياسيا، لكنه يُتهم بأنه يستغل ذلك لتحييد المعارضة " فقد استغلت الحكومة قضية (أرجينيكون) وهي كلمة ترمز لمنظمة وطنية زعم أنّها كانت تدبر لانقلاب كذريعة للانقضاض على المؤسسة العسكرية، والقبض على المناوئين السياسيين وتحييد المعارضة "[1]

ويبدو أن سبب نجاح أردوغان في قيادة تركيا يعود إلى التحولات الجذرية التي أحدثها في بنية المجتمع وتوازناته الموروثة فـ " أردوغان يستند اجتماعيا على بنية شعبية متجذرة ونخب صاعدة جاءت من قلب تغيرات اجتماعية وتطورت في قلب المجتمع... هذا الصراع ارتبط بصعود الرئيس أردوغان في أواخر تسعينات القرن الماضي، وسجنه ثم إطلاق صراحه وقيادته تركيا منذ 2002م نحو ديمقراطية أعمق في ظل الحد من النفوذ السياسي للجيش[2]" .

1) سبيتان، سمير، تركيا في عهد طيب رجب أردوغان، الجنادرية، عمان، 2012م، ص144

2) شفيق، تركيا استعادت توازنا مفقودا بين الإسلام والديمقراطية www.akhbaralaalam.net الغبرا

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما أنّ " عملية استيعاب ديمقراطية للتغيرات في قاع المجتمع اقترن بنفس الوقت مع استيعاب للإسلام السياسي الذي استند على الشرائح الجديدة مما مهد لتداخل الديمقرطية مع الإسلام... تركيا ذلك النموذج الذي يدمج الإسلام ويتفادى العنف والدكتاتورية الشائعة في الكثير من الدول الإسلامية لمنع عملية الدمج التلقائي والمعتدل[1]".

ومن الأصلاحات التي أجريت في المجال الاقتصادي إعادة هيكلة النظام المالي والإداري في البلاد، وخفض نسبة التضخم في البلاد، وإنشاء العديد من مشاريع البنية التحتية، وخصخصة معامل الدولة وأنظمة توزيع الطاقة وإصلاح التأمينات الصحية والضمان الاجتماعي، وإعادة تخطيط المدن وإجراء تعديلات جوهرية على بنياتها التحتية، وتشجيع الاستثمار في مجالات الطاقة والمواصلات، وتطوير العلاقات الاقتصادية مع منطقة القوقاز والبلقان والشرق الأوسط[2].

دعم المنتجات الزراعية من أجل زيادة الإنتاج في السلع التصديرية كالبندق والتبغ والشاي،ودعم الصادرات الزراعية بما يساوي ما نسبته 2.8./. من ميزانية الدولة[3].

ب- **الإصلاحات الديمواقراطية والقانونية**

يرى حزب حزب العدالة والتنمية بأنّ الديمقراطية هي عملية تحول بشكل مستمر بواسطة مشاركة أبعاد واسعة من الشعب، ويسعى لجعل جميع أشكال الإجراءات الديموقراطية المتقدمة سارية في جميع مجالات الحياة، ويعمل لتكوين نموذج ديمقراطي يتحول إلى ثقافة حياة وإلى طابع

1) شفيق، تركيا استعادت توازنا مفقودا بين الإسلام والديمقراطية www.akbaralaalam.net الغيرا

2) بولاط، عمر، سجل الاقتصاد التركي خلال 12 عام من أين وإلى أين؟ www.turkpress.co

3) العلاقات الاقتصادية التجارية بين مصر وتركيا 2003-2008 م، وزارة الصناعة والنجارة، قطاع الاتفاقيات، eipss.eg.org

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مؤسسي[1]، وقد أدخل العديد من الإصلاحات الدستورية التي أفضت إلى إبعاد الجيش عن التحكم بالأحزاب السياسية وإلى تعزيز الديمقراطية، فقد تمكن حزب العدالة والتنمية التركي من كبح جماح الجيش إلى حد ما في التعديلات الدستورية التي قدمها 2009م، بحيث أصبح بإمكان رئيس الوزراء تعيين قائد الجيش ورؤساء الأركان، وقد عمل حزب العدالة والتنمية على التخفيف من وطأة المحكمة الدستورية على الأحزاب السياسية، فالمحكمة يتولى الجيش عددا كبيرا من أعضائها، وهي قادرة على الإطاحة بأي تعديل قانوني حكومي لا يتوافق ورؤية الجيش، وهي قادرة على إقالة الحكومات بشكل غير مباشر، كحل حزب يشارك في الحكومة كما فعلت حين أمرت بحل حزب الرفاه عام 1971 م بتهمة تهديد العلمانية الأتاتوركية. ونجح حزب العدالة في إدخال مجموعة من المدعين العامين والقضاة من خارج النخبة العلمانية الكمالية في عضوية المحكمة، وتسعى الحكومة الى إدخال تعديلات تحرر المحكمة وتجعلها محايدة لا تحتكم إلى الإيديولوجيا والسياسة."1"

وفي تفاصيل نص التعديل الدستوري الجديد بما يخص تشكيل المحكمة الدستورية "تتكون المحكمة الدستورية من سبعة عشر عضواً ... ويُعيِّن رئيس الجمهورية ثلاثة أعضاء من محكمة الاستئناف العليا، وعضوين اثنين من مجلس الدولة، وعضواً واحداً من محكمة الاستئناف العسكرية العليا، وعضواً واحداً من المحكمة الإدارية العسكرية العليا، من بين ثلاثة ترشحهم الجمعيات العمومية لهذه الهيئات من بين رؤسائها وأعضائها لكل مقعد شاغر؛ وثلاثة أعضاء من بين ثلاثة مرشحين مرشحين يقدمهم مجلس التعليم الأعلى لكل مقعد شاغر من بين أعضاء هيئات التدريس في مجالات القانون والاقتصاد والعلوم السياسية من غير الأعضاء بالمجلس، على أن يكون اثنان من الثلاثة

1) المقر العام لحزب العدالة والتنمية التركي، الرؤية السياسية لحزب العدالة والتنمية، ص9-10 www.akparti.org.tr/Arabic

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المرشحين لكل مقعد على الأقل من خريجي كليات الحقوق؛ وأربعة أعضاء من بين كبار الموظفين التنفيذيين والمحامين المستقلين والمدعين العامين وقضاة الفئة الأولى ومقرري المحكمة الدستورية ."[1]. ومن الإصلاحات الديمقراطية التي عملها وضع التشريعات اللازمة للانضمام للاتحاد الأوروبي، وإطلاق الحريات الفردية، وإصلاح القضاء، وسن التشريعات اللازمة لاحترام حقوق الإنسان[2].

ويعود الفشل في الانقلاب العسكري الأخير إلى قدرة حكومة حزب العدالة والتنمية على إدارة البلاد، فقد استطاعت قيادة الحزب أن " تحسم التناقضات الجوهرية والجدلية في التكوين بين الدولة والمجتمع، مما قلّص من هيمنة المؤسسة العسكرية إلى حد ما من خلال سياسات داخلية... حظيت باحترام الرأي العام التركي بما حققه من إنجازات إدارية واقتصادية ومالية واجتماعية على الصعيد الداخلي أعطاها قوة دفع شعبية ورصيد جديد من أعضاء الجمعيات ورجال الصناعة والأعمال والنخب والجماعات الإسلامية كالنقشبندية والسليمانية والنورسية[3]".

ج- الاصلاحات في مجال التعليم

وقد أدخلت حكومة العدالة العديد من التغييرات في المجلس الأعلى للتعليم الذي كان يمنع المتدينين من تبوء مراكز قيادية في الجامعات والمعاهد العلمية ويضع قيودا على لباس المرأة والتعليم الديني، ويحاول ضبط التعليم بما يخدم النهج العلماني الكمالي، فقد اتخذ رئيس الجمهورية عبدالله غول قرارا بتعيين رؤساء جدد لـ 21 جامعة تركية مما أثار حفيظة مجموعة من العمداء وأعضاء هيئة

1) الدستور التركي ، جزء من المادة 146 ، ترجمة المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات؛ تحديث مشروع الدساتير المقارنة

2) بولاط، عمر، سجل الاقتصاد التركي خلال 12 عام من أين وإلى أين؟www.turkpress.co

3) السرحان، صايل، أثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات التركية العربية، 2002_ 2011م، ص 3229

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التدريس ممن يؤيدون النهج الكمالي، بحجة أن المعينين الجدد من المتدينين وهم خطر على عقول الطلبة والمواد التي تدرس.

ثم عين ضياء الدين أوزجان رئيسا للمجلس فباشر في رفع القيود المفروضة على الحجاب و"السماح لطلاب المدارس الثانوية الدينية والمهنية بالتقدم للالتحاق بكليات في غير تخصصاتهم بالجامعة بداية من العام 2010 م[1]" وقد كان الجيش أنشأ مجلس التعليم لمنع الكوادر المتدينة من الوصول إلى إدارة الجامعات، وكان أحد أعضائه من الجيش لكن حكومة حزب العدالة ألغت عضوية الجنرال العسكري، وزادت نسبة الأعضاء المحافظين والليبراليين.

وتدخلت حكومة العدالة في آخر قلاع العلمانية الكمالية وهو الجيش حين جعلت دوائر الجيش تسمح لخريجي كليات العلوم الدينية بالعمل في وظائف داخل المؤسسة العسكرية لتدريس بعض المواد كالتاريخ والآداب واللغات. وكانت نتيجة تلك السلوكات التي أدخلتها حكومة العدالة على المسارات السياسية التقليدية في الدولة أن بدأت بعض الأحزاب العلمانية تبدي مرونة في التعامل مع أشكال التدين ومن ذلك أن دينز بيكال زعيم الحزب الجمهوري قلعة العلمانية الكمالية "أعلن" الموافقة على دخول المحجبات إلى عضوية الحزب وزاد على ذلك أن قام بتكريم محجبة ومنحها أوسمة الشرف الخاصة بالحزب[2]" ويبدو أن هذا العمل تحكمه دوافع سياسية تود استقطاب الأتراك للتصويت للحزب في الانتخابات اللاحقة.

1) البنداري، افتكار، المتدينون بتركيا زنوج الأمس حكام اليومwww.akhbaralaalam.net

2)البنداري، افتكار، المتدينون بتركيا زنوج الأمس حكام اليومwww.akhbaralaalam.net

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حزب العدالة والتنمية والعلاقات الإقليمية الدولية

وسع حزب العدالة والتنمية علاقاته الخارجية على المستويين الإقليمي والدولي، "ويقدم النموذج التركي في حالته الآنية، قدرة غير عادية، ليس على فهم المعطيات السياسية المحيطة، بل والتهيؤ العملي في التعامل معها، في إطارها المحلي (التركي) والإقليمي (الشرق أوسطي) والعالمي (العلاقة مع أوروبا وأميركا)، وهي معادلة استطاع النموذج التركي من خلالها أن يؤسس لنمط جديد في علاقاته، يقوم على قدر من العلاقة السياسية الجديدة، والتي وإن احتفظت بقدر مهم من جوهر العلاقة التي تربطها بحلفائها الإستراتيجيين في الغرب، إلا أنها تطرح في الوقت ذاته قدرا من الانفصال العقلاني عن النموذج القديم الذي لا يدخل تركيا ضمن تحالفات وكتل إستراتيجية، بقدر ما يعطيها منعطفها الجديد أدوارا إستراتيجية مهمة على الصعد الثلاث سابقة الذكر[1]".

وقد باتت تركيا بفضل التحول السياسي التي أدخله حزب العدالة والتنمية تلعب أدوارا إقليمية تخدم مصالحها وتخدم مصالح أصدقائها التقليديين والأصدقاء الجدد الذين كسبتهم نتيجة لانفتاحها على جيرانها، وباتت مفتاحا لبعض الأبواب الموصدة لدى ما يسمى بقوى الممانعة العربية وغيرها.

وفي إطار تعزيز علاقتها مع محيطها الخارجي قدمت حكومة حزب العدالة والتنمية مجموعة من المساعدات الإنمائية بلغت نحو مليارين وثلاثمئة وثلاثة وستين مليون دولار خلال عشر سنوات من حكمها 2002–2013م مقابل 680 مليون دولار في الأعوام التي سبقتها لدول عدة منها:قازاخستان

1) النجار، باقر،عقلانية الإسلام السياسي التركي، http://www.akhbaralaalam.net

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأفغانستان ومقدونيا، وكوسوفا، وغرغيزستان، وفلسطين، والباكستان، والصومال، ومولدافيا، ولبنان، والبوسنة، وتركمانستان، ومغولستان، والقرم وبلغاريا[1].

والجدول التالي[2]يبين جانبا من الإصلاحات الاقتصادية التي قام بها حزب العدالة والتنمية، جدول رقم (1)

المؤشر الاقتصادي	عام 2002	عام 2013
نسبة نمو الاقتصاد	%5.1	%6
الناتج القومي الإجمالي	230 مليار دولار	820 مليار دولار
نسبة دخل الفرد	3300 دولار	10800 دولار
نسبة التضخم	%32	%9-7
نسبة الفائدة	%65	%8.5
عجز الميزانية بالنسبة للدخل القومي	%16	%1
نسبة الدين	%74	%36
الصادرات	36مليار دولار	158مليار دولار
عددالأيدي العاملة	_	5.8مليون
الاستثمارات الأجنبية	خلال 78 سنة ماضية15مليار دولار	2002-2013 م 150مليار دولار
عدد الشركات الأجنبية المستثمرة	خلال 78سنة الماضية 5 آلاف	من2002-2013 م،140 ألف شركة
الإنفاق على البحث العلمي من الناتج	./..053	./.1

المصدر عمر بولاط، سجل الاقتصاد التركي خلال 12عام، ترك برس.

1) أردوغان، رجب طيب، خطاب الموازنة لعام 2013م، دائرة التوجيه والإعلام، AK –PARTI، 10 كانون الثاني 2013، ص21 www.akparti.org.tr/Arabic

2) بولاط، عمر، سجل الاقتصاد التركي خلال 12 عام من أين وإلى أين؟www.turkpress.co

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات البرلمانية والبلدية

ولعل الفوز المستمر لحزب العدالة والتنمية في جميع الانتخابات البرلمانية والبلدية التي أجريت في تركيا من عام 2002 م وحتى الان يرجع إلى أسباب عدة، منها:

1- الخطاب السياسي المعتدل المؤمن بالديمقراطية والعلمانية واحترام دور المؤسسة العسكرية وفق الدستور.

2- تركيز الحزب في برامجه الانتخابية على الجانب الخدمي والصحي والتعليمي الذي يمس حياة المواطن التركي بشكل مباشر.

3- انهيار الأحزاب التركية التقليدية وتراجع الأحزاب اليسارية لفشلها في حل المعضلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المجتمع التركي بسبب الفساد السياسي والاقتصادي.

4- قدرة الحزب على الجمع بين فئات متعددة وتشكيلة واسعة من طبقات المجتمع في أجنحته، فهو يجمع بين تيار أربكاني إصلاحي، وتيار قومي منشق عن حزب الحركة القومية،وتيار علماني منشق عن الأحزاب العلمانية، والقاسم المشترك بين هذه الفئات رفض هيمنة الجيش، والرغبة في القيام بإصلاحات جذرية للمجتمع التركي تسهل عملية الانضمام للاتحاد الأوروبي، واحترام الحرية الدينية.

5- قيام الحزب بترشيح قطاع واسع ممثل للمجتمع التركي بأعراقه المتعددة، مما جعل معظم فئات الشعب تصوت له، وخاصة قطاع الشباب فقد صوت له 40 % منهم و25 % من الطائفة العلوية، 29 % من الأكراد فضلا عن بقية قطاعات الأمة التركية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6- سعي الحزب لإدخال إصلاحات دستورية تنقل الشعب إلى الديمقراطية الحقيقية جعل الناخبين يصوتون له بكثافة في الانتخابات وخاصة في انتخابات 2011م.

7- قدرته على معالجة الملف الاقتصادي الذي يواجه تركيا من بداية القرن الجديد وتحقيق نجاحات مذهلة في معالجة مشكلات التضخم والمديونية والاستثمار والتشغيل.

8- توظيف التنمية في أعمال حكومة العدالة وأثرها في الاستقرار الاجتماعي سواء عبر المساعدات أم الضمان الاجتماعي[1].

أهم الإجراءات التي اتبعها حزب العدالة والتنمية لتطوير الاقتصاد التركي

هناك محاولات حثيثة بذلها تورغوت أوزال والمعارضة الإسلامية بقيادة أربكان وغيرهم في سبيل الإفلات من سياسة الارتهان للشركات الأجنبية بعضها حقق نجاحا، وذلك بتشجيع الصناعة الوطنية فتسربت مجموعة من الأتراك المخلصين إلى إدارة قطاعات صناعية وزراعية وخدمية وكونت " إمبراطوريات اقتصادية ضخمة دفعت بهم إلى الصفوف المتقدمة، وفتحت لهم أبواب البرلمان والإعلام[2]".

وهؤلاء الطبقة (الموسياد) التي تشكلت عبر السنين يديرون عجلة الاقتصاد التركي في ظل تشجيع أعضاء حزب العدالة والتنمية وقيادته السياسية، فمنذ عام 2002 م دعم هؤلاء وصول أردوغان إلى الحكم، وقد نشرت صحيفة نيو يورك تايمز تحقيقا حول هذه الظاهرة قالت فيه " إنّه بعد عقود من نبذهم من جانب النخبة العلمانية في البلاد، تشهد تركيا حاليا ميلاد جيل جديد من رجال الأعمال

1) ينظر العزاوي، سلمان داود سلوم، حزب العدالة والتنمية التركي: دراسة في النشأة وخطابه الإسلامي، ص 289-293

2) البنداري، افتكار، المتدينون بتركيا زنوج الأمس حكام اليوم، www.akhbaralaalam.net

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أصحاب الثروات الكبيرة الذين يقومون في الوقت ذاته بالوفاء بالتزاماتهم وواجباتهم الدينية، وبات العلمانيون يتساءلون بقلق وخوف " ماذا يفعل هؤلاء الفلاحون بيننا"[1].

وقد استطاع الاقتصاد التركي بفضل إدارة حزب العدالة والتنمية أن يحقق مجموعة من التطورات الواضحة، التي ربما فاقت توقعات المحللين الاقتصاديين، فقد نجح في تجاوز المأزق الاقتصادي بعد الأزمة الاقتصادية التي عصفت به بداية الألفية الثانية وحقق مجموعة من الإنجازات الكبيرة التي أسهمت في أن تحتل تركيا المرتبة السادسة عشرة في ترتيب الاقتصاديات على المستوى العالمي، والسادسة على المستوى الأوروبي، إذ ضاقت الفجوة ولأول مرة بين معدلات التنمية التركية ومعدلات التنمية الأوروبية. كما أصبح الاقتصاد الأكبر إسلاميًا[2].

ويعتمد حزب العدالة والتنمية التركي في تسويق نفسه على المنجزات الاقتصادية التي حققها أثناء تجربته في العمل البلدي والحكومات التي شارك فيها، وتقوم رؤيته الاقتصادية في خططه القادمة وعمله الآني على مجموعة من الأسس منها:

أولا: أن تكون المعادلة الاقتصادية للواردات والمصروفات صحيحة وناجحة، وتؤمن وفرة مالية للمواطن التركي والدولة والخزينة العامة، ولا تلحق بها الضرر ولا تضطرها إلى الديون الداخلية ولا الخارجية، وتوفير مناخ سليم للإنتاج والاستثمار، إذ لا يتحقق النمو الاقتصادي إلا من خلال زيادة الإنتاج

1) البنداري، افتكار، المتدينون بتركيا زنوج الأمس حكام اليوم، www.akhbaralaalam.net.

2) خولي، معمر فيصل، الاقتصاد التركي في ظل حكومة العدالة والتنمية: من الانهيار إلى الانتعاش،5 نوفمبر 2014م، ttp://rawabetcenter.com/archives/1009

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتوظيف والتصدير التي تمثل أسس السياسات الاقتصادية الناجحة، ولكي تتحقق هذه الأسس لا بد من توفير البنى التحتية اللازمة للإنتاج وتحفيزه.

ثانيا: كما تنظر حكومة العدالة والتنمية إلى أن القطاع الخاص هو القوة المحركة للاقتصاد وهو بحاجة إلى مناخ اقتصادي ملائم ووضع سياسي مستقر، يستند إلى وضوح مبادئ المناخ الاستثماري والشفافية في التعامل، ووجود أمور تدعم فَهْم حركة التضخم وأسعار الصرف، ونسبة الفائدة، والقيام بالحسابات الاقتصادية، كما عملت حكومة العدالة والتنمية على توفير مناخ الثقة لتسرع في عملية دخول الأموال الأجنبية إلى تركيا ودفع قوة الاستثمار الموجود فعلا، مما يؤدى إلى زيادة الإنتاج[1].

ومن أجل تحقيق هذه الأسس قام حزب العدالة والتنمية بمجموعة من الإجراءات يمكن تلخيصها بالآتي:

1- البدء بتعبئة عامة حقيقية للإنتاج والاستثمار في تركيا

2- دعم إنشاء المناطق الاقتصادية أو مراكز الجذب في مجال الزراعة والصناعة مع الاهتمام بالعوامل المساعدة.

3- الاهتمام بتقديم محفزات تقلل تكلفة الإنتاج وتزيد الجودة والإنتاج وفرص العمل.

4- دعم الخدمات الهندسية والمقاولات خارج البلاد لتأمين عملة صعبة للبلاد وتوفير فرص عمل مع الحرص على التأمين ضد المخاطر المحتملة.

1) جول، زاهد، التجربة النهضوية التركية، ص 127-1128

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5- دعم أنشطة البحث العلمي، وربط التعليم الجامعي بشركات القطاع الصناعي بما يعرف بالتكنوبارك، وتشجيع براءات الاختراع.

6- إعطاء الأولية لتشجيع الصناعات الدفاعية الوطنية ومحاولة الاكتفاء الذاتي منها، وتشجيع التزام الصناعات بمعايير الجودة العالمية.

7- تشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة في الأدوات الاقتصادية الحديثة.

8- نشر نظام البناء والتشغيل والنقل (B.O.T) لتحقيق الاستثمار في القطاعات التي تتطلب تكنولوجيا جديدة

9- تحفيز التصدير عن طريق إزالة العوائق المادية والإدارية، وفتح أسواق مع دول الجوار، وزيادة موارد بنك الصادرات والواردات، وربط أنشطة البعثات الدبلوماسية الخارجية بأنشطة التصدير والاستثمار، وترويج المنتج التركي خارج البلاد، وزيادة الصادرات ذات القيمة المضافة العالية القابلة للتصدير مثل: الإلكترونيات والكهربائيات،وأنظمة الدفاع والفضاء، والسيارات، ومستلزمات الدفاع.

10- الاهتمام بالتصنيع العسكري كالسلاح الفردي والسفن الحربية والطائرات، وتحديث القديم منها وتطويرها ومحاولة الوصول إلى الاكتفاء الذاتي في هذا المجال.

11- الاهتمام بقطاع النقل البري كسكك الحديد وصناعتها وصناعة القطارات والقاطرات.

12- الاهتمام بتدوير النفايات، وتطوير أدوات الرصد الجوي والأقمار الاصطناعية[1].

1) جول، زاهد، التجربة النهضوية التركية، ص130 وما بعدها

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويشيرخطاب الموازنة التركي لعام 2013م إلى مجموعة من الإجراءات [1]التي كان لها دور أساسي في تطوير النشاط الاقتصادي وتحفيزه منها:

1. سعي تركيا لتصبح إحدى الدول العشر الكبرى في العالم اعتمادا على إفشاء النهج الديمقراطي في الحكم، يقول أردوغان "في ضوء التجارب التي عشناها فإن التناسب الطردي بين إرساء الديمقراطية والاقتصاد في تركيا أصبح جليا لدرجة لا تترك أي مجال للشبهة، لقد تقدم الاقتصاد التركي ونما في الفترات التي شهدت خطوات نحو إرساء الديمقراطية والقيام بالإصلاحات وتوسيع دائرة الحريات العامة"[(2)].
2. محاربة الفساد.
3. دعم القطاعات الإنتاجية وتشجيع الاستثمار.
4. إنجاز مجموعة من المشاريع الضخمة في قطاع المواصلات والطرق والأنفاق والقنوات المائية.
5. التوسع في إنشاء الجامعات.
6. حل الأزمة المالية بضخ ما يقارب 111مليار ليرة تركية
7. محاربة الإرهاب.
8. محاربة جيوب الفقر وزيادة التأمينات الصحية والاجتماعية.

1) أردوغان، رجب طيب،خطاب الموازنة،2013م، دائرة التوجيه والإعلام، كانون الثاني،2013م،صAKPARTI k19

2) أردوغان، خطاب الموازنة، 2013م، AKPARTI

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والجدول التالي (جدول رقم 2) يبين أهم الإجراءات وانعكاساتها المالية مقارنة بمن سبق حزب العدالة والتنمية.

النشاط الاقتصادي	قبل عام 2002	بين عامي 2002-2013
الدين الخارجي	54مليار	9،1 مليون دولار
دين البنك المركزي	5،23 مليار دولار	مليار و860 مليون دولار
موجودات البنك المركزي	5،27 مليار	118مليار و336مليون دولار
مساهمة الدولة في حل الأزمة المصرفية	-	111مليار ليرة
عدد الجامعات	76جامعة	168جامعة
الاستثمارات	15مليار (1980-2002)	119مليار
المشاريع الضخمة	2041 مشروعا	10086مشروعا حتى 2011
الأنشطة الإنمائية الموجهة للخارج	980 مليون دولار	ملياران و 363مليون دولار

- المصدر خطاب الموازنة العامة 2013م التركية ، ترك برس

ويبدو أنّه " خلال الفترة ما بين عامي 2002 – 2013م، حدثت طفرة كبيرة فيما يخص الاستثمارات العامة الموجهة نحو مناطق شرق وجنوب شرق الأناضول، حيث تجاوزت الاستثمارات في تلك

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المناطق خلال فترة عشر سنوات 37 مليار ليرة تركية"[1] فقد اهتمت حكومة العدالة والتنمية بالبنية الاقتصادية لمختلف المناطق التركية، لكن منطقة شرق وجنوب شرق الأناضول تحوي مقدرات اقتصادية ضخمة وتنفيذ المشاريع الاقتصادية فيها يهدف إلى تحقيق التواؤم داخل البنى الاجتماعية في هذه المنطقة، وإزالة الفروق التنموية بينها وبين المناطق الأخرى في تركيا، وتوفير فرص العمل لأعداد كبيرة من العاطلين عن العمل، وزيادة إنتاجية المناطق الريفية.

أهم المنجزات الاقتصادية التي حققتها حكومة العدالة والتنمية:

تحول الاقتصاد التركي من اقتصاد يعتمد على البنك الدولي في أدائه الاقتصادي إلى اقتصاد ناهض منذ تسلم حزب العدالة الحكم، وقد نما الاقتصاد التركي منذ 2002م متأثرا بسلسلة من العوامل العالمية:

والجدول التالي(جدول رقم 3) يبين معدل النمو الاقتصادي منذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم ونسبة زيادة النمو بالقياس مع عام 2001 م.

السنة	معدل النمو الاقتصادي	نسبة الزيادة قياسا بعام 2001 والتي بلغت -9.5 0\0 0\0
2003	% 5.3	% 14.8
2004	% 9.4	% 18.9
2005	% 8.4	% 17.9
2006	% 6.9	% 16.4

(1www.turkpress.co/node/9236

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2007	% 4.7	% 14.2
2008	% 0.7	% 10.2
2009	% 4.8	% 14.3
2010	% 9.0	% 18.5
2011	% 8.8	% 18.3
2012	% 2.1	% 11.6
2013	% 4	% 13.5
2014	% 2.9	% 12.4
2015	% 4	% 13.5

- المصدر: انظر الموقع www.turkpress.co/node/ الاقتصاد في عهد أردوغان، ترك برس، 1286.

يظهر الجدول ارتفاعا مضطردا في نسبة النمو الاقتصادي منذ عام 2003 م حتى عام 2007م، ثم تباطؤا في عام 2008 بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية، لكنه سرعان من استعاد نموه في عام 2009م، وغدت تركيا عام 2011م في مقدمة قائمة الدول التي تحقق نموا اقتصاديا مرتفعا بعد الصين، مع أن العالم كانت تهزه أزمة اقتصادية في ذلك العام، ثم تباطأ النمو في عام 2014 م بسبب حالة الفوضى التي عمت الشرق الأوسط والحرب على الإرهاب خاصة في سوريا والعراق، وتأثر

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياحة التركية وبعض قطاعاتها الاقتصادية. كما تأثر الأداء الاقتصادي بشكل واضح بسبب محاولة الانقلاب العسكري الفاشلة على نظام حكم العدالة والتنمية التركي.

وفي إطار خطة عمل مشروع جنوب شرق الأناضول في الفترة ما بين عامي 2008 – 2012م تم تخصيص أكثر 18 مليار ليرة تركية لأجل تنفيذ حوالي 300 مشروع ونشاط، وبهذا فقد تضاعفت حصة استثمارات منطقة جنوب شرق الأناضول بالميزانية العامة، حيث ارتفعت من 7% إلى 14%، وقد انعكست هذه الزيادة بالاستثمارات على نسبة البطالة، إذ انخفضت نسبة البطالة في تلك المنطقة من 17.4% عام 2009م إلى 11.7% عام 2011م، كما تضاعف التصدير من منطقة جنوب شرق الأناضول 14 ضعفاً خلال السنوات الأخيرة، حيث وصل إلى 8.1 مليار دولار عام 2012م، في حين كان 600 مليون دولار عام 2002م[1].

وتشير البيانات التي أصدرها معهد الدولة التركي للإحصاء عن أحوال الاقتصاد عام 2005 إلى أن ثمة طفرة كبيرة حققها الاقتصاد التركي خلال السنوات القليلة التي مضت منذ تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في البلاد منذ عام 2002م، ومن المؤشرات التي تدل على تلك الطفرة: انخفاض معدل التضخم من 70 0\0 إلى 7،63 0\0 عام 2005م،وارتفاع دخل الفرد من 2000 إلى 5000 عام 2005م،وارتفاع قيمة الصادرات من 36 مليار دولار إلى 73 مليار دولار عام 2005م، وزيادة معدل النمو الاقتصادي من 8،5 0\0 إلى 7،6 0\0، وتسديد 11 مليار دولار من الديون المستحقة لصندوق النقد الدولي بعد أن كان تسديد الفوائد هو أمل الحكومات السابقة[2]، ومن المؤشرات

(1www.turkpress.co/node/9236

2) غانم، إبراهيم البيومي، الاقتصاد السياسي التركي والإصلاح، شؤون الأوسط، لبنان، ع123، 2006م، ص179.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأخرى على تعافي الاقتصاد التركي ونجاح السياسة الاقتصادية في ظل حكومة العدالة والتنمية زيادة الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين الأتراك ومنها: معونات الطلبة والأسر المحتاجة واتساع شبكات التأمينات الاجتماعية وزيادة نسبة تشغيل المرأة، واحتلال تركيا المركز 17 بين أكبر دول العالم في حجم الاقتصاد[1].

وقد زادت نسبة التبادل التجاري مع الوطن العربي فقد "ارتفعت الصادرات التركية بنسبة 280\0 عام 2005م ووصلت قيمتها لأول مرة إلى 9،6 مليار دولار، وهو مؤشر قوي على حدوث نقلة مهمة في العلاقات الاقتصادية التركية العربية التي ظلت في الحدود الدنيا منذ عقود طويلة"[2].

كما تعاظمت قيمة إسهام القطاع السياحي في الاقتصاد التركي فقد استقبلت تركيا عام 2002 م 14 مليون سائح بعائدات قيمتها تصل إلى عشرة مليارات دولار، بينما بلغ عدد السياح في عام 2005 م إلى 21 مليون سائح بعائدات قيمتها تقرب من 16 مليار دولار. وهذا يشير إلى نجاح حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان في سياسته الاقتصادية التي انتهجها باستخدامه أدوات عدة رفعت القدرة التنافسية للاقتصاد التركي على المستوى العالمي، ومن انتشاله من حال التدهور والانهيار التي كان عليها نهاية حكم أجاويد عام 2002م وإدخاله في حالة الانتعاش والازدهار[3].

كما حقق حزب العدالة والتنمية منذ توليه السلطة إنجازات اقتصادية غير مسبوقة " مما جعل رجال الأعمال الاتراك تدعم استمرار حكومته حتى في ظل اختلاف بعضها ايديولوجيا معه مثل "

1) غانم، إبراهيم البيومي، الاقتصاد السياسي التركي والإصلاح، ص 180.

2) غانم، إبراهيم البيومي، الاقتصاد السياسي التركي والإصلاح، ص181.

3) غانم، إبراهيم البيومي، الاقتصاد السياسي التركي والإصلاح، ص183

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوسياد" التي تجمع حشدا من أغنى أغنياء تركيا، وتتبنى الأفكار الكمالية المعروفة، وهذا ما يؤكد فكرة انتصار الاقتصاد على الايديولوجيا، حيث أنعش الاستقرار السياسي على يد الحكومة صناعتهم وتجارتهم وحتى استثماراتهم خارج تركيا،وبالتالي تبنوا مبدأ الإسلامي النافع أفضل من العلماني المضر"[1].

وهناك من يزعم أن تركيا أصبحت " تتمتع بمعدلات نمو اقتصادية تقترب من مثيلاتها في الصين كما تنافس الشركات التركية بنجاح في الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا الوسطى"[2]، وتطرق الرئيس التركي إلى المشاريع التي افتتحها، مشيرًا إلى أن كلفة الاستثمارات فيها بلغت مليار و162 مليون ليرة تركية (نحو 320 مليون دولار أمريكي). جاء ذلك في كلمة له خلال افتتاح عدد من المشاريع الخدمية في ولاية ملاطيا وسط البلاد[3].

ولفت أردوغان إلى النقلة النوعية التي حققتها تركيا خلال السنوات الـ14 الأخيرة، وذكر أنّها سددت في عام 2002م، كل ديونها التي كانت عليها للبنك الدولي، والبالغة 23.5 مليار دولار. وأضاف: "في تلك المرحلة كان البنك المركزي (التركي) يمتلك 27.5 مليار دولار، أمّا الآن فالاحتياطي ارتفع إلى ما بين 115 و 120 مليار دولار". وأردف: "كانت صادرات تركيا آنذاك 36 مليار دولار (سنوياً)، وارتفعت الآن إلى 143 مليار دولار، كما أن نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي كان 3 آلاف و500 دولار، والأن ارتفع الرقم إلى أكثر من 11 ألفا"[4]. ويقول بن علي يلدرم

1) غزالي،عبد الحميد، الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا ظلال الثورة الصامتة، ص82

2) سبيتان، سمير، تركيا في عهد طيب رجب أردوغان، الجنادرية، عمان، 2012م، ص5

3) وكالة الأناضول التركية، 18-2-2017م

4) وكالة الاناضول التركية، 18-2-2017م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رئيس الوزراء التركي " إن الاقتصاد التركي يواصل صعوده رغم التحديات وأن صادرات بلاده ارتفعت من 36 مليار دولار عام 2002إلى 144مليار دولار عام 2015م[1].

ويقال إنّ "خيارات أردوغان الاقتصادية متعددة فهو بالأساس قام بإصلاحات اقتصادية وسياسية ولهذا لن تكون السلطة رهينة مصالح الجيش الضيقة، ولن تكون رهينة مصالح كبار البيروقراطيين وهذا سيحدد الفارق في تحالفات السلطة وعمقها[2]".

أسباب نجاحات حزب العدالة والتنمية الاقتصادية

من الأسباب التي جعلت حزب العدالة والتنمية التركي يحقق المكاسب الاقتصادية في سني حكمه منذ 2002م حتى 2015م:

أولا: الاستقرار السياسي: إنّ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السّلطة بمفرده، أعطاه نوعاً من القوة، ما دفعه إلى تنفيذ مشاريعه التنموية. فكلّنا نذكر أنّه خلال 78 سنة تعاقبت على حكم تركيا 57 حكومة، بينما انفرد حزب العدالة والتنمية لوحده خلال 12 عاماً الماضية[3].

ثانيا: نزاهة ومصداقية قيادة حزب العدالة والتنمية على المستوى الشخصي، والالتفاف الجماهيري حوله، والمستوى العالي للنخبة القيادية فيه... وقد وُصف الحزب من قبل الوسط الإعلامي المحلي بأنه الحزب الأبيض نسبة إلى مصداقية ونزاهة قيادته وبشكل خاص أردوغان وعبد الله غول، وهي الصفة... التي كان

1) صادرات تركيا ترتفع من 36 مليار عام 2002م إلى 144مليار دولار، 2016/10م. www.turkeyalaan.net

2) شفيق، تركيا استعادت توازنا مفقودا بين الإسلام والديمقراطية www.akbaralaalam.net الغبرا

3) بولاط،عمر،سجل الاقتصاد التركي خلال 12عام، من أين إلى أين؟، ترك برس، www.turkpress.co/node/4633 5يناير، 2015

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأتراك يرجونها في ظل حالة الفساد السياسي التي كانت مستشارية[1] وقد أشارت مجموعة من الدراسات الغربية إلى نهاية محتملة للطبقة السياسية التركية التي سبقت العدالة والتنمية، وإمكانية ظهور طبقة سياسية جديدة قبل الانتخابات، و فعلا تميز الحزب بأنّ النسبة الغالبة من أعضائه وقياداته لم تكن تشغل مناصب عامة أو قيادية من قبل، الأمر الذي يبدو وكأنّ السطح السياسي كله قد تغير، أو كأنّ هزة سياسية قد حصلت في الدولة.

ثالثا: ومن العوامل الأخرى التي أسهمت في تشجيع حكومة العدالة والتنمية على خطواتها الإصلاحية ترشح تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي، ووضع الاتحاد الأوروبي للدول الأوربية الراغبة بالانضمام إليها أن تحقق مجموعة من المعايير السياسية والاقتصادية ومنها:-

أ- إرساء أسس الديمقراطية النيابية، وبناء دولة القانون، وتفكيك قواعد الاستبداد، واحترام حقوق الإنسان وإلغاء التشريعات المنافية لها، واحترام حقوق الأقليات ومنحها حرية الممارسة الثقافية وحق التعبير عن هويتها داخل إطار الدولة.

ب- وجود نظام اقتصادي فعال يعتمد على نظام السوق،وإصلاح النظام المصرفي والمالي ليتكيف مع النظم المعمول بها في دول الاتحاد، وإصلاح المؤسسات والمرافق العامة بما يتفق مع المقاييس الموجودة

1) خولي، معمر فيصل، الاقتصاد التركي في ظل حكومة العدالة والتنمية: من الانهيار إلى الانتعاش، 5 نوفمبر 2014م، http://rawabetcenter.com/archives/1009

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في الاتحاد، وبناء أسواق محلية قادرة تتحمل تبعات الانفتاح على السوق الداخلية الأوروبية و مكافحة الفساد والرشوة في جهاز الدولة[1].

رابعا: انسجام المعايير الأوروبية مع الخطة الإستراتيجية التي بنتها حكومة العدالة والتنمية لنفسها، وساعدتها في إقصاء مؤسسة الجيش عن الحياة السياسية في تركيا، وجعلها تتوجه نحو حكم مدني لا يكون للجيش دور فيه. كما كان الانضمام للاتحاد الأوروبي حلما يراود الحكومات التركية المتعاقبة، " وتجدر الإشارة هنا إلى أن الإنجازات الاقتصادية التي حققتها حكومة العدالة والتنمية هي أشبه بتلك الانجازات التي حققتها ألمانيا واليابان في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، فكلتا الدولتين وظفتا ظروف الحرب الباردة بما يعود بالنفع على اقتصادهما، وكذلك الحال ينسحب أيضا على تركيا في توظيف عضوية الترشح للاتحاد الأوروبي في تحفيز اقتصادها[2]"

خامسا: تعد تركيا من الإضافات الأحدث في منطقة الشرق الأوسط، وربما الأقدر على حفظ التوازن في المنطقة، غير أنّ موقفها لا زال غير مستقر، كما أن عوامل القدرة التركية لم تمتحن بشكل فعلي، وفي الوقت الراهن تستغل الدول العربية العلاقات الاقتصادية والعسكرية مع تركيا محاولة إرساء ثقل موازن في مقابل إيران وإسرائيل والولايات المتحدة لكنها لا تزال قلقة من احتمال أن يكون لتركيا ميول

1) خولي، معمر فيصل، الاقتصاد التركي في ظل حكومة العدالة والتنمية، http://rawabetcenter.com/archives/1009

2) خولي، معمر فيصل، الاقتصاد التركي في ظل حكومة العدالة والتنمية: من الانهيار إلى الانتعاش، 5 نوفمبر 2014م، http://rawabetcenter.com/archives/1009،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نيو عثمانية[1] كما تخشى دول الخليج من منافسة تركيا لها في القرن الأفريقي والخليج العربي والبحر الأحمر وقد برز ذلك في زيارة أردوغان للسودان واستئجاره لجزيرة سواكن في مطلع عام 2018م، ومن ميولها الإسلامية خاصة بعد ثورات.

و- أهم المصاعب التي واجهها حزب العدالة والتنمية

واجهت حزب العدالة والتنمية مجموعة من المصاعب السياسية ومنها كيفية تجاوز احتجاج الجيش على ترشيح عبدالله غول لرئاسة الجمهورية. فعند محاولة حزب العدالة والتنمية ترشيح غول لرئاسة الجمهورية ثارت ثائرة الجيش والقوى العلمانية والأحزاب والنخب المؤيدة لها، لكنه استطاع بحكمته ورويته أن يفوز في مسعاه دون أن يحدث شرخا في المجتمع التركي، ودون أن تتمكن القوى العلمانية والجيش من إيقاف تقدمه، ومن العوامل التي ساعدته في تحقيق ذلك: مراهنة حزب العدالة على رفض الاتحاد الأوروبي لتدخل الجيش في الحياة السياسية، وهو ما عبر عنه الأوروبيون بشكل واضح وفوري حين أصدر الجيش بيانه في هذا الشأن " ولعل حزب العدالة والتنمية يدرك أن الاتحاد الأوروبي قد يطيح بحلم تركيا في ركوب قطاره السريع الفاخر في حالة إصرار الجنرالات على العودة للعبة الانقلابات القديمة، ووقتها كان الحزب سيحمل العسكر مسؤولية الخطر بعد أن قطعت البلاد شوطا كبيرا في الاصلاحات في ظل حكمه بما يمكنها من الإبقاء هذا الحلم نابضا بالحياة على الأقل[2]".

1) نركيزيان، آرام. التعاون الاقتصادي والعسكري بين تركيا والبلدان العربية:.http:caregieendowment.

2) غزالي،عبد الحميد، الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا ظلال الثورة الصامتة، ص96. 2

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد كانت معركة رئاسة الجمهورية معركة محسوبة من جميع الأطراف،وأظهرت خلل ورجعية بعض الممارسات السياسية " فقد استخدم حزب الشعب الجمهوري والنخبة العلمانية الشارع وحشدوا مئات الآلاف للاعتراض على فعل ديمقراطي، وهو انتخاب رئيس من حزب يمتلك الأغلبية التي تؤهله لذلك، علما بأن المتظاهرين يمثلون الأقلية أمام جمهور حزب العدالة والتنمية الذي يمتلك جمهورا ساحقا لكنه لم يستخدمه"[1] ويبدو أنّ شخصية أردوغان تشير إلى قدرته على التغلب على الصعاب وتجاوز الأزمات والمخاطر وحشد تأييد الجماهير التركية خلف مبادء حزبه وأفكاره.

وقد عبر الاتراك المناصرين للعلمانية الكمالية عن مخاوفهم من أن انتخاب غول "هو بداية النهاية لنموذج الدولة الغربية الحديثة التي عرفت به بلادهم... وفي واشنطن هناك من يبدي قلقه على هذه التطورات الجارية في تركيا، خاصة في أوساط حلفاء إسرائيل الذين يتهمون أردوغان بالتعاطف مع حركة حماس بينما يتهمه المحافظون بالتآمر على تقويض الدولة العلمانية التركية[2]".

1) غزالي،عبد الحميد، الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا ظلال الثورة الصامتة، ص 199

2) ديل، جاكسون، الدرس التركي: لا تعارض بين اليمقراطية والإسلام، شؤون العصر، اليمن، مج 11، ع26،27، 2007م، ص2232

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

التعاون الاقتصادي بين تركيا والعالم العربي

المبحث الأول: أسباب التقارب التركي العربي ودوافعه.

المبحث الثاني: محددات السياسات التركية نحو العرب ومجرياتها.

المبحث الثالث:الاجراءات التي اتبعها حزب العدالة والتنمية لتطوير العلاقات التركية العربية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: التقارب التركي العربي ودوافعه.

المطلب الأول: أسباب التقارب التركي العربي.

" تركيا دولة قومية حديثة تقع في ساحة التأثير المتبادل لمجموعة العناصر الجيوسياسية الأساسية الموجودة في القارة الأساسية للعالم"[1] كما أنّ " العمق الجيو سياسي الذي يمتلكه العالم الإسلامي يحمل عناصر إستراتيجية بالغة الأهمية بالنسبة لتركيا "[2] ويفتح أمامها المجال للتأثير الإستراتيجي الدولي، لذلك تسعى إلى توسيع علاقاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية داخل منظومة الدول العربية.

كان الوطن العربي يشكل وحدة اقتصادية واحدة في ظلال الخلافة العثمانية، ولم تكن بين أقطاره أية حدود جمركية تمنع حركة انسياب البضائع فانتعشت العديد من الصناعات اليدوية المحلية، غير أنّ سقوط الدول العربية واحدة تلو الأخرى في قبضة الاستعمار الأوروبي منع الوحدة الاقتصادية، وتسبب في انهيار الصناعات المحلية. فقد "أدى غزو البلدان الصناعية المتزايد لأسواق الشرق الأدنى إلى انهيار الصناعات اليدوية البارعة التي كانت تشتهر بها المدن التركية والعربية، ونمو علاقات شبه استعمارية مع الغرب، وتحولت بلدان الشرق الأوسط الى مجرد بلدان تنتج المواد الأولية، وتصدر القطن والتبغ والصوف والجلود والفواكه المجففة، وبعض المعادن في مقابل منتجات صناعية من كل

---

1) أوغلو، أحمد داود، العمق الإستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي، وطارق عبدالجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، بيروت وقطر، 2010م، ص 23-24.

2) أوغلو، أحمد داود، العمق الإستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ص296

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نوع "[1] وأضحت الدول العربية تنتج مواد أولية للمستعمر وتستورد المنتجات الصناعية وارتبط اقتصادها باقتصاد تلك الدول، وأصبحت تلك الدول القطرية تبني سياساتها الاقتصادية بشكل منفصل عن غيرها، مما جعلها متنافسة وغير متكاملة سواء في الإنتاج أو الاستهلاك. ولم يعد هناك علاقات اقتصادية جادة بين الدول العربية وتركيا وخاصة في الفترة ما بعد الحرب العالمية الأولى وحتى ثورة النفط.

لقد كان للثورات التي حدثت في بلاد الشام ومصر والحجاز إبان الحكم العثماني وانشغال تركيا في حروبها وتدخلات بريطانيا وفرنسا أثرها في صياغة العلاقة بين الخلافة العثمانية والعرب، فقد استغلت تلك الدول جميع الأحداث الداخلية لتعزيز نفوذها التجاري والسياسي في مدن الشام والقاهرة وقد اخترقت أوروبا " الأراضي العربية التابعة للأمبراطورية العثمانية من الناحية التجارية، وصارت بيروت ميناءها في شرق البحر المتوسط، وفتحت أسواقا جديدة أمام التجار الغربيين في مدن داخلية مثل دمشق " ([2])

ومنذ سقوط الخلافة العثمانية وتشكل الدول القطرية في الهلال الخصيب وحوض النيل وشمال أفريقيا، وشبه الجزيرة العربية، بفعل الأطماع الاستعمارية ولأمور أخرى أضحت علاقة تركيا بالدول العربية قلقة يشوبها الحذر والترقب بفعل عوامل متعددة منها: ميل تركيا الحديثة بزعامة كمال أتاتورك إلى تأييد الدول الأوروبية فيما تقوم به تجاه مستعمراتها العربية ومن ذلك " دعم قيادة تركيا لمشروعات التحالف الغربية المعادية للعرب كحلف بغداد، وحلف السنتو في الخمسينيات، والاعتراف مبكرا

1) هيل، وليام، العوامل الاقتصادية في العلاقات التركية العربية، المستقبل العربي، بيروت، مجلد5، عدد 45، 1982م، ص70.

2) روجان، بوجين، العرب من الفتوحات العثمانية إلى الحاضر، ص122

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بإسرائيل بعد إنشائها، وتأييد السياسة الفرنسية في الجزائر قبل الاستقلال"[1]، وكذلك عدم الاهتمام بالشعوب العربية وقضاياها. وميلها نحو صداقة الدولة الصهيونية في فلسطين، ومناكفة العراق وسوريا في أمر مياه الفرات.

ولعل قيام تركيا كذلك بتكثيف علاقتها مع إسرائيل ساهم أيضا في تشويه صورتها لدى الشعوب العربية، بالإضافة إلى كتابات المفكرين العرب القوميين وسعيهم إلى تشويه التاريخ الذي ربط العرب بالخلافة العثمانية اعتقادا منهم أن ذلك يعزز الفكر القومي في المجتمع، ويقطع الحنين الموجود في داخلهم نحو حلم إحياء الخلافة الإسلامية، وكذلك ما قدمه المثقفون الأتراك عن تاريخ الدولة العثمانية ليبرروا لشعبهم العلمنة الأتاتوركية وقطع حاضرهم بماضيهم، يضاف إلى ذلك الرؤية التي يملكها المثقفون الأتراك عن العالم الاسلامي والنظر إليهم على أنّهم مجتمعات متخلفة بشكل عام، ويقال " إنّ التاريخ العثماني الذي تعرفه الأقطار العربية قد حررته وصورته أقلام أجنبية موتورة، ومن ثم فإنّ هذا التاريخ يأتي مزيفا متحيزا يجرد التاريخ العثماني من عناصر العظمة والتميز"[2].

لعبت ظروف الحرب الباردة وتجاذباتها السياسية، وما انتهت إليه من انهيار الاتحاد السوفياتي في إدراك تركيا لحاجتها الماسة لمحيطها العربي، وكذلك فإنّ صعود التيارات الإسلامية إلى الحياة الاجتماعية والسياسية في تركيا قد أثر في العلاقات الاقتصادية التركية العربية. ومن الأزمات التي جعلت تركيا تتوجه نحو العالم العربي وتطور علاقتها السياسية والاقتصادية به أزمة البوسنة والهرسك، وكذلك دخول مجموعة من الدول العربية بمعاهدات سلام مع إسرائيل، فقد طورت تركيا علاقتها مع

1) القريشي، رضا ، وعبد المنعم السيد علي، العلاقات الاقتصادية العربية – التركية: واقعا وتوقعا دراسة في الاقتصاد السياسي لعلاقات الجوار الجغرافي، ص195

2) أوزتونا، يلماز، تاريخ الدولة العثمانية، م1، ص211

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إسرائيل والبلدان العربية " بشكل متسارع ومكثف حيث عملت تركيا على صياغة علاقات طبيعية مع إسرائيل بعد دخول عدد من الدول الإسلامية في مفاوضات السلام في الشرق الأوسط، وبعد التراجع عن فكرة المقاطعة الاقتصادية والدبلوماسية معها"[1] التي دعت لرفعها الدول الراعية لعملية السلام العربي الإسرائيلي ومنها تركيا، ولقد أغرت محاولات الموقعين على معاهدات السلام تركيا إلى زيادة عملية التقارب التركي العربي الإسرائيلي.

وعلى الرغم من أنّ العوامل السياسية قد أثرت في طبيعة العلاقات التركية العربية فـ " منذ القرن التاسع عشر وحتى الان يظهر... أن تلك العلاقات قد تلونت بعوامل سياسية أكثر منها اقتصادية، سواء في ظل الدولة العثمانية قبلا، أو في إطار الدولة التركية الكمالية منذ العشرينات وحتى الآن "[2] فمنذ سعي كمال أتاتورك نحو تحديث تركيا وفصلها عن إرثها الثقافي، فقد اقترن ذاك السعي في ترك مسافة بين الترك والعرب، والتقرب نحو الغرب وثقافته، غير أنّ التحولات السياسية التي حدثت في تركيا في منتصف العقد السادس، جعل الساسة الأتراك يغيرون في وجهة نظرهم ويتبنون بالتدريج سياسة متوازنة تسعى إلى الانفتاح على الآخر ومنها الدول العربية لأغراض في جلّها اقتصادية، فبدأت تركيا في إقامة علاقات اقتصادية مع بعض الأقطار العربية ومنها العراق والأردن ومصر والسعودية وأقطار شمال أفريقيا،باحثة عن مصالحها الاقتصادية. وأصبح العامل الاقتصادي هو الدافع الأساسي للتقارب التركي العرب فيما بعد ثمانينيات القرن الماضي.

1) أوغلو، أحمد دتود، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ص 293.

2) القريشي، رضا عبد الحسين غالي، وعبد المنعم السيد علي، العلاقات الاقتصادية العربية – التركية: واقعا وتوقعا دراسة في الاقتصاد السياسي لعلاقات الجوار الجغرافي، شؤون عربية، مصر،عدد 82، 1995م، ص192.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي حديث أردوغان مع السفراء العرب بعد فوز حزب العدالة والتنمية في الثاني من نوفمبر 2002م رأى" أنّ الاقتصاد هو مفتاح تطوير العلاقات العربية التركية لأنه يقود إلى خلق مصالح مشتركة أهم من الحديث عن التاريخ والجغرافيا، إذا كان هذا الحديث مجرد كلام لا يؤدي إلى نتائج عملية حقيقية "[1]. وعلى الرغم من أنّ الدافع الاقتصادي هو العامل الحاسم في التقارب التركي العربي، غير أنّ هناك من يرى أنّ التقارب التركي في هذه الفترة يعود إلى عدة عوامل منها:

أولا: شعور تركيا بالعزلة الدولية والإقليمية في نزاعها مع اليونان في قبرص 1963-1964م

ثانيا: انحسار المدّ القومي العربي وفشل مشروعاته الوحدوية بين مصر وسوريا 1961م، وبين مصر والعراق وسورية عام 1963م.

ثالثا: إنّ للتيار الإسلامي الناشط الذي بدأ يبرز كقوة سياسية في تركيا، ويحقق فوزا في الانتخابات بشكل متصاعد أثر في ذلك التقارب، فقد " دعا نجم الدين أربكان إلى ضرورة تطوير علاقات تركيا بالعالم الإسلامي من جميع الوجوه وأن لا تظل العلاقات صورية، وإنّما يجب أن تكون علاقات فعلية متطورة، حيث أنّ في العالم ما يقرب من خمسين دولة إسلامية يبلغ سكانها مليارا، وهذه الدول الإسلامية سوق طبيعية قوية لإنتاجنا "[2].

رابعا: إنّ للتهديد الذي مارسه الاتحاد السوفياتي على تركيا أثر في ذلك أيضا فقد " استغل الاتحاد السوفياتي المأزق الاقتصادي والنزاعات السياسية التي تعيشها أوروبا من أجل تحقيق أطماعه الجغرافية

1) غزالي،عبد الحميد، الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا ظلال الثورة الصامتة، ص 80

2) الجندي، أنور يقظة الإسلام في تركيا،ص 30-31.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوسعية في أوروبا، وأقام بالقوة أنظمة شيوعية في (شرق أوروبا)، ومارس ضغوطا قوية على إيران وتركيا من أجل تنازلات إقليمية حين بدأ الشيوعيون يتقدمون في اليونان، والدول الأوروبية تعاني من أزمات ينتظر الاتحاد السوفياتي انهيارها لتحقيق أطماعه السياسية " [1]وقد تسبب التهديد الروسي لتركيا بعد الحرب العالمية الثانية في توجه السياسة الخارجية التركية في مرحلة الحرب الباردة نحو الغرب والمحور الأطلسي[2].

خامسا: إدراك الحكومات التركية منذ انقلاب عام 1980م أنّ مشكلة تركيا هي مشكلة تنمية اقتصادية، وأن جزءا من مفاتيح التنمية في تركيا موجودة في جلب استثمارات الدول العربية النفطية.

سادسا: يبدو أنّ ثمة عوامل جيوسياسية أثرت في ذلك منها: إن تركيا بلد مجاور جغرافيا للمنطقة العربية، وهي جزء من إقليم الشرق الأوسط وعلى أهمية كبرى في تشكيله السياسي والعسكري والاقتصادي، والعلاقة التركية " مع دول الجوار وخاصة العربية منها يستحضرها البعد الجغرافي (الجيوبولتيكي) بمجاليه المكاني وما يتضمنه من حدود واقتصاد وأمن، والديمغرافي وما يشتمل عليه من تداخل وامتداد سكاني وأقليات، مما يجعل التواصل واردا والتماسه مدركا "[3] كما أنّ موقع تركيا أكسبها أهمية إستراتيجية خاصة بالنظر لوقوعها في قلب دوائر جيوسياسية تشكل محددات أمنية واقتصادية توفر لها إمكانية القيام بدور فاعل ومحوري في محيطها والمفتوح على انتماءات حضارية

1) سبيرو، جون أدلمان، سياسة العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة: خالد قاسم، مركز جوردن للكتب، 1987م، ص21.

2) أوغلو، أحمد داود، العمق الإستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ص314

3) السرحان، صايل، أثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات التركية العربية، 2002_ 2011م، ص 225

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وثقافية مختلفة مما يؤهلها لتكون قوة إقليمية... وهي الدولة التي تضطلع بإمكانية المساهمة بدور فاعل في أزمات المحيط الأورو آسيوي، القوقاز والبلقان والخليج العربي والشرق الأوسط"[1].

يقول صفاء تاكيته أحد كبار رجال اللأعمال الأتراك " إن قرب تركيا من العالم العربي... يجعل الوصول إليها سهلا وسريعا بالإضافة إلى الديانة والثقافة المشتركة.... يجعل تركيا بالنسبة للعرب تحظى بأفضلية كبيرة مقارنة بالدول الغربية المتقدمة"[2].

سابعا: ترتبط تركيا بالعرب ثقافيا ودينيا فقد حكمت المنطقة العربية ردحا من الزمن، وهي دولة علمانية مسلمة وعضو فاعل في منظمة المؤتمر الإسلامي وتتصدره في كثير من الأحيان، كما أنّها على علاقة طيبة بالكيان الصهيوني مما أهلها لتكون عاملا مهما في مفاوضات السلام العربية الإسرائيلية، أما موقعها الإستراتيجي بين أوروبا وآسيا وعضويتها في حلف شمال الأطلسي قد أضاف إلى أهميتها في المنطقة أهمية أخرى، إضافة إلى تحكمها بمنابع الفرات، واشتراكها مع العراق وسوريا في المسألة الكردية.

ثامنا: ويضاف إلى ذلك عامل سياسي آخر أثر في انفتاح تركيا على الآخر يرتبط في تحول الحكم من حزب أتاتورك الجمهوري إلى الحزب الديمقراطي بزعامة مندريس الذي حاول إخراج تركيا من عزلتها، والتحول بتركيا نحو إنشاء المدارس والجامعات والمصانع، وكان لممارساته السياسية أثر في إحياء الروح الإسلامية لدى الأتراك والحنين إلى روابط الثقافة الدينية مع العرب، لذلك انتزع العسكر زمام

1) السرحان، صايل، أثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات التركية العربية، 2002_ 2011م ، ص1225

)2لماذا يشتري العرب عقارات في تركيا، موقع تركيا الآن الإلكتروني، 2016/9م www.turkeyalaan.net2

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبادرة منه وبدأوا بالتفكير بالسوق العربية بعد الانقلاب عليه فتوجهوا نحو العراق منذ عام 1972م.ثم إلى دول عربية أخرى في بداية الثمانينيات.

ويقال إنّ التحول نحو العرب لم يكن ضروريا لحل مشكلة تركيا الاقتصادية في تلك الحقبة " ولم يكن أي من هذين الهدفين يتضمن بالضرورة زيادة الاعتماد على تدعيم الروابط الاقتصادية مع البلدان العربية نظرا لتوافر الموارد المالية والأسواق التصديرية إلى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، شركاء تركيا التقليديين في مجال التجارة"[1].

إنّ توجه حزب العدالة والتنمية التركي باتجاه الدول العربية تدفعه المصالح الاقتصادية والعوامل السياسية وحاجة تركيا للعرب بعد تلكؤ الاتحاد الأوروبي في قبول انضمام تركيا إليه، فقد نقلت أخبار العالم التركي الثلاثاء 24-11-2009 قول أوغلو "إن لدينا ميراثا آل إلينا من الدولة العثمانية.. إنهم يقولون عنا إننا العثمانيون الجدد، نعم نحن العثمانيون الجدد، ونجد أنفسنا ملزمين بالاهتمام بالدول الواقعة في منطقتنا، نحن ننفتح على العالم كله، حتى في شمال إفريقيا.الغرب الذين أبدوا قلقهم في الشهور الأخيرة من الانفتاح التركي على العالم الإسلامي وإفريقيا. الدول العظمى تتابعنا بدهشة وتعجب، وخاصة فرنسا التي تفتش وراءنا لتعلم لماذا ننفتح على شمال إفريقيا، لقد أعطيت أوامري إلى الخارجية التركية بأن يجد (الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي) كلما رفع رأسه في إفريقيا سفارة تركية عليها العلم التركي، وأكدت أنّ تكون سفاراتنا في أحسن المواقع داخل الدول الإفريقية"[2].

1) هيل، وليام، العوامل الاقتصادية في العلاقات التركية العربية، ص74.

2) البنداري، افتكار، داود أوغلو: نعم.. نحن العثمانيون الجدد، http://archive.islamonline.net

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد خصَّ داود أوغلو فرنسا وساركوزي بالذكر لرفضهما الشديد انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، وكأنّها إشارة من أوغلو إلى أنّ لأنقرة بدائل عدة لتقوية مكانتها الدولية عبر التواصل مع مناطق أخرى في العالم غير الاتحاد الأوروبي[1].

تتلخص رؤية حزب العدالة والتنمية لتطوير العلاقات الاقتصادية مع محيطه العربي بعدة محاور، منها: زيادة حجم التبادل التجاري خاصة مع دول الجوار كالعراق وسوريا لأنهما الأقرب ويسهل نقل البضائع منهما واليهما كما أنّ سوريا حلقة الوصل البري مع الخليج عبر الأردن. ثم العمل على إقامة مشروعات استثمارية مشتركة لخلق مزيد من التقارب، ثم إقناع العرب بأنّ علاقة تركيا بإسرائيل ليست ضد العرب وإنما هي مصلحة تركية خاصة، كما أنّها تخدم السلام في المنطقة، وقد سبق أن عملت على توظيفها في محادثات السلام بين إسرائيل وسوريا، وكذلك للتدخل في خلخلة الوضع في غزة في العدوانات المتكررة عليها من إسرائيل، وإقناع العرب أنّ تركيا لن تكون خنجرا في خاصرة العرب ولن تساند العدوان عليهم ودليل ذلك أنّ البرلمان التركي رفض السماح للولايات المتحدة الأمريكية استخدام قاعدة إنجرليك التركية في مهاجمة العراق أيام حكم صدام حسين بالرغم من أنّها عضو في الناتو، وقد عملت بذلك على تحدي موقف أمريكا واتخاذ موقف أخلاقي شرعي على حساب المصلحة التركية[2].

1) البنداري، افتكار، داود أوغلو: نعم.. نحن العثمانيون الجدد، http://archive.islamonline.net

2) ينظر غزالي،عبد الحميد، الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا ظلال الثورة الصامتة، ص 90-92

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويؤكد قادة حزب العدالة والتنمية أنهم يسعون بشكل حثيث نحو إيجاد علاقة اقتصادية مع الدول العربية تتصف بالعمق وتتبني على المصالح المشتركة، والتعايش والمساواة والاحترام المتبادل دون هيمنة أو أنانية.

المبحث الثاني: محددات التقارب التركي العربي ومجرياتها

لقد أدرك الساسة الأتراك من العسكر والساسة العلمانيين ومعارضيهم من الإسلاميين والقوميين أنّ تركيا بحاجة للمال وللمشروعات الاقتصادية الضخمة لحل الأزمة الاجتماعية التي تعصف بالبلاد في وقت مبكر من القرن الماضي، وعرفوا أنّ تمويل المشروعات التنموية التركية " تتطلب مساعدات مالية واقتصادية كبيرة ليست فقط من مصادر مالية ومصرفية أمريكية أو أوروبية، وإنما يمكن الحصول عليها من مصادر عربية أيضا، وهو ما دفع بالأتراك إلى توثيق علاقاتهم الاقتصادية مع الأقطار العربية عموما، ولكن مع العراق والسعودية وليبيا – وهي كلها أقطار نفطية"[1]، ثم مع أقطار عربية أخرى.

كما أدرك الساسة الأتراك أنّه ليس من الممكن فك العلاقة التركية بالدول العربية، فقد خضعت المنطقة العربية التركية لضروف متشابهة منذ مئات السنين، وكانت البلدان العربية تابعة لتركيا حتى عهد قريب وتكوّن تاريخهما الحديث في بوتقة واحدة حتى أن أي مشكلة تنشأ تحتاج إلى العودة إلى تركيا، والأرشيف العثماني، إذ يقول أوغلو " ليس من الممكن فهم تلك المشكلات أو مناقشتها في

1) الداود، محمود علي، العلاقات العربية التركية والعوامل المؤثرة فيها، المستقبل العربي، بيروت، عدد 45، تشرين ثاني، 1982م، ص68-69.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إطار قانوني دون الرجوع إلى الأرشيف العثماني "[1] ولذلك أدرك الساسة والاقتصاديون أنّ على تركيا أن لا تدير ظهرها للمنطقة وتطور علاقاتها مع إسرائيل والدول الغربية على حساب الدول العربية، وهذا ما أشار إليه أوغلو في قوله " بات من غير الممكن تطوير إستراتتيجية إقليمية ذات منظور عميق بينما تدير تركيا ظهرها للمنطقة أو تنتهج سلوكيات مبهمة ترتبط بمصالح القوى الدولية "[2].

فمنذ الثمانينيات أصاب الميزان التجاري التركي مع الدول العربية مجموعة من التغيرات الجوهرية، فقد ارتفعت صادرات تركيا الصناعية منذ عام 1981 م إلى 40 بالمئة من إجمالي قيمة الصادرات وتفوقت على قيمة الصادرات من المنتجات الزراعية، وبلغت قيمة الصادرات من صناعات النسيج 40 بالمئة من قيمة الصادرات الصناعية التركية كلها، وبدأ المنتج التركي يتطلع إلى السوق العربية كبديل اقتصادي قريب " ولأول مرة نجد هناك قدرا من التكامل الاقتصادي العربي والتركي، فقد أصبحت واردات تركيا من النفط الذي يأتي معظمه من البلدان العربية الأعضاء في الأوبك، أصبحت البند الأكبر الوحيد في قائمة الواردات، ومن ناحية أخرى، أصبحت تركيا... في وضع يمكنها من تصدير بعض السلع الصناعية التي تستوردها البلدان العربية لسد حاجتها[3]".

ويكمن العائق الأكبر في رغبة تركيا في تطوير علاقاتها الاقتصادية مع السوق الأوروبية المشتركة وتلقيها وعودا عديدة في المساعدات الاقتصادية والاستثمارات، لكن الأحزاب ذات التوجهات الإسلامية كانت تسعى إلى التحول بتركيا نحو السوق العربية، وممن كان يرى في جدارة التعامل مع السوق العربية والتحول نحو الشرق أربكان، وقد كان نجم أربكان زعيم التوجهات الإسلامية ممن دعا

1) أوغلو، أحمد داود، العمق الإستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ص396

2) أوغلو، أحمد داود، العمق الإستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ص2395

3) هيل، وليام، العوامل الاقتصادية في العلاقات التركية العربية، ص 75

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاتراك للتخلي عن الجماعة الاقتصادية الأوروبية، ودعا لإدماج تركيا المسلمة مع جيرانها المسلمين، وفي السياق ذاته يقول عمر كافو أوغلو أحد كبار رجال الأعمال الأتراك " ربما كان من العسير إلى حد ما أن نفعل ذلك، ولكنني بدأت أؤمن بضرورة قيام سوق مشتركة إسلامية أو تركية عربية، فالغرب في حاجة إلينا كثيرا بصرف النظر عن النواحي السياسية والإستراتيجية، والواقع أنّ لديهم جميع الأشياء التي ننتجها... ولهذه الأسباب جميعا، فإنه كان المشكوك فيه فيما أرى أن يأتي رأس المال الغربي إلى تركيا بكميات كبيرة، ولكنّ الأمور في العالم العربي ليست على هذا النحو، فما ليس لديهم موجود لدينا وأيا كان ما ليس لدينا فإنّه لديهم.. نحن عندنا العمال والمواد الغذائية والموارد الطبيعية، وهم لديهم المال والنفط والأمر بسيط للغاية، من وجهة النظر الإستراتيجية أيضا، فإن دورنا في الشرق، يمكن أن يكون دورا مهما[1]".

إنّ العلاقات التركية العربية تؤسس لحالة من الانسجام والتوافق تجاه كثير من القضايا المهمة إذا أدرك الجانبان أهمية هذا التعاون وإمكانية تفعيله "[2]. وذلك أنّ تركيا يمكنها أن تلعب دور الوسيط الحضاري بين الحضارتين العربية وأوروبا، بفضل علاقتها التاريخية والمميزة التي تربطها بإسرائيل، ثم الرؤية الاقتصادية والسياسية الواضحة لدى قادة حزب العدالة والتنمية من إمكانية تسويق تركيا اقتصاديا في الدول العربية، ولعب دور الزعامة في الشرق الأوسط في ظل المتغيرات التي حدثت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، ثم أحداث أيلول الإرهابية في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم غزو أمريكا للعراق، ثم أحداث الربيع العربي وما تلاها من نزاعات طائفية، ونزاعات أهلية، وخاصة في سوريا والعراق." وعبر سوريا مارست تركيا أبرز نجاحاتها في السياسة الخارجية عندما ألغت تأشيرا الدخول

1) هيل، وليام، العوامل الاقتصادية في العلاقات التركية العربية، ص82

2) السرحان، صايل، أثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات التركية العربية، 2002_ 2011م، ص219

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بين البلدين وتأسست منطقة جوار اقتصادي من دون حواجز جمركية انضم إليها لاحقا الأردن ولبنان في ما عرف بـ (الاتحاد الرباعي)"[1].

وترى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية في تركيا دولة محورية في الشرق الأوسط تدعم مصالحهم الإستراتيجية أكثر مما تعيقها، ودليل ذلك مصلحتها في وقف الهجرة الناتجة عن تفجّر الأزمات السكانية نتيجة الحرب الأهلية في سوريا والعراق. إذ تتعاون تركيا مع الدول الأوروبية في هذا الجانب، بالإضافة إلى أن تركيا عضو في حلف الناتو العسكري. وفيها قاعدة جوية للحلف ينطلق منها في حروبه ضد تنظيم الدولة في العراق وسوريا، مع ما عكر صفو ذلك من تجاذبات سياسية وأمنية في هذا الجانب كرفض الحكومة التركية السماح للولايات المتحدة الأمريكية باستخدام قاعدة (إنجرلك) في مهاجمة العراق.

أما عن العلاقة التركية مع الدول العربية وشعوبها فطبيعة التعامل بينهما قطري، ولكل قطر عربي توجهه الخاص في رسم تلك العلاقة تبعا لمصالحه السياسية والاقتصادية، ولعل من " أهم المعوقات العربية التركية هو أن العرب يتعاملون مع تركيا ككتلة واحدة حتى في إطار الجامعة العربية، وإنما تتغلب العلاقات الثنائية القطرية على التعاون بصفة جماعية، كما أنّ لكل دولة عربية صفتها المستقلة، علاوة على الخلافات العربية العربية"[2].

1) نور الدين، محمد، تركيا والثورات العربية سياسات مركبة تنهي العمق الإستراتيجي، شؤون عربية، ع 146، مصر، 2011م، ص84.

2) السرحان، صايل، أثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات التركية العربية، 2002_ 2011م، ص 227

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث: الإجراءات التي اتبعها حزب العدالة والتنمية لتطوير العلاقة التركية العربية

لقد حاولت حكومة العدالة والتنمية مد الجسور مع الدول العربية من خلال التعاطف مع القضايا العربية وخاصة قضية فلسطين، فرفضت حرب إسرائيل على غزة، وانتقدها بشكل متكرر، ودعت إلى وقفها، وحاولت تطويق آثار الحصار على غزة بعدة وسائل سياسية واجتماعية، ونتج عن ذلك أزمة سياسية غير مسبوقة بين البلدين. نتجت عن اعتداء الجنود الإسرائيليين على سفن أسطول الحرية " وقتل تسعة ناشطين أتراك كانوا على متن سفينة (مرمرة) في31أيار\مايو 2010م"[1]، ثم اشتراط تركيا على إسرائيل لإعادة العلاقات التركية الإسرائيلية إلى سابق عهدها فك الحصار عن غزة وتعويض أسر القتلى، والاعتذار لتركيا.

كما عملت تركيا على الوساطة بين سوريا وإسرائيل في مفاوضات السلام " وكانت تراهن بقوة على هذه الاجتماعات التي إذا ما تم التوافق فيها بين سوريا وإسرائيل فإنّ تركيا ستكسب موقعا نافذا وسمعة سياسية ودبلوماسية كبيرة إقليميا وعالميا"[2] وحققت بعض النجاحات وعقدت عدة جولات للمفاوضات أسفرت عن إعلان مبادئ سمي بوديعة الأسد أعلن عنه في تركيا[3]لكنّ نتنياهو رئيس وزراء إسرائيل رفض معاودة محادثات غير مباشرة مع سوريا بوساطة تركيا، نتيجة توتر العلاقات التركية الإسرائيلية بشكل غير مسبوق بسبب العدوان على غزة ([4])،وما رافقها من أحداث ومحاولات

1) العوده الله، ميلاد، قصة المفاوضات السورية الإسرائيلية في تركيا عام 2008م، 2008/5/21،ص76. http://www.caus.org.lb

2) وزارة الخارجية التركية تعلن انطلاق مفاوضات السلام بين سوريا وإسرائيل، http//www.kuna.net.kw:

3) العوده الله، ميلاد، قصة المفاوضات السورية الإسرائيلية في تركيا عام 2008، ص70 بحث إلكتروني

4) العوده الله، ميلاد، قصة المفاوضات السورية الإسرائيلية في تركيا، ص75

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تركية لفكك الحصار، كما كان للظروف الدولية المرافقة للمفاوضات أثر في عدم توصلها إلى اتفاق سلام.

وأثناء الربيع العربي وقف أردوغان زعيم تركيا مع الشعوب العربية في محاولاتها الحصول على بعض المكاسب السياسية الديمقراطية، فزار مصر وليبيا وتونس، وحاول إقناع الحكومات ذات الطابع السياسي الإسلامي التي تولدت نتيجة الربيع العربي باتخاذ العلمانية أداة حكم، واستحداث دستور ينص على علمانية الدولة والسماح للمظاهر الدينية في الحياة، لكن هذه النصيحة لم تلق استحسانا لدى جماعة الإخوان المسلمين في مصر خصوصا[1]، وقد حققت قبولا لدى حزب النهضة في تونس[2].

وقد تصاعد حجم التبادل التجاري بين تركيا والعالم العربي منذ قدوم حزب العدالة والتنمية التركي للسلطة عام 2002م، قال صبوحي عطار رئيس جمعية التعاون بين تركيا والدول العربية، إنَه يتوقع بلوغ حجم التجارة بين أنقرة والدول العربية، 70 مليار دولار أمريكي خلال العام المقبل، وفي حديث لوكالة الأناضول الإخبارية، أوضح عطَار أنّ العلاقات التركية العربية تشهد تعاوناً قويًا منذ عام 2003، ما انعكس بشكل ملحوظ على المستوى الاقتصادي. وأضاف قائلا،: الحجم التجاري بين تركيا والدول العربية في عام 2003 كان في مستوى 9 مليارات دولار، لكَنه اليوم فاق حاجز 45 مليار دولار، ويوجد كثير من المؤشرات على إمكانية بلوغه 70 مليار دولار خلال العام المقبل، ولفت عطَار

1) السرحان، صايل، أثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات التركية العربية، 2002_ 2011م، ص230

2) الكتبي، إبتسام، وآخرون. إلى أين يذهب العرب، رؤية ثلاثين مفكرا في مستقبل الثورات العربية، معارف، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، 2012، ص178

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى تعاون تركيا وارتباطها في كثير من المجالات مع عدد من الدول العربية، أبرزها المملكة العربية السعودية والبحرين والكويت وقطر[1].

وقد خطت الحكومة التركية بقيادة حزب العدالة والتنمية خطوات عدة في طريق جسر الهوة بين تركيا والدول العربية بأن أشعرت العرب بأنّها صديقة لهم عبر مجموعة من الأنشطة السياسية، فقد رفعت شعارات تشير إلى أنّ تركيا جزء من منظومة الشرق الأوسط والشرق العربي،كما أنّ خطاب حزب العدالة والتنمية تجاه القضية الفلسطينية قد قرّب تركيا من الوجدان العربي، وأعاد إلى الذهن العربي الروابط الثقافية والدينية بين البلدان العربية وتركيا، وقد أسهمت حالة الإخفاق التي تعيشها الشعوب العربية وطبيعة الإنسان العربي الباحث عن إعادة المجد الغابر عبر الأشخاص العظماء، فأضحى يعد وقفة رجب طيب أردوغان في مؤتمر دافوس حين تلاسن مع بيريز رئيس الكيان الإسرائيلي نوعا من إعادة الكرامة المهدورة، كما أنّ محاولة بعض أعضاء حزب السعادة وبعض اليساريين الأتراك في أسطول الحرية كسر الحصار عن غزة وما تبعه من مواقف تركية عملا بطوليا عزز أرصدة أردوغان لدى الشعوب العربية، فرحبت معظم الدول العربية بتركيا كشريك اقتصادي.

انتهجت تركيا منذ وصول حزب العدالة إلى السلطة سياسة تعدد الأبعاد مشيرة بذلك إلى أنّ تركيا تنتمي إلى عوالم متعددة بلقانية وأوروبية وغربية وأطلسية وسلافية وتركية وشرق أوسطية وإسلامية وآسيوية وإسرائيلية، وتحاول تركيا التوفيق بين ذلك من خلال مصالحها السياسية والاقتصادية، فوزير خارجية تركيا السابق داوود أوغلو يقول" إنّ سياسة تركيا لا تمليها التعليمات بل

(1) http://www.turkeyalaan.net/ ينظر موقع تركيا الآن 16\12\2016م

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصالح الوطنية " [1] وتنظر سلطة حزب العدالة والتنمية إلى الدول العربية القريبة منها على أنّها مهمة لها، وأنّ تركيا قادرة على مساعدة تلك الدول وخاصة في ثورات الربيع العربي، لكنّها كانت تهتم باستثماراتها الاقتصادية في تلك الدول، فعلى سبيل المثال أيدت تخلي زين العابدين بن علي عن السلطة ودعت الرئيس المصري السابق حسني مبارك إلى ذلك في حين ظلت صامتة في حالة ليبيا في البداية إلى أن رأت أنّ القوى الفاعلة تود التخلص من نظام القذافي، فوافقت على مضض على إزاحته بسبب استثماراتها الاقتصادية في ليبيا التي تقدر بالمليارات فـ " الاستثمارات التركية في ليبيا لا تقل عن 5 مليارات (البعض يرفعها إلى15 مليار دولار) وأكثر من مئتي شركة تركية تعمل في ليبيا فضلا عن وجود ما لا يقل عن 25 ألف تركي بين موظف وعامل في تلك الشركات كما تصدر تركيا منتجات بقيمة ملياري دولار إلى ليبيا "[2].

وقد زادت نسبة التبادل التجاري مع الوطن العربي فقد "ارتفعت الصادرات التركية بنسبة 280%عام 2005م، ووصلت قيمتها لأول مرة إلى 9،6 مليار دولار، وهو مؤشر قوي على حدوث نقلة مهمة في العلاقات الاقتصادية التركية العربية التي ظلت في الحدود الدنيا منذ عقود طويلة"[3].وبين 2002 و 2012 ارتفع حجم التبادل التجاري التركي مع الدول العربية إلى نحو 45 مليار دولار أمريكي، بواقع 300 في المئة[4].

1) نور الدين، محمد، تركيا والثورات العربية سياسات مركبة تنهي العمق الإستراتيجي، شؤون عربية، ع 146، مصر، 2011م، ص79

2) نور الدين، محمد، تركيا والثورات العربية سياسات مركبة تنهي العمق الإستراتيجي،ص282

3) غانم، إبراهيم البيومي، الاقتصاد السياسي التركي والإصلاح، ص181.

4)الجردي، عصام، اقتصاد تركيا لماذا وإلى أين ؟، العربية، 29 يوليو 2015 www.alarabiya.net

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتسعى حكومة حزب العدالة والتنمية التركية على إقامة علاقات عسكرية مع الدول العربية لدوافع أمنية وأخرى إستراتيجيةوتتباين طبيعة تلك العلاقات في اتجاهات ثلاث:

أ- إقامة قواعد عسكرية لدواع أمنية فقد نشر الجيش التركي بعض قواته بالقرب من الموصل في العراق بشكل غير معلن، كما نشر قواته في مناطق مختلفة من شمالي سورية خلال الأعوام الثلاثة الماضية.

ب- إقامة قواعد عسكرية بدوافع إستراتيجية ومنها إقامة قاعدة عسكرية في الصومال، وأخرى في قطر، وثالثة في طريقها للإنشاء في سواكن في السودان. " وهو ما بات يطلق عليه مؤخرا مثلث الانتشار الإسترتيجي، حيث يكون للجيش التركي موطئ قدم على البحر الأحمر (السودان) وخليجعدن (الصومال) والخليج العربي (قطر) وجميعها محاور إسترتيجية في الشرق الأوسط "[1]

ج- إقامة علاقات عسكرية تهتم بالتدريب وتبادل الخبرات والمعلومات عن الإرهاب، وتروج للصناعات الحربية التركية، ومنها تدريت مئات من الضباط الأردنيين في تركيا عام 2014م[2].

اتسمت العلاقات التركية العربية منذ سبعينيات القرن الماضي بالفتور ومع سعي الحكومات التركية المتعاقبة لفتح قنوات اقتصادية مع الدول النفطية لحاجتها للنفط والمال وتشغيل العاطلين على العمل، غير أن تطور العلاقات بشكل جاد بدأ بسعي حكومة حزب العدالة والتنمية التركي نحو فتح نوافذ لها نحو جيرانها ومنهم العرب انطلاقا من ثوابت جيواقتصادية وسياسية.

1)عطوان، عبد الباري، تعرف على هذه الدول وأسباب التواجد وأهميه الإسترتيجية، جريدة القدس العربي، 29كانون الثاني، 2017م. www.alquds.co.uk

2) العلاقات الأردنية التركية، أساسها الماضي وعنوانها المستقبل، 6\12\2017م، http://aa.com.tr

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فمنذ نشوء تركيا الحديثة توجهت نحو أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وأهملت جوارها العربي، لكن الأزمة القبرصية، ثم أزمة النفط عام 1973م والتي زادت عبء الواردات عليها، وتراجع نسب تشغيل الأتراك في أوروبا منذ نهاية سبعينيات القرن الماضي، دفع تركيا للتفكير بالأقطار النفطية العربية واستثماراتهم المحتملة، فانضمت إلى عضوية منظمة المؤتمر الإسلامي 1976م، ومع ذلك ظلت الاستثمارات التركية العربية متواضعة بسبب مجموعة من العوامل السياسية منها: الأزمة الاقتصادية التركية التي عصفت بالبلاد طيلة عقد الثمانينيات من القرن الماضي، وتوجه الاقتصاد التركي صوب أوروبا وسوقها المشترك، وارتباط الاقتصادين التركي والعربي بالا قتصاد الغربي، كما أن الظروف السياسية لم تشجع عملية توسيع التبادل التجاري بين الطرفين، " لذلك كله لم تبلغ العلاقات الاقتصادية العربية التركية مستوى عاليا من التنوع والكم، وعلى سبيل المثال في المدة من (1990-1992) بلغ مجموع الصادرات التركية إلى الدول العربية (ملياري) دولار، وشكلت نسبته (20-25 ./.) من مجموع الصادرات التركية، وبلغ مجموع الوردات التركية من الدول العربية (2،5 -3) مليار دولار أمريكي، والتي شكلت ما نسبته (13- 16%) من مجموع الواردات التركية"[1] ولم تكن الأعوام التي تلتها بأفضل مما قبلها.

فقد شهدت الأعوام (1993-1996م) أزمة ثقة في الاقتصاد التركي أدت إلى هروب رؤوس الأموال وهبطت مستويات الاحتياطات الدولية في تركيا وتعرض الاقتصاد التركي إلى هزة قاتلة في عام 2001م، أفرزت أن الاقتصاد التركي يعتمد على الاستثمارات الأجنبية وعلى الاستقرار السياسي، وأن الطبقية المجتمعية قد أنهكته، مما فتح الباب لنظام سياسي ثقافي جديد يسهل على الشعب تقبل

[1]) الشوبط ، محمد غسان، تركيا ما بين الماضي والحاضر، الاقتصاد التركي والاستثمارات الاجنبية الدوافع والمعوقات، المركز الديمقراطي العربي، 2 يوليو 2015، http://democraticac.de

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التغيرات الاجتماعية الهائلة، لذا كان لفتح الله غولن ونجم الدين أربكان دورا في فتح الطريق لتزاوج السياسة مع الثقافة الدينية وتمثلت في حزب العدالة والتنمية[1].

لكن العلاقات العربية التركية بدأت بالتحسن منذ عام 2002م، وبرزت مظاهر ذلك في منها أن تركيا أصبح أمين عام منظمة المؤتمر الإسلامي وأصبحت تركيا عضوا مراقبا في جامعة الدول العربية، وكان ذلك بفضل الدعم السعودي والخليجي لها، ثم عززت موقف الحكومة التركية الرافض للعدوان على غزة وما تبعه من أحداث من رصيد رئيس حكومة حزب العدالة والتنمية آنذاك أردوغان لدى العرب، وبدأ الانفتاح الاقتصادي على الدول العربية بالتصاعد وزادت وتيرة التبادل التجاري والاستثمارات العربية في تركيا والاستثمارات التركية في الأقطار العربية، ووقعت تركيا العديد من الاتفاقيات التجارية مع الدول العربية، ووقعت اتفاقيات تجارية مع دول أخرى كسوريا والأردن وتونس ومصر والسعودية والأمارات العربية وقطر وليبيا والبحرين والصومال.

وقد كان للإجراءات السياسية والاقتصادية التي اتبعتها حكومة حزب العدالة والتنمية منذ استلامها الحكم عام 2002 أثر في تشجيع العلاقات الاقتصادية التركية العربية، ومنها الاستقرار السياسي وانسحاب الدولة من الميدان الاقتصادي والاعتماد على استثمارات القطاع الخاص، وزيادة استخدام رؤوس الأموال والاستثمار في الصناعة بين عامي(2002-2015م) ما عزز صورة تركيا كدولة نموذج مقارنة بدول الشرق الأوسط الأخرى، وزادت الصادرات التركية، كما كان للخطوط التي وضعها داوود أوغلو للسياسة الخارجية أثرها في طرح توجهات جديد وتغييرات بنيوية عميقة في سياسة

[1]) التاريخ الاقتصادي لتركيا، المعرفة، www.marefa.org

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تركيا تجاه محيطها، كما أن حرص حزب العدالة والتنمية على تأكيد الحرية الدينية في إطار العلمانية جعل اوروبا تثق به .

وعملت تركيا بالتعاون مع الجامعة العربية على تأسيس المنتدى التركي العربي الذي يهدف بشكل رئيس إلى التعامل مع الحوافز النفسية والأحكام المسبقة من أجل دفع نفوذها السياسي والاقتصادي في الشرق الأوسط،[1] مما شجع المستثمرين العرب على الاستثمار في تركيا، وزادت نسبة التبادل التجاري بين تركيا والدول العربية بشكل كبير، فقد كان 9 مليارات عام 2003م، وبلغ حجم التبادل التجاري 53 مليار دولار عام 2014م، و ارتفع إلى 70 مليار عام 2017م، وقد ارتفع حجم التبادل التجاري بنسبة 300 بالمئة خلال عشر سنوات، ويمثل حجم التجارة بين تركيا والعالم العربي 8./. من حجم تجارتها مع العالم، وبلغت حجم الاستثمارت الخليجية في تركيا 208 مليار دولار ما بين عامي 2010-2014م[2].

إن نظرة إلى تاريخ العلاقات الاقتصادية بين تركيا والدول العربية تشير إلى أن العلاقات الاقتصادية التركية العربية قد تأثرت بالعوامل السياسية منذ 1924م، وظلت تركيا تحاول الابتعاد عن محيطها العربي سعيا منها للاندماج الاقتصادي مع أوروبا إلى أن جاءت حكومة العدالة والتنمية التي أحدثت تغييرات ثقافية واجتماعية واستندت إلى نظريات جديدة في بناء علاقات الجوار مع محيطها مدفوعة بالحاجة إلى تنويع مصادر استثماراتها، وتلاقيها الثقافي مع العرب، ومحاولتها الاستفادة من العلاقات التاريخية في ترميم الواقع الاقتصادي، وقد لقيت قبولا لدى جيرانها في العراق وسوريا، ودول

[1]) الشوبط ، محمد غسان، تركيا ما بين الماضي والحاضر، democraticac.de
[2]) عبد الرازق، سعيد، مساع لزيادة حجم التبادل التجاري بين تركيا والول العربية إلى 70 مليار دولار،جريدة الشرق الأوسط ، 17/ديسمبر2016م، aawsat.com

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخليج، ودول شمال أفريقيا ومصر، مع عدم نسيان الأحداث السياسية التي عصفت بالمنطقة الشرق العربية منذ الاحتلال الأمريكي للعراق وما تبعه أحداث أدت إلى ثورات الربيع العربي، وما تبعها من فوضى وأحداث عنف وعمليات إرهابية، وتحولات سياسية مستمرة تؤثر في العلاقات العربية التركية بعضها آت من إسلامية حكومة حزب العدالة والتنمية، وبعضها آت من التنافس السياسي والعسكري بين المعسكرين الروسي والأمريكي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

العلاقات الاقتصادية بين تركيا وكل من الأردن ومصر وتونس وأثر توجهات الإسلاميين السياسية فيها

المبحث الأول: العلاقات الاقتصادية التركية الأردنية في عهد حزب العدالة والتنمية وأثر التوجهات الإسلامية فيها

المبحث الثاني: العلاقات الاقتصادية التركية المصرية في عهد حزب العدالة والتنمية وأثر التوجهات الإسلامية فيها

المبحث الثالث:العلاقات الاقتصادية التركية التونسية في عهد حزب العدالة والتنمية وأثر التوجهات الإسلاميه فيها

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: العلاقات الاقتصادية التركية الأردنية في عهد حزب العدالة

والتنمية وأثر التوجهات الإسلاميه فيها

أ- مجريات العلاقات السياسية التركية الأردنية

تضرب العلاقات الأردنية التركية جذورها في التاريخ المتأخر من تركيا العثمانية، وذلك لموقع الأردن المتوسط للمشرق العربي، وحدوده المشتركة مع سوريا والسعودية والعراق، ومرور خط سكة الحديد فيها من الشمال إلى الجنوب، ومن درعا إلى فلسطين عبر وادي اليرموك،وقد جعل ذلك الخط من الأردن مكانا مهما لتركيا عشية الحرب العالمية الأولى، كما كانت الجغرافيا الأردنية ممرا للحج التركي مما أكسبها أهمية أخرى للأتراك.

اكتسبت العلاقات التركية الأردنية تسارعا ملحوظا في السنوات الأخيرة بعد تولي حكومة حزب العدالة والتنمية الحكم وخاصة بعد عام 2005 م نتيجة لزيادة التعاون التجاري بين البلدين[1]، فقد كانت العلاقات الاقتصادية التركية الأردنية قبل ذلك متواضعة.

ب- محددات العلاقات الاقتصادية التركية الأردنية

هناك مجموعة من المحددات التي تؤطر للعلاقات الاقتصادية الأردنية التركية و لعل من أهمها الأطر النظرية التي تحكم السياسة الخارجية التركية التي نص عليها داودأوغلو وهي تصفير المشكلات والقوة الناعمة والعمق الاقليمي لتركيا، ومنها أيضا:

1) العبادي، فداء حسين محمد، أثر المتغيرات الاقتصادية في السياسة الخارجية التركية تجاه المشرق العربي، ص47.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- المواءمة بين علاقات تركية فاعلة مع دول الجوار العربية مع الالتزام بالمواثيق الدولية والتعاون مع الدول الأوروبية، وبما يخدم مصالح تركيا وأمنها القومي.

2- اهتمام تركيا بالأردن لتقارب موقفهما من النزاع العربي الإسرائيلي وتقارب مواقفهما من مسألة إحلال عملية السلام في الشرق الأوسط، وموقع الأردن الملاصق لإسرئيل وعلاقتها المتجذرة بالقضية الفلسطينية، ورغبة تركيا في الاستفادة من الجهد الإردني في هذا المسعى، لتظهر للعالم دورها القيادي في حل الأزمات في إقليم الشرق الأوسط.

3- ويعدّ العامل الاقتصادي أحد العوامل الأساسية في اهتمام تركيا بالأردن فقد " كانت تركيا ترى أنّ علاقاتها مع الأردن تتيح لها الوصول إلى دول المشرق العربي برمته، ويتعدى الأمر الاعتبارات السياسية إلى الاعتبارت التجارية بين البلدين في تلك الفترة، فقد كان الأردن نافذة التجارة إلى الجزيرة العربية بأكملها".

4- طبيعة الاقتصاد الأردني فضلا عن مقدرته على مواجهة التحديات يستطيع التأقلم والتكيف مع كل المتغيرات مهما كانت أشكالها، ومهما كانت درجة صعوبتها، ولذلك يعتبر بنظر الكثير من المستثمرين ورجال الأعمال حول العالم اقتصادا قويا يعتمد على تنوع وتعدد المداخيل وليس على دخل واحد، ويتمتع بعوامل استقرار اقتصادي واستثماري وسياسي.

5- هناك مجموعة من العوامل تلعب دورا كبيرا في تحفيز وتشجيع أصحاب الأعمال والمستثمرين والقطاع الخاص في تركيا على الاستثمار في الأردن من خلال العديد من القطاعات والأنشطة التي يمكن أن تمثل إضافة نوعية لاستثماراتهم خصوصا القطاع الصحي والسياحي والطاقة البديلة

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والصناعة الدوائية والاتصالات والتعليم، كما إن القطاع الخاص التركي حريص على تعزيز تعاونه مع نظيره الأردني بهدف تطوير حجم المبادلات التجارية بين البلدين.

6- المناخ الاستثماري وبيئة الأعمال في الأردن وتركيا يوفر أرضية خصبة للقطاع الخاص في البلدين لتنفيذ مشروعات استثمارية ناجحة بما ينعكس على تعزيز النشاط الاقتصادي، مع التأكيدعلى ضرورة أن يكون هناك خط ملاحي يربط بين الأردن وتركيا، كأن يكون بين العقبة وأي ميناء تركي، لتسهيل عملية الاستيراد والتصدير بين البلدين[1]."

7- ارتباط الأردن وتركيا بعلاقة سياسية ممتدة مستقرة منذ سبعين عاما، وقد عبّر السفير التركي في عمان مراد كاراغوز عن أمله في تطوير العلاقات الاقتصادية التركية الأردنية واصفا العلاقة الأردنية التركية بالتاريخية والمتجذرة على كافة المستويات[2].

8- الاستقرار السياسي والأمني الذي يتمتع به الأردن مقارنة بمحيطه الملتهب يشجع تركيا على الاستثمار في سوقه وتطوير العلاقات الاقتصادية معه وقد قال السفير التركي في عمان " إن الأردن يعتبر جوهرة وسط منطقة ملتهبة ويشهد تطورات كبيرة، مشيدا بقدرة الأردن في الحفاظ على أمنه واستقراره"[3]. وقال رئيس الوزراء التركي داود أوغلو "إنّ الدول المحيطة تعاني أزمات كبيرة، فالكثير من الدول الصديقة والشقيقة كسوريا واليمن وليبيا والعراق ولبنان تعاني الكثير من الصعوبات السياسية

1)غرفة تجارة اربد 2017/1/23م.http://www.icc.org.jo1

2) السفير التركي يعتبر الأردن جوهرة وسط منطقة ملتهبة، 19تموز 2017 م www.addustour.com

3) السفير التركي يعتبر الأردن جوهرة وسط منطقة ملتهبة، 19تموز 2017م www.addustour.com

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والاقتصادية"، مشيرا إلى أن تركيا والأردن تحافظان على استقراريهما السياسي والاقتصادي وسط هذه المنطقة المليئة بالمشاكل[1].

9- " يوجد نسبة لا يستهان بها من الأتراك الذين يعيشون في الأردن سواء ولدوا في الأردن أو ولدوا خارجه، أو لهم جذور تركية. وتغدو الثقافة التركية مؤثرة بنحو متزايد في الثقافة الأردنية، وتكتسب اللغة التركية في الأردن اهتماما متسعاً يوماً في بعد يوم، نتيجة كثرة المسلسلات التركية المترجمة،ودعم ذلك بافتتاح الدولة التركية لمعهد يونس إمره لتعليم اللغة التركية في العاصمة عمان،ووجود وحدة لتعليم اللغة التركية وآدابها في الجامعة الأردنية كما يوجد وحدة أخرى في جامعة اليرموك[2]، ويوجد نسبة كبيرة من الطلاب الأردنيين الذين يدرسون في الجامعات التركية، وأيضا منهم متزوجون من تركيات ويعيشون في تركيا[3].

10- وهناك ميزات تجمع بين التجارة التركية والتجارة الأردنية فـ" التجارة الخارجية التركية نظاما اقتصاديا ليبراليا وتعتمد كالأردن بشكل كبير على التجارة الخارجية، غير أنّ اقتصادها يمتاز عن الأردن إضافة إلى ضخامته ووفورات الحجم المتاحه أمامه بوفرة في الموارد الطبيعية وخاصه المياه وبدرجة أعلى من التنويع والتصنيع نظرا لوفرة المواد الخام[4].

1) داود أوغلو: الاستقرار في كل من الأردن وتركيا يحمل الأهمية ذاتها بالنسبة إلينا، 27مارس 2016 http://www.turkpress.com

2) Asmer.Merwan. Ambassadors in Jordan Speak out Forein policy making in Changing worldESC. Jordan. 1991,p57

3) العلاقات الاردنية التركية، عماد أتيلا، مدونة رصين، 8/ اوغست/ 2012م. http://rasseen.com

4) غطاشة، براء صالح عبد الحميد، العلاقات الأردنية التركية في الفترة ما بين عامي 1946-1958م، ص12

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وحيث أنّ كل من تركيا والأردن أعضاء في اتفاقية التعاون اليورو – متوسطية فإنّ اتفاقية التكامل الاقتصادي بين البلدين (اتفاقية التجارة الحرة)[1]تتيح للأردن الاستفاده من ميزة السوق التركي الكبير وما يترتب عليها من وفورات حجم اقتصادية ديناميكية، إضافة الى ذلك فإن وفرة المواد الخام التركية يمكن أن يستفيد منها الأردن في تطوير صناعاته الموجهه للتصدير للأسواق الأوروبية"[2] بالرغم من أنّ المستوردات التركية أكبر حجما من المستوردات الأردنية (أكثر بـ 12 ضعفا) غير أنّها متشابهة إلى حد بعيد من حيث الهيكل السلعي مما يشير إلى إمكانات محتمله محدودة للتوسع التجاري بين البلدين في مجال التجارة السلعية"[3].

11- تتشاطر تركيا والأردن في مجموعة من الهموم الجديدة كالأزمة السورية والمسألة العراقية، ومشكلة الإرهاب، واللاجئين السوريين[4] الذين تكاد تتقاسم أعباؤهم الدولتين، ومن " المؤكد أنّ الأردن وتركيا تجمعهما المصالح العليا للبلدين الشقيقين في أن تبقى سوريا واحدة موحدة وأن يقرر شعبها مستقبله ومصير بلده بنفسه... وأن يتم القضاء على داعش وكلّ التنظيمات الإرهابية الأخرى"[5].

12- نظرة الأردن السياسية لتركيا تنطلق من اعتبار أن الأردن يريد بناء محور سياسي إقليمي قادر على تحقيق الاستقرار السياسي الاقتصادي الذي تحتاجه منطقة الشرق الأوسط[6].

1)اتفاقية الشراكة لإقامة منطقة تجارة حرة، بين المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية التركية، http://mit.gov.jo

2) عوض، طالب، الافاق المستقبلية للعلاقات الاقتصادية الاردنية التركية في ظل اتفاقية التجار هالحرة،ص 166

3) عوض، طالب، الافاق المستقبلية للعلاقات الاقتصادية الاردنية التركية في ظل اتفاقية التجاره الحرة، ص168

4)Asmer.Merwan. Ambassadors in Jordan Speak out Forein policy making in Changing world ESC. Jordan. 1991,p64-65

5) العلاقات الأردنية – التركية: خطوة في الاتجاه الصحيح - صحيفة الرأي،alrai.com/article/728039.html

6) الحزينة، كوزين سعيد، الأبعاد السياسية والاقتصادية للعلاقات العربية التركية، الأردن حالة دراسة، ص94

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

13- تأثرت العلاقات التركية الأردنية التقليدية بما حدث في الربيع العربي من مشكلات لفترة قصيرة، إذ يرى النائب الأردني السابق ممدوح العبادي أنّ العلاقات التركية الأردنية تأثرت بشكل كبير عقب ثورات الربيع العربي، وقال "إنّ العلاقة التاريخية بين البلدين ظلت تمزج بين السياسي والشخصي لفترات طويلة، إذ إن علاقات مميزة كانت تجمع ملك الأردن بالرئيس التركي رجب الطيب أردوغان الذي كان قد وجه دعوة للملك عبد الله الثاني لحضور عقد قران ابنته،إلا أنّ شعور أنقرة خلال سنوات الربيع العربي بأنّها الأب الروحي الذي يستطيع تغيير الأنظمة في المنطقة العربية استنادا لعلاقتها مع الجماعات الإسلامية، أدى إلى تراجع العلاقات بين عمّان وأنقرة، بالإضافة إلى الموقف الذي مارسه الأتراك في سوريا من ناحية عسكرة الثورة في بداياتها، ولاحقا اتهامها بتمويل الجماعات المقاتلة هناك وتسليحها، وهو ما يعارض الموقف الرسمي الأردني الملتزم بالحل السياسي لإنهاء الصراع في سوريا، مما باعد وجهات النظر بين البلدين"[1].

14- الدور التركي أصبح واقعا مرحبا به في الأردن وذلك للحاجة إلى خلق توازن إستراتيجي[2] أمام تعاظم الدور الإيراني في سوريا والعراق وعجز النظام العربي عن إيجاد مخارج سياسية واقتصادية تتجاوز الأزمة الحالية، فـ " تركيا تلعب دورا هاما في مستقبل التوازن الإقليمي نظرا لإمكاناتها الاقتصادية والعسكرية ورصيدها لدى الرأي العام العربي والإسلامي"[3].

1) مراقبون ثورات الربيع العربي وراء زعزعة العلاقات التاريخية بين تركيا والأردن،29 مارس 2016م http://www.turkpress.co

2) الحزينة، كوزين سعيد، الأبعاد السياسية والاقتصادية للعلاقات العربية التركية، الأردن حالة دراسة، ص71

3) الهياجنة، عدنان، التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط في ظل التحولات السياسية، مجلة دراسات شرق أوسطية، الأردن، 2011م، ص56

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

15- الترحيب الأمريكي بالدور التركي في الشرق الأوسط خاصة في عهد أوباما، ونظرة أمريكا لتركيا وإسرائيل باعتبارهما صديقان لها في الشرق الأوسط،إذ " تراهن أمريكا على تركيا في لعب دور إيجابي على مستوى التنمية الاقتصادية والاستقرار الإقليميين بخلق مناطق للتعاون الاقتصادي والإقليمي، تشمل كل المناطق المحورية للمصالح الأمريكية والتي تتسم بالاضطراب أو التي تشهد نزاعات داخلية أو إقليمية"[1].

غير أنّ محاولة الإنقلاب وتورط جماعة فتح الله غولن بها حسب مزاعم حزب العدالة والتنمية الذي يتخذ من الولايات المتحدة ملجأ له، ودعم الحكومة الأمريكية للأكراد، قد وتر العلاقات بينهما، وجعل تركيا تتجه نحو الاهتمام بإقليمها إلى جانب إعادة تطوير العلاقات مع روسيا وإيران. كل ذلك يعزز من مكانة التعاون الاقتصادي التركي الأردني باعتبار الأردن تشارك تركيا في مسائل التفاوض حول الأزمة السورية وتسهم في حلها.

ج- الحركة الإسلامية في الأردن وتوجهاتها السياسية:

تتعدد توجهات الحركات الإسلامية في المملكة الأردنية الهاشمية فمنها من تؤمن بطروحات الإخوان المسلمين السياسية كحركة الإخوان في الإردن وجبهة العمل الإسلامي وهي من الحركات السياسية الفاعلة، ومنها من تؤمن بطروحات سياسية إسلامية أخرى كالحركة السلفية وحزب التحرير وهي أقل فاعلية في المشهد السياسي الأردني، وهناك عدة توجهات صوفية تنتشر في المدن الأردنية وتهتم

1) دني، إيمان، الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، ص181

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالجانب الروحي للفرد. والأصناف المتعددة للحركات الإسلامية في الأردن من الصوفيين إلى الإخوان المسلمين إلى التحرير إلى الجماعات غير المنظمة وغير السياسية.... تستنكر العنف[1].

ومع بداية انتشار الأحزاب العقائدية، وتبلور المعارضه السياسة بشكل علني أصبحت جماعة الإخوان المسلمين إحدى أهم الأقطاب السياسة الفاعلة على الساحة السياسة الأردنية، ولم يقف الإخوان موقفا ثابتا في علاقتهم مع النظام الأردني أولا ومع الدول العربية ثانيا، حيث تأرجحت مواقفهم بين التأييد في حال كانت المواقف والسياسات الحكومية الأردنية تنطبق مع أهدافهم، وبين المعاداة والمعارضة في حال أصبحت مواقف هذه الجهات تتعارض مع مبادئهم وأهدافهم، وقليلا ما كانوا يقفون في الوسط من الأحداث السياسية والاجتماعية[2].

وقد جاء تطور التيار الإسلامي ونموه في الأردن نتيجة عدد من العوامل أهمها:

1- فشل التجربة القومية والناصرية خاصة في تقديم نموذج يحتذى به مما انعكس على انتشارها عربيا وداخليا.

2- تراجع أهمية الأحزاب القومية وجاذبيتها في الحكم، وتعمق الأزمات الاقتصادية والاجتماعية.

3- وجد التيار الإسلامي فرصة قوية له بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران.

1) الكيلاني، موسى زيد، الحركات الإسلامية في الأردن، دار البشير، عمان، 1990م، ص29

2) العدوان، عبدالحليم مناع أبو العماش، تطور التجربة الحزبية في الأردن 1921 – 2007، ص110

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- اشتراك التنظيمات الإسلامية في المواجهه والجهاد ضد الاحتلال الإسرائيلي. في الوقت الذي أدى أنهيار الاتحاد السوفييتي إلى إطلاق عملية مراجعه شاملة للفكر الاشتراكي مما أثر في الأحزاب اليسارية وخاصه الماركسية[1].

ويعدّ التيار الإسلامي الأقدم في تاريخ المنطقة العربية ويتمتع بدعم جماهيري كبير في الأردن. وينطلق التيار الإسلامي من منهجه للعمل الإسلامي بشكل عام والعمل السياسي بشكل خاص من الفرضيات التالية: إن الاسلام رسالة شاملة، فهو عقيده وشريعة ونظام حياة وليس مجرد دين فقط، وإن السياسة جزء من الدين، والدين يستعمل السياسة كأحد الآليات في إدارة المجتمعات وإصلاحها لتحقيق مقاصد الشريعة. والعمل الإسلامي لا بد أن يكون شاملا لجميع جوانب الحياة من عقيدة وعبادة، واقتصاد واجتماع وإدارة وسياسة. ويتخذ العمل السياسي الإسلامي جميع الآليات والوسائل الأخلاقية التي تنسجم مع الأهداف السامية للرسالة الإسلامية، وتعتمد هذه الوسائل أسلوب الدعوة بالتي هي أحسن،وبالحكمه والحوار والوسائل السلمية واعتماد الشورى والديموقراطية ونبذ العنف والإرهاب واستخدام القوة[2].

وتوصف الحركة الإسلامية في الأردن والمغرب بالحركات المسالمة إذ يقال "فالإسلاميون النشيطون يتواجدون في المغرب وهم في الأردن مسالمون تماما أو أنهم تحت مراقبة كاملة"[3]، ويبدو ذلك واضحا للمراقب فقد" أظهر الإسلاميون مرونة في مواقفهم من التيارات السياسة الأخرى في العديد من الحالات، قادت إلى تحالفات مؤقته أو غير دائمة في مجلس النواب، كما أنّ وحدة موقف الإسلاميين وبعض

1) العدوان، عبدالحليم مناع أبو العماش، تطور التجربة الحزبية في الأردن 1921 – 2007، ص 221

2) العدوان، عبدالحليم مناع أبو العماش، تطور التجربة الحزبية في الأردن 1921 – 2007،ص111

3) أيوبي، نزيه وآخرون، الإسلام السياسي وآفاق الديمقراطية في العالم الإسلامي،ص11

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التيارات القومية من عملية السلام قادت إلى شكل من أشكال التحالف غير الرسمي أو غير المعلن بينهم[1].

ويوصف الإخوان في الأردن بتوجهاتهم الديمقراطية واستخدامهم الأدوات السياسية المتاحة للتعبير عن آرائهم السياسية و"الجماعات الإسلامية التي تدعو إلى الديمقراطية في بلدان مثل الإردن ومصر وتونس والمغرب، تظهر كيف أنّ الإسلاميين باعتبارهم فاعلين دينيين واعين بدورهم، يستخدمون الأدوات السياسية المتوفرة لديهم لإسماع صوتهم السياسي ولممارسة الضغط لتحقيق إصلاحات "[2].

ويقال لم يكن السماح للإسلاميين في خوض الانتخابات رغبة من الأنظمة السياسية في تقاسم السلطة مع تلك الحركات بل هو إجراء تكتيكي لدفع خطر آخر، فقد سمحت الحكومات في الأردن وتركيا "لأحزاب إسلامية أن تشارك في الانتخابات البرلمانية وتظفر بمقاعد بل تشارك في إئتلافات حكومية وفي غالب الحالات كان هذا بمثابة تكتيك لدفع خطر حركة إسلامية سياسية موحدة وتقسيم صفوفها، حتى لا يتأتى لها أن تمارس السلطة على أساس برنامج لها، كما حدث لحزب الرفاه التركي، لكن هذه التجربة لم تعمر"[3]، وكما حدث لجبهة العمل الإسلامي في الأردن في انتخابات تسعينيات القرن الماضي فقد شاركت في المجلس النيابي والحكومة دون أن تستطيع تطبيق رؤيتها السياسية، ولا حتى أن يفسح لها الإعلام الحكومي مجالا للتعبير عن وجهة نظرها، وفي الانتخابات الأخيرة نجحت الحكومة في تمزيق صفوف الجبهة وأفرغتها من قدرتها على المنافسة السياسية.

1) الحوراني، هاني، وآخرون،من الحركات والتنظيمات الإسلامية في الأردن، دار سندباد للنشر، عمان، 1997م، ص164

2) أيوبي، نزيه وآخرون، الإسلام السياسي وآفاق الديمقراطية في العالم الإسلامي، ص68

3) أيوبي، نزيه وآخرون، الإسلام السياسي وآفاق الديمقراطية في العالم الإسلامي، ص46

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد أدت التوجهات الإسلامية أدوارا سياسية متباينة فكانت معارضة أحيانا دون أن تدخل البرلمان،ومشاركة في البرلمان أحيانا، ومشاركة في الحكومة أحيانا أخرى وبناء على ذلك يتباين الحكم على أدائها ودورها في التنمية الاقتصادية أو السياسية، يقول زيد عيادات " لا يمكن تقييم أداء الحركة الإسلامية من منظور واحد، وذلك لأنّ أداءها يختلف من خلال وجودها في السلطة التنفيذية في حالة كونها معارضة برلمانية، لقد تبين وجود اختلافات في ظوابط ومعايير العمل في الحركة الإسلامية، فقد طرحت نفسها في البرلمان ككتلة سياسة متماسكة، وقدمت أداء يتفوق على أداء غيرها من الكتل السياسية الأخرى، وإن لم يخل هذا الأداء من بعض الهيئات التي تتصل بمواقف ومنطلقات أساسية للحركة، إذ لم يثبت أن الحركة تهادن حكومة ما وتمنحها ثقتها، وتعارض حكومة وتحجب عنها الثقة بناء على اعتبارات موضوعية أو متطلبات عقائدية ثابتة، إذ المعروف أنّ حالة الحركة بالأردن حالة متجانسة إلى حد بعيد[1].

د- الإجراءات الاقتصادية الأردنية التركية

قامت شركة Ozaltin التركية بالمساهمة في بناء سد الوحدة الذي يقع على نهر اليرموك بطول 110 متر وبطاقة تخزينية تبلغ 115,000,000 م3، ويهدف السد إلى تزويد الأردن بالماء سواء للاستهلاك البشري أو للزراعة، مقابل تزويد سوريا بالطاقة الكهرومائية. وقد تم تمويل البناء من قبل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بنسبة 80٪، وصندوق أبوظبي للتنمية بنسبة10٪ وحكومة الأردن بنسبة 10٪. وقد قامت شركة Ozaltin التركية بتشييد 60% من السد، في حين نُفذت

1) الحوراني، هاني، وآخرون،من الحركات والتنظيمات الإسلامية في الأردن، ص164

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

40 في المائة المتبقية من قبل شركة مروان الكردي والشركة الوطنية للطرق والجسور.([1]) وأقيم سد الوحدة في منطقة المقارن على الحدود الأردنية السورية للاستفادة من مياه نهر اليرموك والينابيع والأودية في المنطقة وبدأ العمل به عام 2004م، وهو من المشاريع الواعدة في تنمية لوائي بني كنانة والرمثا في محافظة إربد.

وقد تعززت العلاقات الاقتصادية التركية الأردنية بعد الحراك السياسي بين الدولتين منذ عام 2005م، فقد زار الملك عبدالله الثاني تركيا، ثم تبعه رئيس الوزراء معروف البخيت في العام نفسه، ثم زار رئيس الحكومة التركية أردوغان الأردن عام 2006 م وتبعه وزير خارجيته عام 2007م، ثم زار الملك عبدالله أنقرة مرة ثانية عام 2007 م ثم وزير خارجيته في عام 2008، ثم زار عبدالله غول رئيس الجمهورية التركية الأردن عام 2009م، وكان الهدف الأساسي من هذا الحراك السياسي إرساء الأمن وتعزيز التبادل التجاري بين البلدين، وبالفعل تمخض عن ذلك جملة من الاتفاقيات التي ذكرتها آنفا، ومنذ ذلك الحين والعلاقات الاقتصادية بين البلدين تشهد نموا مستمرا، ويبدو أثر حكومة حزب العدالة والتنمية التركي واضحا في الدفع نحو زيادة التعاون الاقتصادي بين الدولتين.

وازداد التعاون الاقتصادي بين الدولتين ووقعت العديد من الاتفاقيات منها: اتفاقية التجارة الحرة عام 2009م، واتفاقية إلغاء تأشيرات الدخول بين البلدين 2009م إضافة إلى مجموعة أخرى من الاتفاقيات

1)وكالة الأنباء البحرينية، وينظر http://www.bna.bh/portal/news/19026?date=2011-3-20https:// marefa.org

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأخرى كـ " توقيع اتفاق رسمي تركي أردني لتشكيل مجلس إستراتيجي لتعزيز التعاون الإستراتيجي في مجالات المياه والطاقة والنقل والربط السلكي والغاز الطبيعي، والربط الكهربائي في عام 2009[1]".

وفي أعقاب الجولات المتعددة من المفاوضات التجارية بين الأردن وتركيا تم اخيرا التوقيع على اتفاقية تجارة حرة بين البلدين في الأول من شهر كانون الاول عام 2009، وقد تضمنت الاتفاقيات سلعا ذات حساسية للاقتصاد الوطني (القائمة السلبية) واتفق البلدان على تأجيل التخفيض الجمركي على السلع الحساسة من قبل الطرفين بحيث يتم التفاوض على آليات التخفيض الجمركي عليها وتحديد الفتره الانتقالية لإلغاء الرسوم الجمركية بعد ثلاث سنوات وضمن فترة انتقالية تصل إلى اثنتي عشرة سنة من دخول الاتفاقية حيز النفاذ المتوقع في عام 2011م ؛ وذلك لإعطاء الوقت للصناعات الوطنية للاستعداد والتكيف مع متغيرات السوق والمنافسة الخارجية.وفي ضوء التفاوت الواضح بين الاقتصادين من حيث الحجم والمزايا النسبية[2].

أما اتفاقية التجارة الحرة الأردنية التركية فقد بدأت في عام 2005 جولات المفاوضات بين الأردن وتركيا بهدف توقيع اتفاقية منطقة تجاره حرة، وتم عقد سبع جولات تفاوضية واجهت خلالها اعتراضات كبيرة من قبل الصناعيين، حيث كان يطالب الجانب التركي اعتماد ما تم الاتفاق عليه ضمن اتفاقية الشراكة بين الأردن والاتحاد الاوروبي، خاصه فيما يتعلق بقوائم السلع وفترات التخفيض الجمركي، غير أن الأردن أصر على اعتماد قوائم التخفيض الجمركي والقائمة الحساسة بشكل مخالف لما تم اعتماده في

1) العبادي، فداء حسين محمد، أثر المتغيرات الاقتصادية في السياسة الخارجية التركية تجاه المشرق العربي، ص47.

2) عوض، طالب، الافاق المستقبلية للعلاقات الاقتصادية الاردنية التركية في ظل اتفاقية التجاره الحرة، مؤتمر العلاقات التركية العربية بين الأمس والحاضر ، بالتعاون ما بين الجامعة الاردنية / كلية الدراسات الدولية وجامعة غازي التركية / معهد الداراسات العليا، عمان في الفتره 11-13 نيسان 2010، تحرير :محمد المصالحة و عمر الحضرمي، منشورات الجامعة الأردنية / كلية الدراسات الدولية، 2010 ، ص 153.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اتفاقية الشراكة الأوروبية بالإضافة إلى امتداد فترات التخفيض الجمركية إلى سنوات تتجاوز تلك المعتمده في اتفاقية الشراكة الأوربية في مرحلة التطبيق الحالية وضمت اتفاقية التجارة الحرة التي تم التوقيع عليها في الأول من شهر كانون الأول عام 2009 في عمان سلعا حساسة... يبلغ عددها 110 بنود جمركية وتشمل المنسوجات والأحذية والسجاد والجواهر وبعض بنود التسليح والأثاث المعدني والخشبي"[1].

"وتغطي الاتفاقية السلع الزراعية والصناعية وتشمل عددا محدودا من السلع الزراعية بما فيها المصنعه بحيث يخضع عدد محدود جدا من الصناعات الغذائية لنظام حصص كمية (كوتا) وتخفيض جزئي على التعرفة الجمركية وهي تشمل بشكل عام بعض أنواع الخضار والفواكه وبيض المائدة والتمور والكاتشب والعسل. أمّا الصناعات الغذائية الخاضعهلتخفيض جزئي على التعرفه الجمركية ضمن حصص كمية فهي الباستا وبعض أنواع الشوكلاته والمصنوعات السكرية والبسكويت، وتبلغ نسبة التخفيض على الصاردات الزراعية بين البلدين 100% باستثناء 4 بنود محدده بحصص الكوتا للصادرات التركية، وبندا واحد للصادرات الأردنية حيث تبلغ نسبة التخفيض 20% عليها. وتشمل قائمة السلع الزراعية الأردنية بعض أنواع الخضار والفواكه والعسل والمكسرات ومصنوعات سكرية والباستا والبسكوت والمربى والشوكلاته، أما السلع التركية فتشمل بعض أنواع الخضروات والفواكه وأنواع من الجبن والبيض والتمر والكاتشب ومصنوعات سكرية والباستا والبسكوت والشوكلاته[2].

1) الحزينة، كوزين مصطفى سعيد، الأبعاد السياسية والاقتصادية للعلاقات التركية العربية، الأردن حالة دراسة، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، 2012م، ص97.

2) اتفاقية الشراكة لإقامة منطقة تجارة حرة بين المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية التركية لسنة 2010م، http://www.qistas.com

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

"وحسب الإحصاءات التي حصلت عليها من وزارة الخارجية التركية فأنّ العلاقات الاقتصادية بين البلدين في عام 2010 قد بلغت ما يقارب 615 مليون دولار، وأن الاستثمارت التركية في المملكة تجاوز 200 مليون دولار، وأن حضور الشركات التركية في المملكة منذ عام 2000م إلى يومنا (2012م) قد بلغ ما يعادل 2.4 مليار دولار. وأكبر الاتفاقيات المبرمة بين الدولة الأردنية والشركات التركية هي تلك التي تعمل لنقل مياه الديسي من أقصى جنوب الأردن إلى العاصمة عمان"[1].

واتفق الطرفان على التعاون الاقتصادي في مجالات الاتصال والتعليم والسياحة والمصارف والتمويل والأشغال العامة والشحن البحري وبناء السفن والتنمية والتخطيط والهندسة والاستشارات وأعمال المقاولات... وتشجيع المشاركات المتبادلة في المعارض، والندوات وورش العمل، وتشجيع تاسيس المشاريع المشتركة، وتبادل المعلومات في المجالات الاقتصادية، وتقديم منح وبعثات دراسية في حقول متعددة، ونقل التكنولوجيا والمعرفة في صناعات محددة، ودهم تأسيس شركات تسويقية مشتركة تستهدف أسواق كلا الدولتين إضافة إلى أسواق دولة ثالثة [2].

أما بالنسبه للسلع الصناعية فستدخل السلع ذات المنشأ الأردني إلى السوق التركية معفاة من الرسوم الجمركية مع دول الاتفاقية حيز النفاذ، في حين ستدخل السلع التركية المنشأ إلى السوق الأردنية على فتره انتقالية مدتها 8 سنوات ابتداء من عام 2011.

واعتمد البلدان قواعد المنشأ التفصيلية اليورو– متوسطية والتي تتيح تراكم المنشأ متعدد الأطراف للدول الموقعه على اتفاقيات الشراكة في المنطقة وفق الالتزامات الإقليمية للطرفين حيث يمكن استخدام مواد

1) العلاقات الأردنية التركية، عماد أتيلا، مدونة رصين، 8/ اوغست/ 2012م. http://rasseen.com

2) ينظر نص اتفاقية الشراكة لإقامة منطقة جارة حرة بين الأردن وتركيا، المادة 31 و34 لسنة 2010.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولية تركية في الصناعات الأردنية لغرض التصدير إلى أسواق الاتحاد الأوروبي من خلال نظام تراكم المنشأ اليورو – متوسطية"[1].

"اما على صعيد اتجاهات التصدير فيبين الجدول التالي مجموعة من الشركاء التجاريين الأساسين للأردن كما هو في عام 2008، ويتضح أن أهم شريك للأردن في مجال الصادرات هو العراق بقيمة صادرات تصل إلى 1.3 بليون دولار تقريبا أو ما نسبته 16.5 % من إجمالي صادرات المملكة، يليها بنفس الأهمية تقريبا الهند، ثم أمريكا بنسبة 13.5%، ثم المملكة العربية السعودية بنسبة 7 %، ويلاحظ أن الصادرات لتركيا ضئيلة ولم تتجاوز ما قيمته 33 مليون دولار مشكلة ما نسبته 0.4 % من إجمالي الاستيراد"[2].

أما على صعيد تطور الصادرات فقد حققت صادرت الأردن لليابان مثلا أعلى معدل نمو نسبه 71% خلال الفترة بين 2004–2008 تلتها الصادرات لمصر بنسبة نمو 45 % ثم الهند بنسبة نمو 42%، ويلاحظ أن معدلات نمو صادرتنا لتركيا لم يتجاوز 13 % خلال كامل الفتره وأن الميزان التجاري بين البلدين يميل بشكل قوي لصالح تركيا.

1) عوض، طالب، الافاق المستقبلية للعلاقات الاقتصادية الاردنية التركية في ظل اتفاقية التجاره الحرة، ص156

2) عوض، طالب، الافاق المستقبلية للعلاقات الاقتصادية الاردنية التركية في ظل اتفاقية التجاره الحرة، ص 164

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (4) الصادرات الاردنية بين عامي 2004 - 2008

البلد	القيمة بالدولار	الحصة من إجمالي الصادرات %	النمو في الصادرات 2004-2008
تركيا	33020	0.4	% 13
العراق	1282648	16.5	%12
الهند	1281584	16.5	%42
امريكا	1046918	13.5	% 1
المناطق الحرة	660463	8.5	% 23
السعودية	547274	7.0	%28
الامارات العربية	366873	4.7	% 34
سوريا	246831	3.2	% 15
اسرائيل	166313	2.1	% 10
لبنان	158208	2.0	% 27
اليابان	157731	2.0	%71
مصر	153836	2.0	%45
اخرى			
اجمالي	7781765	100	

المصدر: قاعدة بيانات مؤسسة التجارة الدولية ITC [1]

أما على صعيد اتجاهات المستوردات الأردنية فيبين من الجدول رقم 4 أن أهم شريك تجاري للاردن في مجال الاستيراد هو المملكة العربية السعودية حيث تستورد ما يقارب 3.6 بليون دولار أو ما

1) عوض، طالب، الافاق المستقبلية للعلاقات الاقتصادية الاردنية التركية في ظل اتفاقية التجاره الحرة، ص 164 - ص 165

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يشكل نسبة 21.6 % من إجمالي مستوردات المملكة تليها في المرتبة الثانية الصين بنسبة 10.4 % ثم ألمانيا بنسبة 6% وأمريكا بنسبة 4.6، أما بالنسبة للاستيراد من تركيا فمجال الاهتمام فقد وصل إلى 437.3 ألف دولار عام 2008 أو ما يشكل فقط 2.4 % من مستوردات المملكة. وعلى صعيد النمو في الاستيراد فقد كان أعلى ما يمكن للاستيراد من روسيا وبنسبة 67% خلال الفترة 2004-2008 تلاها الاستيراد من الهند بنسبة 38% تم أوكرانيا ومصر بنسب 26% و 25 % على التوالي ثم جاءت كل من تركيا والصين في المرتبة التالية بنسبة 24 %.

جدول رقم(5) الصادرات الاردينة بين عامي 2004-2008

الدولة	القيمة بالدولار	النسبة من إجمالي المستوردات	النمو في الاستيراد
تركيا	437348	2.4	%24
السعودية	3640675	21.6	% 19
الصين	1750141	10.4	% 24
المانيا	1010509	6.0	% 15
امريكا	773726	4.6	% 8
مصر	729920	4.3	% 25
أوكرانيا	698365	4.1	%26
كوريا	554454	3.3	%18
ايطاليا	543064	3.2	%14

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الهند	501560	2.9	%38
اليابان	491115	2.6	%17
روسيا	404394	2.2	%67
فرنسا	377652	2.0	%14
سوريا	344467	2.0	%16
أخرى			
إجمالي	16871600	100	

المصدر: قاعدة بيانات المؤسسة الدولية التجارية ITC من صفحة 165 – 166

أما في التجارة البينية الأردنية التركية فقد بلغ إجمالي المستوردات الأردنية من تركيا ما قيمته 473.4 مليون دولار في عام 2008 م مشكلة ما نسبته 2.6% من المستوردات الإجمالية و قد نمت بمعدل نمو سنوي مقداره 24% خلال الفتره بين عامي 2004–2008 م، وقد جاء في المرتبة الأولى الوقود المعدني والتبرول وبقيمه 79.7 مليون دولار مشكلا ما نسبته 2.6% من إجمالي مستوردات هذا المنتج، وقد جاء في المرتبة الثانية الآلات والحارقات بقيمه 34 مليون دولار تلاه الحديد، والفولاذ بقيمة 26 مليون دولار، ثم التجهيزات الكهربائية والإلكترونية بقيمة 25.7 مليون دولار، ويلاحظ أن ربع مستوردات الأردن من التبغ والسجائر والأملاح والأحجار ومواد البناء تأتي من تركيا[1].

1) عوض، طالب، الافاق المستقبلية للعلاقات الاقتصادية الاردنية التركية في ظل اتفاقية التجاره الحرة، ص170

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالمقابل فان الصادرات الاردنية لتركيا لم تتجاوز حاجز 33 مليون دولار عام 2008 محققة معدل نمو اقل من نمو المستوردات بمقدار النصف (حوالي13%) خلال الفتره بين عامي 2004-2008،اما اهم الصادرات الاردنية لتركيا فشملت المواد الكيماوية والمعادن الثمينة بقيمة 5.2 مليون دولار تلاها المشروبات بانواعها والكحول بقيمة 4 مليون دولار ثم التبغ والمنتجات الكهربائية والالكترونية والجلود الخام بقيمة حوالي 3.6 مليون دولار لكل منها ويلاحظ ان صادرات كل من الجلود والاصواف بانواعها لتركيا تشكل ما نسبته حوالي 40 % من اجمالي الصادرات الاردنية لهذه المنتجات[1].

ويلاحظ وجود عجز إجمالي مزمن بين الفترة من عامي 2001 -2008 م، حيث تزايد هذا العجز من 108 مليون دولار عام 2001 إلى 404 مليون دولار عام 2008 م، كما ويلاحظ وجود عجز لصالح تركيا في جميع السلع المتاجر بها بين البلدين باستثناء صناعات الأملاح ومواد البناء حيث كان هناك فائض استمر حتى عام 2005 م، ثم تحول بعد ذلك إلى عجز متزايد ومستمر.وتشير ظاهرة العجز التجاري في موازين السلع إلى أنّ معظم التجارة بين البلدين مرتكزة في الاستيراد لأن سلع الميزة النسبية الأردنية إما غير قادرة على المنافسه أو أنها لم تأخذ بعد فرصتها العادلة في الأسواق التركية بسب وجود عوائق تجارية[2].

1) عوض، طالب، الافاق المستقبلية للعلاقات الاقتصادية الاردنية التركية في ظل اتفاقية التجاره الحرة، ص172

2) عوض، طالب، الافاق المستقبلية للعلاقات الاقتصادية الاردنية التركية في ظل اتفاقية التجاره الحرة، ص 175.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويبين الجدول رقم (6) يوضح حجم التبادل التجاري بين تركيا للفترة بين عامي 2010 – 2015 م
مليون / دولار

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
2010	572.3	42.8	539.5
2011	507	66.3	440.7
2012	771	96	675
2013	745	71	674
2014	907	126	881
2015	835	127	708

مصدر الجدول : دائرة الإحصاءات التركية ، 2016 ، انظر الموقع http://www.mfa.gov.tr (موقع وزارة الخارجية التركي)

ويلاحظ من خلال الجدول ان حجم الصادرات التركية الى الاردن صعد بشكل تدريجي حتى عام 2014 لينخفض بحلول العام 2015 مقارنة بالورادت التي تذبذبت ومالت الاستقرار بين عامي 2014 –2015 م، وان الميزان التجاري بين البلدين يميل لصالح تركيا التي تتطلع لزيادة حصتها السوقية في الاردن وزيادة حجم الصادرات بشكل اكبر.

وفي الجانب التعليمي تعاون مشترك بين البلدين فقد قال رئيس جمعية رجال الأعمال حمدي الطباع، إن هناك تعاونا كبيرا في القطاع التعليمي بين تركيا والأردن كونه مركزاً للدراسات العربية، وإن اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA) تعد أمراً مهماً بالنسبة لتركيا.

وأضاف بأنّ الأردن يعاني من عجز في الميزان التجاري (الناتج المحلي الإجمالي للإنفاق) يقدر بـ 6٪. وبحسب البنك المركزي فإن هناك عدم قدرة على احتواء التضخم على نحو فعال. ونوه

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الطباع إلى أن أكثر من نصف السكان تقل أعمارهم عن 30 عاما، لذا فإن الفئة العمرية الأبرز هي فئة الشباب التي تبدو آثارها واضحة في نواح كثيرة في الأردن.وقال أيضا: أن التجارة والشراكات التركية مع الشرق الأوسط تقدر بنصف ما هي عليه مع الجانب الأوروبي آملاً أن تنظر تركيا في زيادته، ورأت الدكتورة نور كوبريلي، من جامعة الشرق الأدنى في قبرص" أن سياسات تركيا والأردن كانت متباينة بعض الشيء خلال الغزو الأميركي للعراق العام 2003،" وقال الدكتور هارون أوزتيكلير، من جامعة كيريكال، إنه من المحتمل أن ينمو الاقتصاد لغاية 4.6 ٪، إذ كانت الأعوام من 2003–2007 بداية التدهور الاقتصادي، أما العام 2008 فحققت تركيا نموا يقدر بـ 0.7٪، وفي العام 2013 أظهرت تركيا أنها قادرة على التحول الاقتصادي القوي من خلال الوصول مرة أخرى إلى 4٪[1].

قال الحلواني وزير الصناعة والتجارة الأردني خلال اجتماعات مجلس الشراكة الأردني التركي في عمان إن المجلس جاء نتيجة لاتفاقية الشراكة بإقامة منطقة تجارة حرة بين الأردن وتركيا، وينبثق من رغبتهما في تنمية علاقات التعاون والصداقة القائمة بينهما وتطويرها خصوصا في المجالات الاقتصادية والتجارية. وبين أن العلاقات الاقتصادية بين الأردن وتركيا هي ثمرة لشراكة ناجحة تطورت على مدى عقود، وبدأت هذه الشراكة منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي، عندما وقع البلدان اتفاقية للتجارة، واستمرت العلاقات التجارية والاستثمارية في التوسع التدريجي في السلع

1) العلاقات التركية الاردنية، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الاردنية، 26/ 5/2014.http://jcss.org

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والخدمات والاستثمارات والتعاون التقني، والعديد من المجالات الاقتصادية الأخرى إلى أن وصلنا اليوم إلى حجم تبادل تجاري 2ر855 مليون دولار واستثمارات تركية في الأردن بحجم 114 مليون دولار[1].

ويشير رئيس الوزراء الأردني عبدالله النسور أن العلاقات الأردنية التركية علاقات تاريخية ومتميزة وأنها شهدت في العامين 2012-2013 م تطورا كبيرا بعد توقيع الأردن وتركيا الاتفاق الإستراتيجي مما أدى إلى زيادة الصادرات الأردنية الى تركيا في عام 2012م بنسبة 50./. عن العام الذي سبقه في حين زادت الصادرات التركية إلى الأردن بنسبة 76./. على الرغم من انقطاع الطريق البري نتيجة الأحداث السورية[2].

وقال عبدالله غول رئيس الجمهورية التركية " إن العلاقات الثنائية بين الأردن وتركيا لها ماض عريق حيث تتوافق سياساتنا فيما يتعلق بتوجه البلدين نحو العصرنة والحداثة، لافتا إلى أن العلاقات الاقتصادية آخذة بالتطور خاصة بعد أن تم التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين، وأضاف: أدرك أن هناك حالة من عدم التوازن في الميزان التجاري بين البلدين والتي يمكن حلها عبر إفساح المجال لمزيد من الاستثمار للشركات التركية في الأردن"[3] وأشار إلى أن حجم التبادل التجاري بين البلدين بلغ في عام 2014 مليار دولاروهناك استثمارات تركية في الأردن بحوالي 2،2مليار دولار في مجالات مختلفة أبرزها المقاولات[4]"

1)وزير الصناعة يؤكد أهمية تطوير العلاقات الأردنية التركية، 2014/4/28م، www.petra.gov.jo/public

2) غول يلمح للنسور بتكثيف الاستثمار الاردني في تركيا، 2013/5/11م.

3) غول يلمح للنسور بتكثيف الاستثمار الاردني في تركيا، 2013/5/11

4) كارغوز، مراد، العلاقات الأردنية التركية تاريخية ومتجذرة،18 /1/ 2017م http://alrai.com/article/1037379

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و" قال رئيس اتحاد الغرف والبورصات التركية رفعت هيسارأوغلو إن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الأردن وتركيا تشهد تطورا نوعيا خصوصا في أعقاب توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين الشقيقين عام 2009، واتفاقية تشجيع الاستثمارات المتبادلة، فضلا عن اتفاقية إلغاء متطلبات التأشيرة لمواطني البلدين[1].

وأشار إلى سعي القطاع الخاص التركي للمساهمة بفاعلية من أجل الارتقاء بالميزان التجاري بين البلدين الى حدود 5 مليارات دولار سنويا، مضيفا أنه "بالرغم من التطور الكبير الذي طرأ على تجارة البلدين إلا أن هناك إمكانيات كبيرة وإصرارا لدى الطرفين على زيادة حجم التجارة بينهما إلى حوالي 5 مليارات دولار خلال السنوات القليلة المقبلة"[2].

وأثنى أوغلو على أداء الاقتصاد الأردني والبيئة الاستثمارية الجاذبة والمشجعة لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية من مختلف دول المنطقة والعالم، مشيرا الى أنه "بالرغم من الصعوبات والتحديات الاقتصادية التي يواجهها الأردن جراء أزمات المنطقة المتلاحقة، إلا أنه تمكن من المحافظة على نمو الاقتصاد في نطاق معدلات جيدة"[3].

وأشار أوغلو إلى أن حجم التبادل التجاري بين البلدين بلغ في عام 2014 مليار دولار، وهناك استثمارات تركية في الأردن بحوالي2.4 مليار دولار في مجالات مختلفة أبرزها المقاولات والمياه

1) www.assabeel.net/38410

2) فريحات، محمد خير، ، رئيس اتحاد الغرف التركية: الاقتصاد الاردني تنافسي ويتأقلم مع المتغيرات، http://petra.gov.jo2017/1/22

3) فريحات، محمد خير، ، رئيس اتحاد الغرف التركية: الاقتصاد الاردني تنافسي ويتأقلم مع المتغيرات، http://petra.gov.jo

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والصناعات العسكرية[1]. " عملت تركيا من اجل التوصل الى اتفاقات للتجارة الحرة من مختلف البلدان العربية مع سوريا والسلطة الفلسطينية 2004م وتونس ومصر في 2005م والاردن عام 2009م...كما تعاقد الأردن مع الشركة التركية (تي آى اية) لتحسين 17 طائرة مقاتلة متعددة الأدوار " إف 16 /أيه إم/ بي إم أمريكية الصنع"[2].

وفي إطار العلاقات الاقتصادية التركية– الأردنية أكد أونال أنه وعلى الرغم من أن الميزان التجاري بين البلديْن هو لصالح تركيا، فإن الأردن قد ضاعف 6 مرات من صادراته إلى تركيا خلال الفترة الماضية، موضحاً أن مشروع الديسي الذي يُعدّ من أكبر مشاريع البنية التحتية في الأردن تنفذه شركة تركية. كما تناول أونال العلاقات العسكرية بين البلديْن، مشيراً إلى أنها علاقات ممتازة شهدت 43 نشاطاً مشتركاً خلال العام 2014، إضافةً إلى أن حوالي 400 ضابط أردني حتى اليوم قد تلقوا تدريبهم العسكري في تركيا[3].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

1)، الدستور، 19/ 1/ 2017م.www.addustour.com

2) نركيزيان، آرام، التعاون الاقتصادي والعسكري بين تركيا والبلدان العربية، إلى أين سيصل

httpLLcarngieendowment.orgLsadaL42147؟

3) السياسات التركية تجاه الاردن والشرق الأوسط،تقرير صحفي لمركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الثلاثاء 2015/12/29م. http://www.mesc.com.j

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: العلاقات الاقتصادية التركية المصرية في عهد حزب العدالة والتنمية وأثر التوجهات الإسلاميه فيها

أ- العلاقات السياسية بين مصر وتركيا

انفتحت تركيا على العالم بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وكان من المنتظر بحكم تبعية تركيا ومصر للغرب واعتبارهما دولتين محوريتين في الشرق الأوسط أن يتقاربا وتشهد العلاقة بينهما شيئا من الدفء والمزيد من التعاون في الجوانب الاقتصادية والسياسية، لكنّ هذا لم يتم واستمرت علاقتهما باردة وجامدة، ويبدو أنّ تركيا لم تعير علاقتها مع مصر أي اهتمام لانشغالها في التقرب من الدول الأوروبية.

وقد كان للتوجهات السياسية الراغبة في الانفتاح على العرب في القيادة التركية عند أوزالوأربكان أثره في تطوير محدود للعلاقة مع مصر، ويبدو أنّ اختلافات ولاءات القيادات المصرية بين الشرق والغرب لم تصب في مصلحة العلاقات الاقتصادية مع تركيا. يضاف إلى ذلك خوف العرب من أطماع تركيا في المنطقة، وعلاقتها الوطيدة بإسرائيل، وكان لتاريخ العلاقات المتأزم بين مصر وتركيا أثر في تطوير تلك العلاقات.

ومع ذلك فالعلاقات السياسية الاقتصادية المصرية التركية اكتسبت زخما قبل مجيء حزب العدالة والتنمية للحكم فقد كان لأربكان اليد الطولى في الدفع نحوها، لكنها ازدادت بعد مجيء حزب العدالة والتنمية وبلغت أوجها عام 2012م بتوقيع اتفاقية الخط الملاحي الرورو. ففي عام 2000م يقال " ورغم وجود العديد من الاتفاقيات الثنائية لتسهيل وتنمية التبادل التجاري بين مصر وتركيا إلا أن

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حجم التبادل الفعلي بين البلدين مازال محدودا حيث لا يتجاوز 2% أو1% من إجمالي التجارة الخارجية لكل من مصر وتركيا ويميل الميزان التجاري لصالح تركيا وتبلغ نسبة العجز 138 مليون دولار. وإن صادرات مصر لتركيا تتركز في البترول الخام الذي يعادل 29% من جملة الصادرات والأرز ويمثل 19% وفحم الكوك 5.8% وأخيرا القطن الخام ويمثل 6.6% من إجمالي الصادرات المصرية لتركيا "[1] فصادرات مصر مواد أولية قيمتها المضافة منخفضة، لكن صادرات تركيا متنوعة وتشمل قطاعات عدة منجات زراعية وصناعية ومعدات ومنتجات كيماوية وسلع استهلاكية مما يجعل الميزان التجاري يميل لصالح تركيا.

ويبدو أنّ مجمل الاتفاقات التجارية التي وقعت قبل عام 2000م دافعها الرئيسي لدى مصر هو رغبتها في استعادة دور الوسيط المهدئ في إطار العلاقات العربية التركية من خلال احتواء التوترات والعمل على إزالة مسبباتها عبر الاتصالات السياسية والدبلوماسية. وتحقيق قدر من التريث والضبط للاندفاع التركي بشأن الترتيبات الشرق أوسطية لتواكب تطورات عملية السلام، وقد نُظِرَ إلى اندفاع تركيا تجاه الاتفاق بريبة فمنطقة التجارة الحرة العربية قد تكون وسيلة لإدخال الصادرات الإسرائيلية إلى الأسواق العربية التي تفرض سياسة المقاطعة على هذه المنتجات،أو قد تكون منطقة التجارة الحرة مع مصر نواة لتجمع اقتصادي إقليمي يضم الأردن وفلسطين وإسرائيل في الأجل المتوسط والطويل[2].

1) بحيري، صبري، منطقة التجارة الحرة بين مصر وتركيا تستهدف السياسة وليس الاقتصاد، www.albayan.ae

2) بحيري، صبري، منطقة التجارة الحرة بين مصر وتركيا تستهدف السياسة وليس الاقتصادwww.albayan.ae

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- محددات العلاقات التركية المصرية:

1- وقوع مصر في قلب المناطق البرية القريبة لتركيا التي عدها داود أوغلو ضمن ثلاث ساحات ذات تأثير جيوسياسي، ومصر من أهم المناطق التي ينبغي على تركيا التقارب معها لرفع مكانتها الإقليمية[1].

2- إدراك تركيا لدور مصر المحوري في الشرق الأوسط وقدرتها على التأثير مما يجعلها في أولويات الاهتمام التركي، وامتلاك مصر من الإمكانات الجغرافية والبشرية والاقتصادية ما يجعلها قوة إقليمية يرشحها لتكون دولة مركز في محيطها.

3- رغبة تركيا في تفعيل دور الدول التي تشكل ما يسمى بمثلث المنطقة تركيا وإيران ومصر، لتنمية المنطقة وحماية مصالح شعوبها.

4- أضحت مصر بوابة لتركيا على القارة الافريقية، وتشكل مطمعا اقتصاديا لتركيا واستثماراتها تفتح لها أسواقا جديدة، وقد زادت أهمية مصر لتركيا كبوابة بحرية على دول الخليج وإفريقيا بعد إغلاق الطريق البري إلى دول الخليج نتيجة تفاقم أزمة سوريا.

5- ترى تركيا أنّ التعاون الاقتصادي مع مصر قد يخفف من نفوذ إيران في المنطقة خاصة بعد أن استفحل دور إيران العسكري والأمني في العراق وسوريا ولبنان بعد الربيع العربي.

1) أوغلو، أحمد داود، العمق الإستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ص144

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6- إنّ موقع مصر على حدود غزة قد زاد من أهمية تطوير العلاقة بينهما بعد اضطراب العلاقات مع إسرائيل[1]ورغبة تركيا في إظهار نفسها كراعية لمصالح المسلمين وداعمة للفلسطينيين لإرضاء الداخل التركي واكتساب عواطف الشعوب العربية والإسلامية.

7- ترى تركيا أن المسألة الجيوثقافية المتجذرة في منطقة الشرق الأوسط تستدعي من تركيا الحيوية في التعامل معها وربطها بالمسألة الجيواقتصادية والجيوسياسية [2]والإسراع في الاستفادة من العناصر المتاحة، كما أنّ العلاقة مع مصر تقوي تركيا في التعامل مع جميع ملفات الشرق الأوسط.

8- كلا الدولتين تتشاركان في عدة ملفات اقتصادية وسياسية وفي مقدمتها قضية فلسطين.

9- تميزت العلاقات بين الدولتين بالتوتر المستمر خاصة في فترة الحرب الباردة وميل مصر نحو الاتحاد السوفياتي وتركيا نحو حلف الناتو، ثم استمرار التوتر بعد ثورات الربيع العربي بسبب خوف مصر من أن تدعم تركيا الإخوان المسلمين الذين سقطت حكومتهم.

- **فترة حكم الإخوان المسلمون :**

شهدت فترة حكم الإخوان القصيرة تطورا ملحوظا للعلاقات لكنّها تراجعت عشية انتهاء حكمهم لرفض تركيا التغييرات التي حصلت في مصر وأتت بالسيسي إلى السلطة.ولتطوير العلاقات مع مصر وغيرها حددت السياسة التركية لها **محددات** أساسية[3]منها:

1) الحاج، سعيد، محددات السياسة الخارجية التركية إزاء مصر، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، نيسان، 2016م، ص4، مقال إلكتروني Idraksy.net، وينظر أوغلو، داود، العمق الإستراتيجي، ص145-169.

2) أوغلو،أحمد داود، العمق الإستراتيجي، ص165-167

3) أوغلو، أحمد داود، العمق الإستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ص 97 و 102 و 640

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- أولوية الحفاظ على الأمن القومي التركي ومصالح تركيا في الداخل والخارج، ومحاولة الجمع بين تحقيق المصالح والإيفاء بالمبادئ التي ترفعها تركيا قدر الإمكان.

2- الاستجابة للرأي العام التركي الذي توجه نحو جواره وتعاطف معه.

3- الالتزام بسقف المنظومة الدولية ومرتكزات السياسة التركية الخارجية، وتطوير العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، وتنويع العلاقات ومد الجسور مع الجميع.

4- الاهتمام بالجانب الاقتصادي باعتباره أساسا من أسس الاسقرار السياسي، والابتعاد عن الصراعات العرقية والمذهبية، وإخضاع السياسية للاقتصاد في حالة التوافق والفصل بينهما وتطوير العلاقات الاقتصادية مع التوتر السياسي[1] المحتمل وهذا ما تسعى له تركيا في الحالة الراهنة فهي تدفع بعلاقات اقتصادية مفيدة مع توتر العلاقات السياسية مع مصر بقيادة السيسي[2].

5- ترى تركيا أنّ الدخول في النزاعات يضر بمصالحها الاقتصادية لذلك تحاول لعب دور الوسيط في النزاعات، وترى أنّ حاجتها إلى شراكات إقليمية هو ما يحسن أنشطتها السياسية والاقتصادية

6- سعي تركيا إلى التحالف مع مصر سيساعد في كبح غزو البضائع الصينية لسوق البلدين خاصة وأنّ إغراق السوق بالمنتجات الصينية يقضي على الصناعة المحلية في البلدين، والتحالف بين

1) الحاج، سعيد، محددات السياسة الخارجية التركية إزاء مصر،ص 6-7

2) رجال أعمال أتراك يبحثون في مصر فرص الاستثمار وزيادة التجارة، جريدة القدس العربي، 5شباط 2018م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشركات المصرية التركية يحارب الغزو من خلال إنتاج سلع مصرية تركية مشتركة توفر العملة الصعبة[1].

7- الانفتاح على إفريقيا سياسيا وثقافيا واقتصاديا يدعمه القرب الجغرافي والتقارب الثقافي ويمثل الانفتاح على إفريقيا انعكاسا حقيقيا لرؤية السياسة الخارجية التركية الحديثة

8- الاستشعار بالمسؤولية الأخلاقية والسياسية فيما يتعلق بمشاكل المنطقة العربية باعتبارها وريثة الدولة العثمانية التي كانت مظلة لدول المنطقة

ج- حركات الإسلام السياسي في مصر

تتعدد توجهات الإسلام السياسي في مصر من إخوان وصوفية وسلفية وجماعة تبليغ ودعوة، لكن حركة الإخوان المسلمين التي أسسها حسن البنا عام 1928 م[2] من أقوى الحركات وأكثرها تأثيرا في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وأدومها في مقارعة الحكومات التي تشكلت منذ الملكية مرورا بحكومة جمال عبد الناصر فالسادات فحسني مبارك.

ولم تغب حركة الإخوان عن الساحة الجهادية ضد الإنجليز، ولا عن حرب الـ 48 في فلسطين[3]، كما أنّها امتدت عبر العالم العربي والإسلامي وشكلت حركة إسلامية عالمية، و بدأت تتعرض للقمع والملاحقة والاستئصال منذ نجاح ثورة الضباط الأحرار وحكم جمال عبد الناصر، لكنّها

1) الاستثمارات التركية في مصر توفر 50ألف فرصة عمل، 11أيار 2016م،ar/aa.com.tr

2) الوزيري، السيد محود، الأسس الفكرية للإخوان المسلمين وتأثيرها في تطورات الشرق الأوسط، دار الولاء، بيروت، 2015م، ص23

3) الوزيري، السيد محود، الأسس الفكرية للإخوان المسلمين وتأثيرها في تطورات الشرق الأوسط، ص31

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قاومت ذلك وتجذرت في أبنية المجتمع المصري وكياناته الثقافية والنقابية وجمعياته الخيرية، ويبدو أنّ فكرها أثر في كلّ من توجهات الإسلام السياسي في تركيا وتونس والأردن وغيرها.

وحين بدأت موجات الربيع العربي وثار المصريون على نظام حسني مبارك، بدأت تركيا بالحذر الشديد في موقفها من الثورات العربية في كل من تونس ومصر، ويعود حذر تركيا من التحرك الثوري نظرا لوضعه الجيوسياسي الحساس في المنطقة، فكانت تراقب الأوضاع عن كثب ولم تتورط فيما يحدث واتبعت سياسة تصفير المشكلات السياسية مع الجيران وحاولت أن توائم بين الأنظمة العربية والشعوب[1].

وحاولت تركيا كبقية دول العالم الضغط على مبارك للتخلي عن السلطة للثورة الجديدة تجنبا لسفك الدماء وسعيا نحو انتقال سلس للسلطة، ويرى الطرف المناوىء للثورة أنّ أنقرة كانت طرفا داعما للتوجهات الثورية، وأنّها عملت على جسر الهوة بين شباب الثورة وجماعة الإخوان المسلمين في مصر، وأنّ ذلك جعلها في موقف قوي وصل إلى حد التدخل في الشأن المصري والتأثير على القرار السياسي المصري في عهد الرئيس المصري السابق محمد مرسي.

لكن هناك من يقول إنّ شريحة كبيرة من الثائرين وعلى رأسهم الأخوان المسلمين كانوا يرغبون في " أن ينقل الإخوان تجربة تركيا للخروج من دوامة الفقر والبطالة والبدء في مراحل النمو وتحقيق طفرات إنتاجية حقيقية تغير وجه مصر المتخلف اقتصاديا واجتماعيا[2]".

1) آرس، بولنت، وآخرون، التحول التركي تجاه المنطقة العربية، عمان، الاردن، 2013م، ص44

2) الصاوي، عبد الحافظ. العلاقات الاقتصادية المصرية التركية: الواقع والآمال،http://www.stgcenter.org

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد كانت تركيا تراقب الأوضاع والمستجدات، وتحاول الاستفادة من الوضع الجديد لتظهر أنّ لها فضل على الثورات العربية، مما سيحقق لها مجموعة من المكاسب السياسية والاقتصادية، لا يمكن أن تحققها طيلة سنوات عدة لو لم يكن الوضع الجديد قائما، لذلك بشرت بنقل النموذج التركي في الحكم، ودعت الثورات الجديدة إلى تقليده وخاصة في مصر، ولم تكتف تركيا بمحاولة نقل النموذج بل راحت إلى الظهور بأنّها تمثل الشرق الأوسط مما أكسبها قدرة على سرعة التحرك، فقد حاولت حكومة تركيا اقتناص فرصة جعل تركيا في منطقة الثقل ومركز توازن القوى، مما أخاف الغرب وجعلت صحيفة لوموند الفرنسية تصرح في عنوان مقال لها " هل نحن على وشك أن نخسر أمام تركيا؟" ([1]) وخشي الغرب من عبارة العثمانيين الجدد وأن تتوحد العواطف القومية التركية والعربية معتمدة على العاطفة الدينية.

وشهدت العلاقات بين مصر وتركيا توترا بعد الإطاحة بالرئيس المصري السابق محمد مرسي بسبب تصريحات المسؤولين الأتراك حول الأوضاع في مصر، مما اعتبرته الإدارة المصرية تدخلا في شأنها، ودعت إلى تجميد اتفاقيات التجارة الحرة مع تركيا، وشُنَّت حملة لمقاطعة الدراما التركية في التلفزيونات المصرية، ومنعت وكالة الأناضول التركية من تغطية فعاليات القصر الرئاسي.

ونتيجة لسقوط قتلى في فض اعتصام رابعة العدوية تظاهر آلاف الأتراك للاحتجاج على ممارسات الجيش والشرطة في حق المتظاهرين في مصر، وعبّر السفير التركي في القاهرة عوني بوطصالي عن أمله بأن تعود العلاقات لطبيعتها بين أنقرة والقاهرة فقال:" إن أخلص أمانينا هي أن

1) رس، بولنت، وآخرون، التحول التركي تجاه المنطقة العربية، ص44

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نرى مصر تتحرك للأمام في أسرع وقت ممكن تاركة خلفها الاضطرابات الحالية تؤمنها الرؤية المشتركة والاحترام المتبادل بين مواطنيها"[1].

ومع ذلك ظلت العلاقات التركية المصرية على مدى الأيام علاقات تتراوح بين المد والجزر وينتابها التوتر السياسي، وكانت العلاقات تتأثر بشكل كبير بالنظام الحاكم، ويمكن وصف العلاقات بين البلدين بعلاقات رسمية غير قوية، وقد ظلت هكذا حتى ثورة الشعب المصري الحديثة على نظام مبارك، وما تبعها من تسلم الإخوان المسلمين السلطة ثم الإنقلاب عليهم.

د- الإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها حكومة حزب العدالة والتنمية لتطوير علاقتها المصرية .

اتخذت تركيا مجموعة من الإجراءات لتطوير العلاقات الاقتصادية مع مصر ومن تلك الإجراءات تطوير نظرية جديدة للسياسة الخارجية تقوم على الاهتمام بالعمق الإستريتيجي لتركيا والمتمثلة بالدول القريبة لها ومنها مصر، وتصفير المشكلات مع الدول، وبناء علاقات سياسية واقتصادية قائمة على أساس قاعدة الربح للجميع، والقوة الناعمة التي تبقي تركيا دولة المركز لمحيطها[2].

وقد حاولت تركيا تعزيز العلاقات الاقتصادية مع مصر أيام حسني مبارك، فقد زار رئيس الوزراء التركي نجم الدين أربكان مصر عام 1996م لتكوين مجموعة اقتصادية إسلامية تكون مصر أحد أعضائها فتكونت مجموعة الثماني النامية وكانت مصر أحد أعضائها واجتمعت في استنبول عام

1) أبو الريش أشرف، الثابت والمتغير في العلاقات المصرية التركية بعد الإطاحة بحكم الإخوان المسلمين،ص24

2) أوغلو، داود، العمق الإستراتيجي، ص 145

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1997م[1]، وتوجت تلك العلاقات بزيارة الرئيس المصري حسني مبارك لتركيا 2004م، وتطورت على إثرها العلاقات بين الدولتين لكنه يقال " غير أن العلاقات التركية المصرية الواعدة من حيث الشكل تظهر عند التدقيق بها عن قرب أنّها خالية من أيّ جوهر، وبذلك يقع المرء تحت الانطباع القوي بأنّ تركيا دولة على الأطراف بقدر ما هي عامل قلق وغير مريح بالنسبة للشرق الأوسط ولأوروبا كذلك"[2].

وقد تزايدت حركة الصادرات والواردات بين تركيا ومصر في عام 1996م ووصلت صادرات تركيا لمصر إلى 314مليون دولار، كما تزايدت الصادرات المصرية لتركيا بنحو 300./. ([3])

وبدأت العلاقات التركية بالتطور حين بدأ حكم حزب العدالة والتنمية لتركيا عام 2002م، فقد توجهت السياسة الاقتصادية التركية نحو تعزيز العلاقات الاقتصادية مع دول الشرق الأوسط ومنها مصر، واستطاعت تركيا بناء علاقات تجارية متميزة وقد حدثت طفرة في تلك العلاقات " إذ استطاعت تركيا أن تطور العلاقات المصرية التركية بشكل مميز سياسيا واقتصاديا على الرغم من توجس الطرف المصري من خلفية الحزب الإسلامية والتي كانت محورا لحملة هجوم سرعان ما توقفت على الحكومة الجديدة مع بدايات ملامح الارتباط الاقتصادي بين الدولتين مما شجع على تفهم وجود حكومة أردوغان وبداية ارتباطات دعمتها توجهات حكومة نظيف " المصرية[4].

1) أبو الريش أشرف، الثابت والمتغير في العلاقات المصرية التركية بعد الإطاحة بحكم الإخوان المسلمين، مجلة رؤية تركية، مركز ستا للدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تركيا، مج2، عدد2، 2013م، ص21.

2) روبنس، فيليب، تركيا والشرق الأوسط، ص 137.

3) أبو الريش أشرف، الثابت والمتغير في العلاقات المصرية التركية بعد الإطاحة بحكم الإخوان المسلمين، ص21

4) مسار ومستقبل العلاقات المصرية التركية Ar.mideastyouth.com

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولعل "الملمح البارز الذي جذب المصريين للتجربة التركية، أنها تعاملت مع التحديات في ضوء تعظيم مصالحها الاقتصادية والسياسية في إطار أجندة وطنية فضلا عن الخصوصية الإسلامية التي مثلت مرجعية حزب العدالة والتنمية وإن لم يفصح عنها نظريا، ولكنّها كانت بادية من خلال السلوك والممارسة، بترسيخ العدل والحرية، وامتدادا مع الدول العربية والإسلامية"[1].

وقد بدأت عملية التسريع في التعاون الاقتصادي عام 2005م مع توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين، ثم تلتها زيارة أردوغان الى مصر عام 2009م. وفي هذه الفترة شهدت العلاقات التركية تطورا كبيرا في الجوانب الاقتصادية وقد عملت قيادة البلدين السياسية على تنشيط تلك العلاقات منذ عام 2005 م وظلت تلك العلاقات في تصاعد حتى توجت في عام 2010م بزيارة وزير التجارة التركي (نيهاتأورجون) وبصحبته مئة من رجال الأعمال الأتراك وأسست لحقبة من التعاون الاقتصادي واتفاقيات اقتصادية ومنها: اتفاق استخراج النفط الصخري عام 2010م، واتفاق إنشاء مجمع صناعي تركي للأجهزة الكهربائية، وإنشاء منطقة صناعية في السادس من أكتوبر والتي نقلت الصناعات التركية من شرق أوروبا إلى مصر" ثم تلاحقت الأنشطة الاقتصادية والسياسية تباعا ، وقد زادت وتيرة التعاون الاقتصادي بين تركيا ومصر منذ عام 2005 م فقد وقعت تركيا مع مصر اتفاقية اقتصادية رفعت بموجبها القيود عن حركة الأفراد والبضائع بين البلدين، وتطور حجم التبادل التجاري بين البلدين

1) الصاوي، عبد الحافظ. العلاقات الاقتصادية المصرية التركية: الواقع والآمال، 13 مارس/ آذار 2016م، http://www.stgcenter.org

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ليصل إلى 1،1 بليون دولار في عام 2006، ثم ارتفع ليصل إلى 5،1 بليون دولار عام 2007م، وفي عام 2009م بلغت حجم الصادرات التركية لمصر حوالي 2،6 بليون دولار. [1]

وحين قامت الثورة المصرية على نظام مبارك رأت فيها تركيا فرصة أخرى في تطوير علاقتها الاقتصادية والسياسية بالحكام الجدد وقد كانت مهدت أرضية التعاون الاقتصادي، وقد وجدت تركيا مصر مصابة "بضعف سياسي ناتج عن المرحلة الانتقالية وكان فيها حلفاء طبيعيون لهم، فكانت الثورة هي جسر... لتركيا للعبور إلى أفريقيا ومصر"[2].

وقد كان من الواضح أن قيادة حزب العدالة والتنمية قد رات أن ثمة دافع رئيسي لذلك يتمثل في أن تحالفها مع مصر بقيادة نخبة إسلامية منتخبة ديمقراطيا يمكن أن يعيد تشكيل المنطقة بالكامل... وقد انعكس ذلك في الحركة الدبلوماسية والسياسية التركية حيال مصر من حيث المستوى والكثافة في مرحلة ما بعد الثورة[3].

وبعد الثورة ووصول محمد مرسي إلى الحكم تطور التعاون الاقتصادي بين البلدين وتمتنت أطر التعاون فقامت الحكومة التركية ممثلة بأردوغان وحكومة حزب العدالة والتنمية بدعم الاقتصاد المصري ودعم الحكومة المصرية بـ 1 بليون دولار عام 2012م، وقد زار أردوغان مصر واصطحب معه مجموعة من رجال الأعمال الأتراك من أجل فتح مشاريع استثمارية تركية في مصر ووقعوا مجموعة من عقود الاستثمارت التركية بلغت 300 مشروعا، كما أبدت الحكومة التركية دعمها السياسي للثورة

1) مسار ومستقبل العلاقات المصرية التركية، Ar.mideastyouth.com Ar.mideastyouth.com

2) مسار ومستقبل العلاقات المصرية التركية Ar.mideastyouth.com

3) خليل، محمد عبد القادر، حزبا العدالة ومستقبل العلاقات المصرية التركية، مجلة رؤية تركية، مركز ستا للدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تركيا، مج1، ع4، 2012م، ص100.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوليدة بزعامة الإخون المسلمين في مصر[1].كما زار محمد مرسي تركيا وحضر المؤتمر الرابع لحزب العدالة والتنمية وخاطبه،وزارأردوغان مصر مصطحبا وفدا كبيرا من السياسيين والاقتصاديين، وحاول حزب العدالة المصري اقتباس الخبرة من الأتراك فتبادل الحزبان الزيارات وعقدا مجموعة من اللقاءات والشراكات، فقد وقع فرعا الحزبين في إسطنبول والإسكندرية اتفاق شراكة لتبادل الخبرات وتكثيف الزيارات وتعميق التعاون[2].

وكانت زيارة أردوغان لمصر محاولة لدعم النخبة الحاكمة الجديدة في مصر على الصعيدين السياسي والاقتصادي، لكن الزمن الطيب الذي تحسنت فيه العلاقات التركية المصرية لم يدم طويلا،فقد ضخت وسائل الإعلام المصرية كومة من الاتهامات لتركيا، وصورت الأتراك بأنهم عثمانيون جدد يريدون احتلال مصر، وتتابعت عمليات التصعيد، ويبدو أنّ القيادات السياسية المصرية المرافقة لصعود حزب العدالة والتنمية التركي قد رأت أنّ البساط يسحب من تحت أرجلها في كثير من القضايا، وأنّ تحركات تركيا بدأت تلغي الدور المصري في ملفات عدة منها التسوية مع إسرائيل وبين حماس وحركة فتح، وملف غزة وأسطول الحرية ومغادرة أردوغان لدافوس.

"لقد حاول كلا من حزب العدالة والتنمية التركي وحزب الحرية والعدالة المصري تبادل الخبرات بالشأن السياسي والاقتصادي، ووصل الأمر إلى أن أسدى أردوغان النصيحة للأخوان المسلمين

1) Economic relations between turkey and Egypt restricted by political disagreements. www.TurkishThink tank.net. 5 octoober2015

2) خليل، محمد عبد القادر، حزبا العدالة ومستقبل العلاقات المصرية التركية، ص 100

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحاكمين في مصر ببناء المصريين دولة علمانية تأسيسا على أنّ العلمانية هي الطريق الأمثل لحل مشكلات الدولة المصرية الراهنة"[1].

وكان الأتراك يودون أن تثمر علاقاتهم مع السلطة المصرية المنتخبة عن إحداث نقلة نوعية في مصر وتركيا والشرق الأوسط على الصعيدين السياسي والاقتصادي فقد " أعلن داود أوغلو في مقابلة مع صحيفة نيو يورك تايمز في 19 سبتمبر 2011 م أنّ بلاده ستتحالف مع مصر الجديدة لتأسيس محور ديمقراطية جديد في الشرق الأوسط بين الدولتين الأكبر في المنطقة... إن بلاده ترغب في أن تكون مصر دولة قوية جدا من أجل إحداث توازن القوى الإقليمية ولما لهذا من مصلحة لبلاده، وقال: إن محور مصر وتركيا ليس موجها ضد أي من دول المنطقة إنه محور للديمقراطية الحقيقية مكون من أكبر دولتين في منطقة الشرق الأوسط وسيمتد من الشمال إلى الجنوب ومن البحر الأسود إلى وادي النيل في السودان"[2] وقد كانت تركيا ترى في مصر تعويضا لخسارة أنقرة في دول الجوار العراق وسوريا وما فيهما من اضطرابات مستمرة وتحالفهما مع إيران، وهي ترى في مصر بوابة تعبر من خلالها إلى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

تطورت العلاقات العسكرية بين مصر وتركيا في ما بين عامي 2010 –2012م وتبادل الجيشان بعض الخبرات عن طريق المناورات العسكرية، كما تعاقدت مصر مع تركيا على شراء عدد من الطائرات دون طيار، وعلى الصعيد الاقتصادي زاد حجم التبادل التجاري ونشأت عدد من الجمعيات الأهلية لرجال الأعمال المصرية على غرار جمعية موسياد التركية. وتعكس زيارة رئيس

1) أردوغان،رجب طيب، برنامج المقابلة، علي الظفيري، قناة الجزيرة البث الحي، 2016/11/3م، الجزء الأول.

2) خليل، محمد عبد القادر، حزبا العدالة ومستقبل العلاقات المصرية التركية، ص105

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوزراء التركي إلى مصر 2011 م وبرفقته 280 رجل أعمال رغبة كل من مصر وتركيا في تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين، ونتجت اجتماعاتهم عن مزيد من الاستثمارات في مصر. وتوقع الخبراء الاقتصاديون أن ترتفع حجم المبادلات التجارية بين الدولتين إلى 5 مليارات دولار في عام 2012 م، وإلى 10 مليارات دولار بحلول 2015م،

وقد شهدت الفترة 2011 م وما بعدها حركة تجارية نشطة بين البلدين صدرت فيها تركيا لمصر حديد التسليح والكيماويات والمنسوجات والسيارات والسلع الكهربائية، واستوردت من مصر السماد والرمال والكيماويات والملابس الجاهزة والملح والبولي إيثلين، والجدول التالي يوضح حركة الصادرات والواردات.

والجدول التالي يبين حجم الميزان التجاري بين تركيا ومصر بالمليون دولار جدول (رقم7)

البيان	2011	2012	2013	2014	2015
الصادرات التركية لمصر	2759	3679	3200	3297	3129
النسبة من إجمالي صادرات تركيا	./.2	./.2.4	./.2.1	./.2.1	./.2.2
الواردات التركية من مصر	1382	1342	1628	1434	1215
النسبة من إجمالي واردات تركيا	./.0.57	./.0.56	./.0.64	./.0.59	./.0.58
إجمالي التبادل التجاري	4141	5021	4828	4731	4344
رصيد الميزان التجاري	1377	3237	1572	1863	1914

المصدر: الصاوي، عبد الحافظ. العلاقات الاقتصادية المصرية التركية: الواقع والآمال. انظر الموقع (http://www.stgcenter.org)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالتدقيق في الجدول يتبين عدة أمور منها أنّ حركة الصادرات والواردات بلغت أعلى نسبة لها في عام 2012 م فقد وصلت 5،02 مليار دولار، ويبدو أنّ هذا التراجع يرتبط بالانقلاب العسكري على حكومة الإخوان المسلمين، كما يبرز عام 2012 م كأفضل عام للصادرات التركية إلى مصر إذ بلغت 2،4 مقارنة بعام 2011م والأعوام التي تلت 2012م، وهي نسبة متدنية بشكل عام، أما الواردات التركية من مصر فمتصاعدة بلغت أوجها 1،6 مليار دولار في عام 2013م، لكنها تراجعت بعد ذلك بسبب الخلاف السياسي بين مصر وتركيا،وعجز إمدادات الطاقة، وصعوبة الحصول على العملات الصعبة. كما أنّ واردات تركيا من مصر لم تتجاوز 1% من إجمالي الواردات وذلك لطبيعة الصادرات المصرية المنافسة للمنتجات التركية.

ويبدو أنّ التبادل التجاري بين تركيا ومصر يتأثر بعدة عوامل منها:

1- الوضع السياسي القلق في مصر بعد الانقلاب

2- الأزمة الاقتصادية في مصر وما يرافقها من مشكلات في تحصيل العملات الصعبة.

3- الدور الإعلامي الذي يمارسه أنصار السلطة الجديدة في مصر، والدعاية ضد المنتجات التركية لعدم تأييدهم إجراءات حكومة السيسي.

4- كذلك إلغاء مصر اتفاقية تجارة الترانزيت، وفرض الضرائب على السلع التركية المنافسة للسلعة المحلية[1].

1) الصاوي، عبد الحافظ. العلاقات الاقتصادية المصرية التركية: الواقع والآمال http://www.stgcenter.org

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5- صعود شركات خليجية منافسة للشركات التركية وخاصة الشركات الإمارتية التي تسعى إلى إبعاد تركيا عن مصر ؛ بسبب رغبتها بأن لا يتصاعد مع التعاون التجاري عودة التيار الإسلامي إلى الحياة من جديد إضافة إلى الاستئثار بالسوق.

6- لكنّ التبادل التجاري بين الدولتين مستمر وفي تصاعد إنطلاقاً من مبدأ عدم إخضاع الاقتصاد للسياسة، فقد بلغ الاستثمار التركي في مصر نهاية عام 2015م إلى 5مليارات دولار، وحجم التبادل التجاري للعام نفسه 4 مليارات و176مليون دولا، وبلغ حجم الواردات المصرية من تركيا في النصف الأول من العام نفسه 1,5 مليار دولار[1].

وتشير البيانات الإحصائية التي نشرها الصاوي في بحثه حول العلاقات الاقتصادية بين تركيا ومصر إلى عدة أمور منها:

1- إنّ الاستثمارات التركية في مصر كبيرة مقارنة باستثمارات مصر في تركيا، وإن معظمها توجه إلى القطاع الصناعي والسياحة والخدمات والزراعة.

2- إنّ الاستثمارات بلغت أوجها بين عامي 2012- 2013م لكنه بعد ذلك مال إلى الانحدار التدريجي لكنّه أفضل من السنوات السابقة لعام 2002م.

3- الاستثمارات التركية في مصر لا يمكن للاختلاف السياسي بين الدولتين أن يلغيها لتوجهها نحو الصناعة والخدمات فهي تشغل مجموعة لا بأس بها من العمال المصريين،والقرار السياسي سيتأثر بذلك.

1) رجال أعمال أتراك يبحثون في مصر فرص الاستثمار وزيادة التجارة، جريدة القدس العربي، 5شباط 2018م.1

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- هناك احتمال كبير أن تتأثر الاستثمارات التركية في مصر بعوامل مصرية عدة منها الضخ الإعلامي الناتج عن مطالبة تركيا بتسوية الحكومة المصرية أمورها مع الإسلاميين المعتقلين، وتراجع وتيرة الاقتصاد المصري، والطلب المتزايد على العملة الأجنبية، واحتمال انتشار الفساد في المعاملات الرسمية الجمركية والإدارية الأخرى.

5- المنافسة الشديدة التي تبديها دولة الإمارات العربية المتحدة والسعودية للاستثمارات التركية في مصر، وارتفاع كلفة الطاقة في مصر وزيادة الطلب عليها مما قد يعيق توسع القطاع الصناعي.

6- استمرار القلاقل الأمنية في سيناء وما تبعه من انخفاض في قيمة الجنيه المصري وتهاوي البنية التحتية بسبب ارتفاع كلفة الصيانة وعدم توفر المال اللازم لها.

7- تأثر القطاع السياحي في البلدين بالمشاكل الأمنية التي عصفت بمصر بعد الثورة، ولا تأثير للمصريين في السياحة التركية.

8- من المتوقع أن تبذل حكومتا الدولتين مزيدا من الجهد من أجل استعادة الثقة بينهما لمصلحة الشعبين، وقد تساعد عملية التنافس الخليجي الإيراني في ذلك، مع أن الظاهر للعيان هو أنّ هناك توجه من الحكومة المصرية باتجاه روسيا وإيران.

9- يتهم أنصار السيسي حكومة الإخوان بالانحناء لتركيا وقد تجلى ذلك في أحداث غزة عام 2012م، وفي رؤية مصر للثورة السورية ضد نظام بشار الأسد، في حين كان الأمر أيام الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك يتجلى في قبول تركيا كطرف جديد بالمسألة الإقليمية يسعى للتوافق مع

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مصر، ففي مباحثات أردوغان مع حسني مبارك في شرم الشيخ لم يؤثر القرارا التركي على القرار المصري بشأن غزة، في حين يزعم معارضي مرسي أنه انحنى لمطالب تركيا بشأن غزة.

10- يحرص الأتراك على الإشادة بالعلاقات التركية المصرية، يقول داود أغلو: " إنه عند النظر إلى التاريخ نجد أنه كان هناك تعاون بين تركيا ومصر، وبالنسبة لتركيا فإن مصر قائدة في العالم العربي، والعلاقات بين البلدين تتسم بالديناميكية خاصة... أن علاقة تركيا بالعالم العربي تكاملية وليست تنافسية، ويجب أن يكون هناك تعاون قوي بين الجانبين حسبما يفرضه التاريخ والجغرافيا "[1].

ويبدو أنّ علاقات تركيا بمصر اقتصاديا قد تصاعدت مع حكومة فتحي قنديل فقد تابعت الحكومة المصرية الجديدة ما بدأته حكومة نظيف من تعاون اقتصادي وأتمت سلسلة من المشروعات الاقتصادية ومنها اتفاقية الخدمات المشتركة بين البلدين لأوروبا في فبراير /شباط 2013م، واتفاقيتي النقل البحري والسكك الحديدية في 12يونيو/ تموز 2013م واتفاقيات أخرى في مجال الجمارك والموانئ وإدارتها وتطوير المناطق الحضرية التي وقعت عام 2013م.

وقد راهنت تركيا على عدد من الإجراءات في زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل ومنها اتفاقية التجارة الحرة لتشغيل ثلاث خطوط ملاحية بين موانئ البلدين لرفع حجم التبادل التجاري من 20./. إلى 30./. وكذلك تنشيط القطاع السياحي بين البلدين، وكذلك نقل الخبرة التركية في مجال السياسات النقدية ودعم فرص الاستثمار بين البلدين، ووقعت بين البلدين العديد من الاتفاقات غطت مختلف أوجه التعاون بين البلدين، ويشير السفير المصري في تركيا إلى أن تركيا ترغب في زيادة حجم

1) غزالي،عبد الحميد، الاسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا ظلال الثورة الصامتة، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2007م، ص79

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستثمار بين تركيا ومصر وتطوير المناشط الاقتصادية " انطلاقا من تقدير سياسي تركي يرى أنّ تعظيم العلاقات المشتركة بين البلدين سيدعم الحضور التركي في منطقة الشرق الاوسط، وأن الرؤية التركية لدور مصر الإقليمي في المنطقة بعد ثورة 25 يناير تشير إلى أنّها قد تكون الدولة المحورية في المنطقة خلال سنوات معدودة بما يدفع بضرورة توثيق العلاقات معها على كافة المستويات "[1].

"فقد مثّل عام 2012 أفضل معدلات الأداء للصادرات التركية لمصر بمعدل بلغ 3.6 مليارات دولار، وأخذ هذا المعدل في التراجع على مدار الأعوام 2013 و2014 و2015، ليصل في عام 2015 إلى 3.1 مليارات دولار، ولكن يلاحظ أنه، رغم هذا الانحدار، لم يتراجع إلى معدلات أداء عام 2011، حيث كانت الصادرات التركية لمصر بحدود 2.7 مليار دولار"[2] ويلاحظ أن الواردات التركية من مصر في عام 2015 هي الأقل بين السنوات الخمس محل البحث، حيث بلغت 1.2 مليار دولار، في حين كانت في عام 2011 بحدود 1.3 مليار دولار، بينما كانت الواردات التركية من مصر في أفضل حالاتها في عام 2013 بنحو 1.6 مليار دولار"[3].

وخلاصة الأمر أنّ العلاقات الاقتصادية التركية المصرية توصف بأنّها ضعيفة طيلة فترات الحكم المصري الحديث، ففي عهد عبد الناصر كانت العلاقات الاقتصادية معدومة بسبب التأزم المستمر في العلاقات السياسية، وفي عهد السادات لم تتطور العلاقات الاقتصادية بشكل فاعل واكتفى البلدان بتطوير العلاقات الرسمية والدبلوماسية، غير أنّ بدايات العلاقات الاقتصادية بدأت بعهد حسني مبارك ونمت إلى حد ما بعقد مجموعة من الاتفاقيات التجارية لكن وتيرتها ظلت ضعيفة أيضا إلى أن جاءت

1) خليل، محمد عبد القادر، حزبا العدالة ومستقبل العلاقات المصرية التركية، ص108

2) مصر وتركيا الشأن الاقتصادي على عكس المتوقع، 5\9\2017م، http://idraksy.net

3)، مصر وتركيا الشأن الاقتصادي على عكس المتوقع، 5\9\2017م، http://idraksy.net

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حكومة العدالة والتنمية، ولقد ارتبط تطورها برغبة الجانب التركي في تطويرها بفعل رغبة أربكان في تطوير منظومة إسلامية اقتصادية، ثم رغبة حكومة حزب العدالة والتنمية في الانفتاح على العالم العربي وتطوير التبادل التجاري معها فيما عرف في السياسة الخارجية التركية بالعمق الإستراتيجي وتصفير المشكلات والقوة الناعمة، لكنّ حجم التبادل التجاري لم يشهد انتعاشا إلا بعد عام 2003م، فقد شهدت العلاقات طفرة في مستوى العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وعقدت اتفاقيات تجارية رفعت مستوى التبادل التجاري إلى مليارات الدولارات، وترسخت مصالح اقتصادية بين البلدين.

على أنّ هناك طفرة حدثت للعلاقات الاقتصادية بعد أن تسلّم الإخوان المسامون السلطة في مصر، إذ دفع الطرفان نحو تطويرها وتبودلت الزيارات بين السياسيين ورجال الأعمال، وبدأت نقلة حقيقية في تطوير أدوات التعاون الاقتصادي وتبادل الاستثمار وتقديم الدعم للاقتصاد المصري، إذ ضخت الحكومة التركية مبلغ مليار دولارلصالح الحكومة المصرية، لكن الأحداث التي تبعت ذلك وأنهت حكم الإخوان، وموقف تركيا منها، أعاد منظومة التعاون الاقتصادي إلى الوراءوبدأت تتراجع متأثرة بالأزمة السياسية بين البلدين.

ومع ذلك فالعلاقات التجارية بين الدولتين كانت موجودة قبل حكم الإخوان المسلمين في مصر والذي كان يدفع بها رغبة تركيا في بناء علاقات اقتصادية مع مصر وهم يدفعون لتطويرها بعد زوالحكم الإخوان في مصر فلم تنقطع العلاقات الاقتصادية بين البلدين بل إن هناك حرص من اقتصاديي الدولتين على بقائها وتطويرها وتجاوز العقبات السياسية الماثلة لأسباب عدة:

1- لا ترغب تركيا في خسارة مصر، بل تريد تنميتها خصوصا الملاحة البحرية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- حاجة مصر لتركيا في ظل الأزمات الاقتصادية التي تعصف بها لم تنته، والمهددات الدولية التي تواجهها الدولتان كالتنظيمات الإرهابية والأزمة السورية تدعوهما للتعاون لحلها

3- هناك مجموعة من القواسم المشتركة بين الدولتين كاشتراكهما في مجموعة من المنظمات الدولية كالتحالف الدولي لمكافحة الإرهاب والتحالف الإسلامي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) يصب في خط التعاون الاقتصادي والسياسي[1].

4- حاجة الدولتين لتطوير مشاريعهما الاقتصادية في ظل التوتر المستمر الذي تشهده منطقة الشرق الأوسط يصب في مصلحة البلدين.

5- أصبحت تركيا ومصر كبلدي جوار بفضل رحلات الرورو والتي تستغرق 20 ساعة فقط حب الاتفاقية الثنائية الموقعة 2012م[2].

6- إن تركيا مستفيدة اقتصاديا في تطوير علاقاتها بمصر لأنها تستفيد من الأتفاقيات التجارية التي بنتها مصر مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية والسوق العربية، فإن الأتراك استفادوا من توقيع مصر اتفاقية (الكويز)، مع إسرائيل وأمريكا حيث دخلوا السوق المصرية منذ عام 2005- 2006، من خلال حوالى 180 مصنعًا انتقلوا للعمل فى الصناعة للاستفادة من (الكويز) ودخول السوق الأمريكية بدون جمارك، لصعوبة تصديرها مباشرة من تركيا إلى السوق الأمريكية الضخمة التى تستورد ملابس بـ 60 مليار دولار سنويًا، لهذا جاءوا لمصر بعد توقيع الكويز، ونجحوا فى التصدير لأمريكا، وتعود

1) الحاج، سعيد، محددات السياسة الخارجية التركية إزاء مصر، ص15

2)اقتصاد تركيا www.marefa.org

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأرباح إلى تركيا بخلاف استيراد القماش والغزل والخامات المطلوبة، وكل مستلزمات الإنتاج من تركيا[1].

7- إن مواقف الساسة الأتراك بدأت تلين تجاه القيادة الجديدة في مصر، ودليل ذلك إدانة تركيا للأعمال الإرهابية في مصر، وتخفيف لهجة النقد للرئيس المصري السيسي.

ويبدو أنّ المواقف السياسية التركية بدأت بالعمل على بث الدفء بين الدولتين خاصة بعد أن رأت النجاحات السياسية التي حققها السيسي، وعدم قدرة المعارضة عن تطوير نفسها والضغط باتجاه نيل حقوقها، ولعل موقف تركيا المندد بالهجمات الأرهابية التي تطال الوجود المصري في سيناء خير دليل على ذلك.

إضافة إلى رغبة رجال الأعمال في زيادة التعاون الاقتصادي بين البلدين فقد شارك 700 من رجال الأعمال الأتراك في ملتقى مصر الثالث للاستثمار، وطلب منهم وزير الصناعة المصري المساهمة في صناعة السيارات في مصر، وقد استضافت كل من تركيا ومصر في عام 2016م في شهري تشرين وكانون الثاني مؤتمرين لرجال الأعمال في الدولتين ووقعت اتفاقيات تجارية بقيمة 51 مليون دولار،كما زاد حجم التبادل التجاري ليصل إلى4،167 مليار دولار عام 2016م. مقابل 4،341 عام 2015م[2].

معوقات إعادة العلاقات الاقتصادية والسياسية مع مصر

أما معوقات إعادة العلاقات الاقتصادية والسياسية التركية إلى ما كانت عليه

1) ارتفاع حجم التبادل التجاري والاستثمار المباشر بين مصر وتركيا لـ 7.5 مليار دولار http://www.youm7.com.

1) مؤتمر هيا نصنع معا يجمع بين رجال أعمال أتراك ومصريين،28 تشرين أول 2017م، ahvalnews.com/ar2

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- المطالب السياسية التي تود تركيا أن يفعلها النظام المصري كالديمقراطية وحقوق الإنسان والإفراج عن السجناء السياسيين

2- الضخ الإعلامي المصري المضاد للتطبيع بين الدولتين، وموقف الرئيس التركي الشخصي من الرئيس المصري، ومعارضة أنصار حزب العدالة ولتنمية للتصالح مع نظام السيسي.

3- غياب إجراءات فاعلة لبناء الثقة بين الدولتين، باستثناء لقاءات اقتصادية متدنية المستوى عقدت في كلا البلدين، وحاجة تركيا لجهد دبلوماسي داخل مصر يبرزها كوسيط للمصالحة بين النظام المصري ومعارضية الإسلاميين يحفظ ماء وجهها ولا يظهرها كأنها انهزمت في ميدان المحافظة على مبادئها، ثم الأزمة الاقتصادية التي تمر بها مصر لا يشجع تركيا على إعادة علاقاته بنظام تتهمه بالخيانة وتعطيل الديمقراطية واقتراف جرائم بحق جزء من شرائح شعبه[1].

وبعد الانقلاب على مرسي تراجعت العلاقات السياسية بين مصر وتركيا بشكل حاد وذلك لأسباب عدة منها اتهام رئيس الجمهورية المصري الجديد السيسي لتركيا بتدخلها بالشأن المصري ؛ وذلك بمساندتها للحكومة المقالة ورئيس الجمهورية السابق وللإخوان المسلمين الذين تم اعتقالهم، أما العلاقات الاقتصادية فيبدو أنها لا زالت لكنها ليست على الزخم الذي اكتسبته من عام 2005- 2013م، فـ " العلاقات التجارية بين البلدين محفوظة من الصدام السياسي فكلا رجال أعمال تركيا واقتصاد مصر لا تسمح ظروف أحدهما بأن تمس تلك الأموال[2]".

1) الحاج، سعيد، محددات السياسة الخارجية التركية إزاء مصر،ص 16-17

2) مسار ومستقبل العلاقات المصرية التركيةAr.mideastyouth.com

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث: العلاقات الاقتصادية التركية التونسية في عهد حزب العدالة والتنمية وأثر التوجهات الإسلاميه فيها

أ- العلاقات السياسية التركية التونسية

يبدو أن الإصلاحيين في تونس واسطنبول في نهاية الحكم العثماني قد تطلعوا إلى وقف الانهيار الاقتصادي للدولة عن طريق وقف الاقتراض الخارجي،والابتعاد عن البذخ في الإنفاق الحكومي، والقيام بإصلاحات دستورية تقيد سلطة القائد السياسي، وإشراك المتنورين في المجتمع في إدارة الدولة عن طريق البرلمان.

وقد أغرت النجاحات التي حققها حزب العدالة والتنمية التركي في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتطويره لأدوات المجتمع التركي الإنتاجية وتسويقها وتوافقها مع العلمانية، في جعل الخطاب السياسي الديني في المشرق العربي والإسلامي ينبهر بخطاب حزب العدالة والتنمية التركي ويتجه نحو الاحتذاء بالنموذج التركي نتيجة لما حققه ذاك النموذج من نجاحات باهرة على مختلف الأصعدة وخاصة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، فالتجربة التركية تشدّ " إليها الأنظار سواء من الدارسين أو من الراغبين في اتخاذها دليلا على قدرة الإسلام السياسي على إنتاج رؤية عصرية لتدبير الشأن العام... ويبدو أنّ للإسلام السياسي في تركيا ما يجعله متميزا من غيره خطابا وفكرا وسلوكا، وقد يكون التعامل الإيجابي معه إقليميا ودوليا عائدا إلى ذلك كله... وما يلفت

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النظر في هذا الشأن وعلى نحو خاص، هو أن أحزابا وحركات دينية في دول مثل تونس والأردن والمغرب أصبحت شديدة الميل إلى اتخاذه أنموذجا للاقتباس "[1].

وتحاول حكومة تركيا الحالية ممثلة برجب طيب أردوغان وزعمائها الآخرين استغلال الأنشطة الدبلوماسية لإظهار التعاطف مع القضايا العربية والتكلم في قضاياهم وإبرازها في المحافل الدولية، والاقتراب من وجدان الشعوب العربية للترويج لاعتبار تجربة حزب العدالة والتنمية التركي تجربة رائدة، يقول أردوغان: إن تجربة حزبه في الحكم يمكن أن تكون مصدر إلهام [2].

والتجربة العلمانية التي فرضها بورقيبة على الشعب التونسي ربما تماثل التجربة التي فرضت على الشعب التركي بعد الحرب العالمية الأولى، لكنّ نظرة الشعبين إلى هذه التجربة مختلفة، إذ يُتَّهم بورقيبة بالتغريب الحضاري لمجتمعه، واستجلاب مشروع حضاري غربي وفرضه من الخارج، مع العلم بأنّ كمال أتاتورك فرض العلمانية على مجتمع مسلم، لكنّ العديد من شرائح الشعب التركي استوعب قيم العلمانية والعلمنة وحاول تطبيقها باعتبارها خيارا حضاريا تقدميا سيلحق تركيا بالدول الأوروبية المتقدمة وقد " كانت العلاقة بين الدين والدولة في تركيا تديرها مؤسسات أنشئت لمراقبة جميع الأنشطة الدينية المتعلقة بالإسلام، بما يقصي الناحية الدينية من الثقافة التركية ويحيلها إلى المجال الخاص"[3] وكانت علمنة تركيا لها آثار مؤكدة في الحياة.

1) مولى، علي الصالح، أي إمكانية لإنتاج إسلامويةمتونسة ؟،مجلة تبين للدراسات الفكرية والثقافية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،مجلد 3، ع12، قطر، 2015، ص64.

2) مولى، علي الصالح، أي إمكانية لإنتاج إسلامويةمتونسة ؟، ص65.

3) تورللي، ستيفانو ماريا، نموذج حزب العدالة والتنمية التركي وحزب حركة النهضة التونسي: من التقارب إلى المنافسة، مجلة رؤية تركية، مركز ستا للدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تركيا، مجلد 1، عدد3، 2012م، ص7

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكانت تركيا منفتحة على الآخر ومنحت شعبها شيئا من الحرية في التعبير عن آرائهم في ظل احترام الكمالية التركية، ومع رفضها للأحزاب والحركات الدينية ومحاولتها التضييق عليها،وعدم تعبيد الطريق لها للحديث في الشأن العام غير أنّ أجواء الديمقراطية التي أضفاها عدنان مندريسوتورغوتأوزال على الحياة التركية، قد تركت هامشا معقولا يسمح للحركات والأحزاب السياسية ذات التوجهات الدينية بالعمل، وجعلها رقما فاعلا في بعض الأوقات،وجزءا من المشهد السياسي إلى أن أصبحت هي الفاعل السياسي الأساسي بفوز حزب العدالة والتنمية وتشكيله الحكومة منذ 2002م. غير أنّ تونس كانت تشدد الخناق على أي حركة سياسية ذات مرجعية إسلامية، وتزج بقادة تلك الحركات بالسجن أو تلجئهم إلى المنفى الاختياري، يستثنى من ذلك السنة والنصف الأولى من بداية حكم زين العابدين.

ب- محددات العلاقات التركية التونسية وأثر حركة النهضة فيها

1- تنظر تركيا إلى تونس باعتبارها البوابة التي تهيئ لها العبور إلى إفريقيا، ذلك أن تونس تتمتع بموقع متميز بقربه من أوروبا وانفتاحه على إفريقيا.

2- تنظر الحكومة التونسية إلى تركيا على أنّها قوة اقتصادية جديدة ناهضة قد تسهم في مساعدتها من الناحيتين الاقتصادية والعسكرية.

3- ترى تونس أنّ التجربة الناجحة التي مزجت بين العلمانية والتوجه الإسلامي السياسي واستطاعت تحقيق نجاحات اقتصادية واجتماعية قد تسهم في تلبية حاجة تونسية ونموذج سياسي اقتصادي يقتبس منه.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- إنّ ما يربط بين البلدين كبير جدا وممتد عبر التاريخ والحضارة المشتركة بين الشعبين ومنها تشابه الرايتين.

5- العلاقات الاقتصادية بين البلدين تمتد إلى ما قبل الثورة التونسية وقد أثرت على موقف تركيا من الثورة في بداية انطلاقها.

6- يرى الغنوشي أنّ النجاح التركي في التنمية الاقتصادية والسياسية ثمرة من ثمرات التبادلية التنظيرية ليصل إلى القول بأنّ تجربة النهضة التونسية تسهم في إنتاج إسلام سياسي لا يكتفي بالتنظير والاستنساخ بل إسلام منتج قادر على الإسهام في إدارة تونس وتطويرها اقتصاديا وفكريا واجتماعيا.إذ يقول " إنّ نجاح هذه التجربة، بقدر ما يقدم من دعم معنوي للقوى الديمقراطية، على اختلاف مرجعياتها يغري بالاتباع، بقدر ما يمثل خطرا مخيفا على قوى التطرف "([1]) وفي سياق اعتزازه بفوز حزب العدالة والتنمية عام 2006 يقول" إنهم الطموح لمواجهة التحديات الكبرى التي تواجهها تركيا والعالم الإسلامي، واستجابة تتشكل من مزيج مركب بين الإسلام والحداثة... بين الإسلام والديمقراطية "[(2)].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ج- حركات الإسلام السياسي في تونس وتوجهاتها السياسية

منذ اختيار الحبيب بورقيبة ليكون زعيما لتونس بعد الاستقلال عن فرنسا وإلغاء الملكية وإعلان الجمهورية في 25 يوليو 1957م، كانت علاقته بالتوجهات الفكرية الإسلامية محط تساؤل يثير الجدل

1) الغنوشي، راشد. ما حقيقة مشروع حزب العدالة والتنمية التركي؟، مجلة الفرقان، المغرب، عدد 54، 2006م، ص20.

2) الغنوشي، راشد. ما حقيقة مشروع حزب العدالة والتنمية التركي؟،ص22

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتوتر، وقد بدأ الصراع بين بورقيبة وبين خصومه السياسيين منذ إعلانه عن إصلاحاته السياسية ومنها إغلاق مؤسسة الزيتونة الإسلامية التي كانت سندا لخصمه السياسي بن يوسف([1])، وقد طفا التوتر على السطح بين التوجه الإسلامي وبورقيبة بعد محاولة الانقلاب 1962م، ويبدو أنّ الإجراءات الناتجة عن قانون الأحوال الشخصية كان قرأه هؤلاء قراءة معادية لفكرهم ومنها قانون الحجاب، وإلغاء المحاكم الشرعية، وحظر التعليم الشرعي، ومنع حلقات التعليم داخل المساجد[(2)].

ومع ذلك تأخر بروز توجهات سياسية إسلامية منظمة إلى عام 1970 م ومنها: جماعة الدعوة والتبليغ، التي وصلت تونس في سبعينيات القرن الماضي بتأثير من بعض المهاجرين إلى أوروبا[(3)]، ومنها أيضا حزب التحرير الإسلامي، وهناك حركة شيعية صغيرة تعود في جذورها إلى العصر الفاطمي لكن المرجح أنّها برزت بعد الثورة الإيرانية 1979م[(4)]، وهناك تيار سلفي نسبت إليه بعض العمليات الإرهابية أيام زين العابدين بن علي، ولا زال موجودا بتياريه الدعوي والجهادي في المساجد والحياة الاجتماعية، لكنّ الحركة الإسلامية الفاعلة في الحياة السياسية هي حركة النهضة التونسية التي بدأت سلفية ثم تطورت تجربتها السياسية ونضجت عبر السنين، وتتهم بأنّها تخلت عن العقيدة من أجل السياسة عند السلفيين " وقد خرج من صلب حركة النهضة تيار فكري سمى نفسه بالإسلاميين

1) السرحاني، راغب. قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011 م، القاهرة، أقلام للنشر، ط2011،2م، ص39

2) السرحاني، راغب. قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011 م، ص44.

3) إبراهيم، حسنين توفيق وآخرون، حركات الإسلام السياسي والسلطة في العالم العربي، مركز الإمارات للدرسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2014م، ص299.

4) ينظر إبراهيم، حسنين توفيق وآخرون، حركات الإسلام السياسي والسلطة في العالم العربي، ص 300، 301.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التقدميين، وطرح فكرا أقرب إلى اليسار الثقافي من خلال مشروع لتحديث النص الديني بقراءة مقاصدية غير نقلية، لكن التيار ذاب في الحياة اليومية وبقي مجلته محفوظة في الأرشيف الوطني"[1].

وقد أسس " راشد الغنوشي وعبد الفتاح مورو ما عرف في تونس بالجماعة الإسلامية التي كانت امتدادا طبيعيا... لحركة الإخوان المسلمين[2]" ومع أنّها كانت تؤمن بطروحات مؤسس حركة الإخوان في مصر عند تأسيسها غير أنّها أزاحت جانبا موقفه من الديمقراطية،ومن دور الأحزاب السياسية لتتبنى موقف حسن الترابي،في شرعية الأحزاب السياسية ومن ضمنها الحزب الشيوعي في مجتمع مسلم[3]، وقد قال الغنوشي في وثيقة إعلان ميلاد الاتجاه الإسلامي " مثل البيان التأسيسي أول وثيقة إسلامية حديثة على صعيد الحركة الإسلامية، وبالخصوص في العالم العربي، وثيقة تتبنى بوضوح وحسم الخيار الديمقراطي دون تلعثم ولا استثناء ولا تردد وترفض مطلقا العنف سبيلا للتغيير وتعلن... المناصرة لحقوق المرأة"[4]، ولعل من أهم مبادئ حركة النهضة الأساسية "تكريس مبدأ سيادة الشعب عبر بناء الدولة الديمقراطية، المدنية، العادلة والعمل على تحقيق المساواة بين المواطنين وتطوير بنى المجتمع المدني وتحرير آلياته"[5].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

1) العلوي، نور الدين. تجربة الإسلام السياسي في المغرب العربي: المغرب وتونس أنموذجا، مجلة رؤية التركية، مركز ستا للدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تركيا، مجلد4، عدد 1، 2015م، ص 123.

2) السرحاني، راغب. قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011 م،ص56.

3) الزعل، عبد القادر. الاستراتيجية الجديدة لحركة الاتجاه الإسلامي: مناورة أم تعبير عن الثقافة السياسية التونسية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية: الدين في المجتمع العربي - الجمعية العربية لعلم الاجتماع، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، مصر، 1989م، ص139.

4) مولى، علي الصالح. أي إمكانية لإنتاج إسلامية متونسة، ص67

5) النظام الأساسي لحركة النهضة، المقر في 20 -21 أيار، 2016م .www.ennahdha.tn

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد التزمت حركة الاتجاه الإسلامي التونسية سلف النهضة منذ تأسيسها بالسلمية في منهجها السياسي ومنذ إعلانها " الدخول إلى حلبة السياسة باعتبارها حزبا سياسيا التزمت التزاما كاملا بكل مقتضيات العمل الديموقراطي والقبول بحكم صناديق الاقتراع ولو أفرزت خصومها الشيوعيين تؤصل هذا النهج وتخرجه على أصول الإسلام وقيمه وتراثه"[1].

ج- الإجراءات التي اتخذتها حكومة إئتلاف حزب النهضة التونسي الاقتصادية

أتت الثورة بحركة النهضة إلى الحكم فدخلت السلطة وهي غير مستعدة ولا تملك برنامجا اقتصاديا واضحا نتيجة الإقصاء المستمر والملاحقة واعتقاد بعض منظريها أن هناك تجربة اقتصادية يمكن أن تساعد في النجاح، فقد كانت تكتفي بتوجيه النقد والاحتجاج على الأداء الاقتصادي في المرحلة السابقة، لقد وجدت نفسها في المرحلة الانتقالية أمام معضلات اقتصادية يصعب حلها فـ " القاعدة في هذا المجال أنّ كل حزب أو حكومة يعجزان عن إنعاش الدورة الاقتصادية، وعن توفير قدر أعلى من وظائف العمل خاصة للشباب، ويتخذان إجراءات غير شعبية إضافة إلى عدم وضع برامج سريعة تحقق القدر الكافي الأدنى من النهوض بالخدمات الأساسية في المناطق الفقيرة والمهمشة فإن هذا الحزب أو تلك الحكومة سيكونان عرضة لنقد عاصف من قبل الجماهير غير المستعدة لسماع مختلف التبريرات حتى لو كان بعضها سائغا[2].

1) أسماء، قطاف تمام. دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية، حركة النهضة التونسية أنموذجا، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر،الجزائر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012- 2013م، ص 121.

2) الجورشني، صلاح الدين. حركة النهضة في قلب الإعصار، ص130

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ورثت حكومة إئتلاف النهضة والأحزاب الأخرى وضعا اقتصاديا متدهورا من آثار سياسات النظام السابق، فقد " أقرّ البنك المركزي التونسي بتفاقم العجز التجاري خلال عام 2012م وبتراجع الموجودات الصافية من النقد الأجنبي موضحا أنّ حالة عدم الاستقرار التي تعانيها البلاد أسهمت في تقلص مستوى الموجودات الصافية من النقد الأجنبي إلى حدود لم تعرفها من قبل"[1]، وقد سادت تلك المرحلة شيئا من الخوف والارتباك " وعزز ذلك الشعور بالارتباك تراجع الأداء الاقتصادي للبلاد وانخفاض نسبة النمو الى 2،2- تحت الصفر، وتصاعد موجة الاحتجاج المنظم أو الفوضوي على أساس خلفيات مطلبية متعددة متعلقة بالتنمية والتشغيل [2]،وعدم وجود بدائل اقتصادية سريعة النتائج لدى الحكومات الثلاث التي تعاقبت على تونس في سنة واحدة.

حاولت حكومة النهضة إيجاد بدائل اقتصادية فاصطدمت بأن أدوات الاقتصاد الإسلامي ضامرة واضطرت إلى " أن تتأثر بالتوجهات الليبرالية الرائجة حاليا على الصعيد الدولي والتي لا تخرج عن أدبيات البنك الدولي وبقية المؤسسات الكبرى للنظام الرأسمالي، وهي التوجهات التي اتبعتها الحكومات السابقة وأسهمت بشكل رئيسي في فشل محاولات التنمية في الوطن العربي وبغيره من مناطق العالم"[3].

أما ملف الفساد فقد حاولت النهضة تعيين مسؤولين من أعضائها لم يعرف عنهم الفساد المالي، وعلى الرغم من إيجابية هذه الخطوة غير أنّ جهود حكومة الإئتلاف في فتح ملفات الفساد لم تنجح نجاحا كاملا لأسباب منها:

1) محمد، هيفاء أحمد. المرحلة الانتقالية في ظل وصول الإسلاميين للسلطة في تونس، ص88

2) الجمعاوي، أنور. الإسلاميون في تونس وتحديات البناء السياسي والاقتصادي للدولة، ص155.

3) الجورشني، صلاح الدين. حركة النهضة في قلب الإعصار، ص130

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- مراعاة مصالح متعددة من بينها وجود رغبة في عدم معاقبة جماعية لعدد من رجال الأعمال المتورطين مع مراكز القوى في العهد السابق.

2- إنّ العديد من هؤلاء قد غيروا ولاءاتهم السياسية لكسب رضا الحكام الجدد بالطريقة نفسها التي استعملوها مع رجال النظام السابق[1].

3- تعرضت طريقة معالجتهم للملف الأمني لشيء من النقد واتهموا بالتساهل في تأمين الحريات الفردية والجماعية، مما أثار العديد من أشكال الاحتجاج ضدهم، وقد كان للسلفيين وأعمالهم الإرهابية الأثر الأكبر في ذلك النقد إلى حد جعل البعض يذهبون إلى القول بأن الحركة متواطئة مع التيار السلفي... [2].

خلاصة القول بأن ممارسات حزب النهضة قد تعرضت لمجموعة من الانتقادات منها:

1- إنّها لم تستطع تجاوز مرحلة ما قبل الحكومة بشكل تام وترددت في النقد الذاتي ومراجعة الأخطاء ومن ذلك أنّها لم تعبر صراحة عن التخلي عن أدبيات مرحلة الثمانينيات " فقارئ وثيقة الرؤية الفكرية والمنهج الأصولي لحركة النهضة التونسية، الصادر في حزيران يونيو 2012 يتبين أنّها استبقت على محتوى التصور الفكري والعقدي والأصولي الذي أعلنه مؤتمر 1986م لحركة الاتجاه الإسلامي

1) الجورشني، صلاح الدين. حركة النهضة في قلب الإعصار، ص131

2) الجورشني، صلاح الدين. حركة النهضة في قلب الإعصار، ص132

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(حركة النهضة حاليا) بل تم اعتبار هذا البيان وثيقة رسمية من جملة الوثائق التي تحدد هوية الحركة[1].

2- خلطت السياسي بالدعوي، فهي حركة ذات مرجعية إسلامية لا ترى حرجا في دمج السياسي بالديني وتزاوج العمل بين العمل الدعوي والعمل التعبوي، وتقدم نفسها على أنها ضامن لحماية المقدسات والمدافع عن الكيانات والمؤسسات الدينية، مما يؤثر في مسارات الانتخابات[2].

3- عمومية الطرح والتعريف بالحركة، فهي تقدم نفسها على أنّها حركة إصلاحية وسطية تجديدية تقرأ فقه الواقع وتتعامل مع الحالة التونسية، وتستوعبها في سياق الالتزام بالمنهج الإسلامي وأسسه الفكرية وتسعى إلى إقامة مجتمع مسلم عصري، كما ترى في الحركة الإصلاحية التونسية التي قادها خير الدين التونسي والشيخ الثعالبي والشيخ الطاهر بن عاشور ورفاقهم هاديا لها، فهي تركن إلى الإسلام مرجعا في صوغ منظومتها الإيديولوجية ومشروعها الحضاري، وترفض المنهج السلفي التقليدي في التعامل مع الواقع، وتعمل على إقامة معالم مجتمع مسلم في إطار الدولة الإسلامية[3].

تطورت حركة النهضة إلى حزب سياسي يساهم في حكم الدولة التونسية والظرف التاريخي والواقع السياسي يحتم على هذه الحركة أن تتخلص من إرثها الماضي الجدلي وتتحول نحو الوضوح في الآليات والإجراءات لتستل الخوف والقلق المتشكل في أذهان خصومها السياسيين وتزرع بدلا منه الطمأنينة والشعور بالأمن على المستقبل، وهي تقوم بهذا الأمر وفق تصريحات الغنوشي المستمرة عبر

1) الجمعاوي، أنور. الإسلاميون في تونس وتحديات البناء السياسي والاقتصادي للدولة، ص162.

2) الجمعاوي، أنور. الإسلاميون في تونس وتحديات البناء السياسي والاقتصادي للدولة، ص162.

3) الجمعاوي، أنور. الإسلاميون في تونس وتحديات البناء السياسي والاقتصادي للدولة، ص163.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفضاء الإعلامي إذ يكرر الرؤية التوافقية في الحكم وإدارة الملفات الاجتماعية والاقتصادية "وكانت حركة النهضة التونسية بقيادة الغنوشي من أبرز دعاة التحديث بين الجماعات الإسلامية... كان ينادي بالمساواة مع التركيز على العدالة الاجتماعية والاقتصادية ومنذ تأسيسها قبلت الحركة مبدأ التعددية السياسية وتداول السلطة وحكم الأغلبية في ظل دستور ديمقراطي"[1].

4- إخفاقها في بعض ملفات إدارة الحكم وخاصة الملف الاقتصادي، فمع سعي النهضة في فترة حكمها أو مشاركة الحكم مع الآخرين نحو تحسين الأداء الاقتصادي وتحسين المؤشرات الاقتصادية في دخل الفرد ومعدل النمو والترقيم السيادي، لكنّ المعيقات أكبر من التحديات،فالتحديات الاقتصادية تحديات موروثة فقد كان الوضع الاقتصادي في نهاية حكم زين العابدين بن علي هشا، واستمرت هذه الهشاشة إبان الثورة، وأنتج واقع ما بعد الثورة صعوبات اقتصادية جمة نتيجة انتشار الشعور بالخوف، وغياب الاستقرار وغلبة الانفلات الأمني في الشهور الأولى التي تلت رحيل بن علي (14 كانون الأول /يناير 2011م) " فعلى مدى الفترة الانتقالية الأولى برئاسة محمد الغنوشي، والثانية بقيادة الباجي قائد السبسي، ارتفع عدد العاطلين عن العمل من 500 ألف مع بداية سنة 2011 إلى 700 ألف مع نهاية 2011 م وذلك بعد مغادرة أكثر من 80 شركة البلاد وتسريح آلاف العمال، وتراجع الاستثمارات الأجنبية بنسبة 20./.، وانخفاض مردود القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني بنسبة 50./. وارتفاع معدل البطالة ليبلغ 17./. مقارنة بـ 14./. في عهد ما قبل الثورة، ينضاف إلى ذلك نقص السيولة وارتفاع تكلفة التمويل الخارجي نظرا لخفض تصنيف تونس السيادي[2].

1) بشارة، مروان، العربي الخفي، ص191

2) الجمعاوي، أنور. الإسلاميون في تونس وتحديات البناء السياسي والاقتصادي للدولة، ص173.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وحين تسلمت النهضة الحكم تسلمت وضعا اقتصاديا صعبا يتميز بالتباطؤ بسبب التباطؤ العالمي لمنطقة اليورو، وعدم استقرار ليبيا السياسي وهما شريكان اقتصاديان، ومحدودية الموارد الذاتية التونسية، وتزايد الضغط الاجتماعي، والحاجة إلى التشغيل والتنمية، وكان عليها أن تواجه هذه الأزمة الاقتصادية باقتدار. فطرحت مقترحات اقتصادية واعدة تستند إلى برنامج تصحيح اقتصادي طموح منسجم مع المنظومة الاقتصادية المتداولة على الساحة الدولية والموجودة في اقتصاد السوق والشراكة الاقتصادية، وتحفيز الاستثمار. وقدمت برنامجا اقتصاديا لمدة أربع سنوات يمتد من 2012-2016م، ينوي تحقيق مجموعة من الأهداف، منها[1]:

أ- توفير 590 ألف وظيفة وتخفيض نسبة البطالة من 14./.إلى 8،5./. حتى عام 2016م.

ب- الوصول إلى نسبة نمو 8./. في عام 2016م.

ج- رفع مستوى الدخل إلى حوالي 10000دينار عام 2016م.

د- تخفيض نسبة التضخم المالي لتصل إلى 3./. 2016م.

هـ تخفيف العبء الضريبي عن ذوي الدخل المحدود.

و- التوجه نحو التخفيف من التمويل الخارجي المصحوب بفائدة

ز- توسيع الشراكات الاقتصادية وتنويعها.

1) ينظر البرنامج الانتخابي لحركة النهضة عام 2011م، الباب الاقصادي والاجتماعي، ص16 بتصرف.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ح- رفع مستوى الإنتاجية ودعم المنتجات الوطنية في السوق المحلي.

ط- تنمية الأقاليم البعيدة وتوفير مشاريع اقتصادية في المناطق المحرومة

ي- توفير التمويل اللازم للمستثمرين في المناطق الداخلية.

ك- تحويل تونس إلى مركز مالي إقليميّ ي إشعاع دولي.

وقد كان هذا البرنامج الطموح انعكاسا لمطالب الشباب الثائرين، المنادين بإيجاد فرص عمل، وعدالة في التنمية، وتحسين الدخل، وضمان العيش الكريم لكل مواطن.

و استند هذا البرنامج إلى عدة دعائم منها[1]:

أ- مكافحة الفساد وإرساء قواعد الحكم الرشيد ودعم الشفافية ومحاسبة المسؤولين.

ب- تطوير البنية التحتية للاستثمارات الداخلية والخارجية.

ج- دعم اللامركزية والتخفيف من الإجراءات الإدارية.

د- ترشيد الإنفاق العام، وتطوير البنية التحتية في المناطق المهمشة لتشجيع رأس المال للاستثمار بها.

هـ- دعم الحريات العامة والأمن.

1) ينظر البرنامج الانتخابي لحركة النهضة عام 2011م، الباب الاقصادي والاجتماعي، ص14-25 بتصرف.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و- وضع منظومة حوافز لتكوين الخبرة عند أصحاب الشهادات العلمية، واعتماد معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالمؤسسات المدرجة في السوق المالي.

ز- إحداث التشريعات اللازمة لتأسيس مصارف إسلامية، وتفعيل التعاون بين القطاع العام والخاص في مجال التنمية والتشغيل

لكنّ عبد العزيز القطي من حزب نداء تونس يرى أن هذا البرنامج مجرد "وعود كاذبة"، مؤكدا أنّ "حركة النهضة طرحت برنامجا شبيها له في الانتخابات السابقة ولم تنجز منه شيئا بل زادت الأوضاع الأمنية والاقتصادية والاجتماعية سوءا مقارنة بالسابق... وإن جميع المؤشرات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية تقهقرت بصفة ملحوظة على أثر صعود حركة النهضة للحكم بعد فوزها بالانتخابات السابقة قبل ثلاثة أعوام، معتبرا أنّ قياداتها تنقصهم الكفاءة وكانوا يبجلون مصالح حزبهم على الدولة[1].

5- هناك من يقول بأنّ حركة النهضة والإئتلاف الحاكم معها لم ينجحا في تحويل فوزهما الانتخابي إلى نجاح تنموي لأسباب ذاتية ومنه (قلة الخبرة بالحكم، واختلاف الأرضيات الأيديولوجية، والمحاصصة السياسية...) وأسباب موضوعية (عودة فلول النظام السابق، والأفعال الاحتجاجية الفوضوية، والمعارضة الإقصائية، وبيروقراطية الإدارة التقليدية"[2].

1) ماذا في برنامج حركة النهضة الانتخابي، الجزيرة نت، 2014/9/24م www.aljazeera.net

2) الجمعاوي، أنور. الإسلاميون في تونس وتحديات البناء السياسي والاقتصادي للدولة، ص176.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6- يرى بعض عناصر حزب المؤتمر أنّ حركة النهضة تسيطر سيطرة تامة على شركائها فى الائتلاف وتوظفهم لخدمة رؤيتها لطبيعة الحكم المأمول فى تونس خلال المرحلة القادمة[1].

هـ - النهضة والتجربة السياسية والاقتصادية التركية

يرى الغنوشي أنّ النجاح التركي في التنمية الاقتصادية والسياسية ثمرة من ثمرات التبادلية التنظيرية ليصل إلى القول بأنّ تجربة النهضة التونسية تسهم في إنتاج إسلام سياسي لا يكتفي بالتنظير والاستنساخ بل إسلام منتج قادر على الإسهام في إدارة تونس وتطويرها اقتصاديا وفكريا واجتماعيا.إذ يقول " إنّ نجاح هذه التجربة، بقدر ما يقدم من دعم معنوي للقوى الديمقراطية، على اختلاف مرجعياتها يغري بالاتباع، بقدر ما يمثل خطرا مخيفا على قوى التطرف[2]" وفي سياق اعتزازه بفوز حزب العدالة والتنمية عام 2006 يقول" إنهم الطموح لمواجهة التحديات الكبرى التي تواجهها تركيا والعالم الإسلامي، واستجابة تتشكل من مزيج مركب بين الإسلام والحداثة... بين الإسلام والديمقراطية "[3].

ولعل هذا الميل إلى المنوال التركي يعكس وعيا بأنّ الفكر الإسلاموي لم يستطع إنتاج رؤية للإسلام تتحول في الواقع الاجتماعي والسياسي المحلي والدولي إلى تجربة جديرة بالاحترام، وعلى هذا

1) أحمد، صافيناز محمد. عام من الثورة التونسية: المسار والتحديات، مركز الأهرام للسياسات والدراسات الإستراتيجية، http://acpss.ahramdigital.org.eg

2) الغنوشي، راشد. ما حقيقة مشروع حزب العدالة والتنمية التركي؟، مجلة الفرقان، المغرب، عدد 54، 2006م، ص20.

3) الغنوشي، راشد. ما حقيقة مشروع حزب العدالة والتنمية التركي؟،ص22

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأساس، يبدو لنا أنّ الغنوشي بمثل هذا الخطاب كأنّما يعمل على النأي بنفسه عن الإسلاموية العربية التي كانت منذ تبلور معالم الإسلام السياسي في تونس منبعا وموردا[1].

لقد أكدت النهضة التونسية التزامها بالنموذج التركي، ولم يخف أردوغان احترامه لأفكار الغنوشي واستفادته منها في تطوير فكر إسلامي سياسي يتجاوز إطروحات زعيم التيار الإسلامي السياسي التركي أربكان ويجعل حزبه يصل إلى السلطة ويحتفظ بها[2].

لكن ربط النهضة بالعدالة والتنمية فيه شيء من التجني، فالنهضة ظل بعيدا عن السياسة والعمل العام لأكثر من عشرين عاما، لذا يمكن القول بعدم إمكانية مقارنة منتج الإسلام السياسي في تونس بالإسلام السياسي في تركيا لاختلاق السياقات التي نشأت فيها كل حركة، وطبيعة الحكم الذي يسيران في ظله، واختلافهما في التكوين السياسي، وطبيعة قيادة الحركتين، فلم تقدم قيادة حركة العدالة والتنمية نفسها على أنها مصلحة اجتماعية وناشطة في مجال الدعوة كما قدم الغنوشي نفسه باعتباره مفكرا كبقية المفكرين في الإسلام السياسي كحسن البنا، وسيد قطب والترابي وليس زعيما سياسيا، بل قدمت نفسها على أنّها قيادة سياسية تسعى إلى صنع منتج سياسي يقدم حلولا اقتصادية واجتماعية وثقافية يطور حياة المجتمع في ظل الواقع وليس في ظل الانفراج السياسي المنشود بعد الثورة، لذا يقال" إنّ حزب العدالة والتنمية نموذج لحزب سياسي محافظ ذو بنية واضحة، بينما حزب حركة

1) مولى، علي الصالح، أي إمكانية لإنتاج إسلاموية متونسة ؟، 68.

2) خاشقجي، جمال،وآخرون، إلى أين يذهب العرب، ص169.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النهضة لا يزال يتأرجح بين كونه حركة اجتماعية وكونه حزبا سياسيا، ويتصرف كجهة تتعامل مع المجتمع وليس باعتباره طرفا في عالم المؤسسات"[1].

كما أنّ نجاح التنمية والعدالة وانتخاب الناس له لم يكن بسبب كونه يمثل الإسلام السياسي ويهتم بالدين، بل لأنّ مشروعاته الاقتصادية نجحت وجلبت لتركيا مزيدا من الرفاه الاقتصادي وفرص عمل للشباب، وعالجت كثيرا من الملفات الاقتصادية العالقة، فـ" النموذج التركي أثبت نجاحه وتفوقه، وأكسب تركيا احتراما كما أكسب الاقتصاد التركي قوة وجعل المواطن التركي يحقق ارتفاعا في المعيشة.

لقد تطورت حركة الإسلام السياسي التركية في ظلال الممارسة السياسية التركية والاستفادة من الطروحات الاقتصادية المطبقة وقام بها مجموعة من الأفراد المتميزين مثل عبدالله غول وأردوغان وغيرهم وهؤلاء لهم تاريخ من العمل السياسي الطويل مع أستاذهم أربكان أوصلهم إلى ضرورة طرح برامج تتناغم مع البيئة التركية وتطرح بديلا ناجحا اقتصاديا،فتجربتهم الفردية استغلت الفرص المتاحة في إصلاحات اقتصادية تستفيد من تحرير السوق وتطور نظرتها تبعا للمتغيرات المحلية دون أن ترتبط بمرجعيات تعيقها، بينما لا زالت حركة النهضة ترزح تحت الخطاب التقليدي للعقل الجمعي وطروحاتها تحتاج إلى تطوير كبير يلتصق بالمحلية التونسية والتجربة الفردية.

لذا فإن استنساخ النموذج التركي يحتاج إلى تغييرات بنيوية على جميع الأصعدة الهيكلية والديناميات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتكييف البيئي المتبادل، فلا بد من حركة سياسية

1) تورللي، ستيفانو ماريا، نموذج حزب العدالة والتنمية التركي وحزب حركة النهضة التونسي، ص13

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إسلامية تتخفف من حملها، وتنزع نحو المحلية،والإبداع الفردي والابتكار وتقتنص الفرص،وتكيف نفسها وفق بيئتها، ويبدو أنّ حركة النهضة تحاول ذلك لكنها لا زالت في بداية الطريق.

يعود تيار الإسلام التركي إلى أربكان الذي استطاع أن يصنع نموذجا عمليا من أشخاص قادرين على التصدي للعمل العام وتحقيق نجاحات باهرة، وقد تصالح مع القومية التركية وصاغ تجربته السياسية في إطارها، وبنى شخصية أتباعه بحيث تمزج بين مكونين يعملان تحت مؤسسات الدولة وينسجمان معها ويعملان من أجل النهوض بالدولة التركية، ولم يكن حزبه في بداية الأمر يتجاوز ما عليه حزب العدالة والتنمية من اهتمام بتكوين شخصية إسلامية سياسية لأتباعه.

أما حزب النهضة فقد كان منذ نشأته يتناقض تناقضا واضحا مع النهج الرسمي لنظام بورقيبة، فمنذ أن أنشأ الغنوشي حركة الاتجاه الإسلامي حدد هوية حركته بشكل يستعدي النظام ويجعله طرف ثنائية ضدية (النظام من جهة وحركة الاتجاه الإسلامي من الجهة المقابلة)، فقد كانت حركة الاتجاه الإسلامي لا تعترف بشرعية النظام، وتتهمه بأنّه نتاج مؤامرة استعمارية يريد تغيير الواقع التونسي وثقافته خدمة لمشروع غربي، ينساق في سياق الاستعمار الفرنسي، مما استعدى النظام المؤسساتي،وجعل النظام يتهمه بالتآمر وتخريب النظام المؤسس والسعي نحو جلب تجربة سياسية متطرفة إيرانية أو إخوانية أو غير ذلك، كما أنّ الخطاب السياسي الذي تتبناه حركة الاتجاه الإسلامي ووريثه النهضة ينزاح نحو الخارج، ويصرّ على معالجة حالة التردي المغاربية والعربية والإسلامية، وهذا ديدن الحركات الإسلامية من الإخوان أو السلفية أو حزب التحرير أو غيرهم، فكان همّ الغنوشي أكبر من حجم حركته، في حين تجذرت الحركة الإسلامية في حدود تركيا ونبتت في حارات مدنه وريفه وأحيائه والتصقت فيها في مجال الخدمة العامة، وعملت _على تحقيق النجاح في خدمته في المجال

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاجتماعي والاقتصادي، لكن انخراط النهضة في الحياة العامة منذ 2011 م وانفساح الواقع أمامها يجعلها على التوازي مع نشاطات الحركة الإسلامية في تركيا في ثمانينيات القرن الماضي، فالمشوار أمامها طويل ويحتاج إلى عدم التعجل في الوصول إلى نتائج مكتملة النجاح." فإن حزب حركة النهضة في المرحلة الراهنة في وضع مشابه لذلك الذي مرت به الأحزاب الإسلامية التركية في الثمانينيات وحتى 1997م، وهي الفترة التي أعطيت الفرصة تدريجيا للإسلام السياسي التركي للمشاركة في المجال السياسي من خلال الاستفادة من سياق الليبرالية الجديدة والمرحلة الأولى للحكم الفعلي لحزب إسلامي، ومثلت تلك اللحظة بداية لحقبة جديدة من التحول الداخلي للإسلام السياسي في تركيا، وهي المرحلة التي بالكاد وصلت مرحلتها الجنينية في تونس"[1].

إنّ معظم أصحاب الرأي في النهضة يؤكدون أن حركتهم ليست حزبا دينيا يقول الجبالي إن مثال حزب العدالة والتنمية التركي لا يتطابق تمام التطابق مع حركة النهضة[2]، وفي وثائق و يكليكس التي نشرها موقع نواة الإلكتروني " أن عضوا من السفارة الأمريكية زار الجبالي في مقر إقامته الجبرية في مدينة سوسة والتقاه لمدة ساعتين، وأكد الجبالي لمخاطبه أنّ النهضة حزب معتدل يسعى إلى المشاركة في العملية السياسية، لكنّها لا تسعى إلى إقامة دولة إسلامية، وأنّ نمو التطرف سببه منع حزب النهضة عن العمل العلني"[3].

ولا يخفي راشد الغنوشي علاقته بالقيادة التركية " بل لا نخاله إلا منتشيا وهو يصرح به كلما طرح عليه السؤال عن علاقته بالأتراك الجدد، فهكذا أجاب مثلا عن سؤال في حوار: هل تمثل تركيا

1) تورللي، ستيفانو ماريا، نموذج حزب العدالة والتنمية التركي وحزب حركة النهضة التونسي، ص12

2) الحداد، محمد. حركات الإسلام السياسي والسلطة في العالم العربي، الصعود والأفول، ص309.

3) الحداد، محمد. حركات الإسلام السياسي والسلطة في العالم العربي، الصعود والأفول، ص324.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حزب العدالة والتنمية مرجعا؟ – "كان الوزير الأول رجب طيب أردوغان ووزير الشؤون الخارجية أحمد داود أوغلو صديقين لي حتى قبل أن يصلا إلى السلطة، إننا فخورون بتجربتهم لأنهم يقدمون للإسلام وجها آخر غير الوجه الذي قدمه بن لادن"[1].

والغنوشي إذ يعلن عن تحديث التجربة السياسية ذات المرجعية الإسلامية يدرك حجم التغيرات والتبدلات الخارجية والداخلية، والضغوط التي تمارسها السلطة والأحزاب العلمانية المساندة لها، لذلك ينحني للعاصفة ويجاري التيار يقول" ليس الإسلاميون الأتراك هم وحدهم من فرض عليهم صياغة أيديولوجية بما يتوافق مع السياج المفروض عليهم، بل إن جملة التيارات الإسلامية في العالم ولا سيما البلاد التي منيت بتحديث فوقي صارم مثل تونس والجزائر ومصر...، فقد تخلى الكثير منهم عن مسمى الإسلام في الراية التي يرفعونها مثلا للانسجام مع قانون الأحزاب، مع أنّ لا أحد قد صرح بأنه تنازل عن شيء من إسلامه"[2].

أما عبد الفتاح مورو فمن الذين يطالبون بشدة بالاقتداء بالنموذج التركي، يقول" أطالب بالفصل بين الدين والسياسة في الغاية والبرامج وأقول للنهضويين ينبغي عدم الدخول إلى الساحة السياسية بخلفية إسلامية ادخلوا ببرامج مثل أردوغان"[3]، ويبدو أنّ هناك خلاف بين مورو وبعض أعضاء حركة النهضة يتعلق بمدنية الدولة، فقد دافع عن الاقتداء بالنموذج التركي، واتهم أولئك الأعضاء بالتمسك بالنموذج الإخواني التقليدي الذي يراه غير صالح في الحالة التونسية.

1) مولى، علي الصالح، أي إمكانية لإنتاج إسلامويةمتونسة ؟، 66.

2) الغنوشي، راشد. ما حقيقة مشروع حزب العدالة والتنمية التركي؟،ص24.

3) الحداد، محمد. حركات الإسلام السياسي والسلطة في العالم العربي، الصعود والأفول، ص315.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولا يكتفي أقطاب النهضة التونسية بالقول بأنهم يتشابهون مع العدالة والتنمية التركية بل يذهبون إلى أن آراء الغنوشي تستقبل من الأتراك وينظر إليها باحترام وتبجيل وتلقى الرواج وتتخذ إلهاما إن لم نقل مرجعا للإسلام التركي اليوم[1]، ويبدو أن قادة النهضة التونسية يرون في طروحاتهم السياسية معقولية وإمكانية للتطبيق، فقد " كان المنوال التركي إذن بمثابة السبق التنفيذي العملي حتى تؤكد الإسلاموية التونسية أنها ليست فقط منخرطة في الأطروحات المدنية، وإنما هي أيضا شريك أصيل في إنتاجها، وها هي تركيا الأردوغانية تشهد بذلك [2]".

حزب النهضة أو حركتها تجربة سياسية تونسية نجحت في ميدان التجربة لكنها لم تنضج حتى الآن، أما حزب العدالة والتنمية التركي فقد تجاوز مرحلة التجربة واستوى سوقه، وبدأ يأكل نتاج تجربته،ولعل تجربة النهضة أقرب إلى تجربة حزب الرفاه التركي في الفترة 1996- 1997م، لكن المقارنة مشروعة إذا اعتبرنا أن النهضة تحاول الاستفادة من تجربة العدالة والتنمية.

إن البيئة التي أنتجت حزب النهضة تختلف إلى حد كبير عن البيئة التي أنتجت حزب العدالة والتنمية التركي، فلكل دولة سياقها التاريخي والبنيوي الخاص، فتونس دولة خضعت للاستعمار الفرنسي منذ 1881م -1956 م، كما خضعت قبلها للسيطرة العثمانية، أما تركيا الحديثة فهي وارثة الخلافة العثمانية لم تخضع لاستعمار، وكانت من محاور العالم الأساسية قبل الحرب العالمية الأولى، بل هي طرف أساسي فيها، ومن هنا فالنظرة إلى الغرب من حيث الصداقة والمعاداة مختلفة.

1) مولى، علي الصالح، أي إمكانية لإنتاج إسلامويةمتونسة ؟، 67.

2) مولى، علي الصالح، أي إمكانية لإنتاج إسلامويةمتونسة ؟، 67.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و- مجالات التعاون الاقتصادي التركي التونسي

تعود العلاقات الاقتصادية التونسية التركية إلى بداية تسعينات القرن الماضي، وتعود بعض الاتفاقات التجارية إلى عام 1992 التي وقعتها غرفة تجارة الوسط التونسية مع الغرفة التجارية والصناعية لأزمير، وقد تعززت هذه العلاقات عام 2004م،حيثتم توقيع اتفاقات للشراكة لإقامة منطقة للتبادل التجاري الحر بين البلدين في 25 نوفمبر عام 2004م([1])، وبدأ العمل بها عام 2005م، وتم بموجبها تحرير تبادل المنتوجات الصناعية من الجانب التركي ومن الجانب التونسي على مراحل انتهت في يولية عام 2014م،ونص الاتفاق على إرساء مجلس شراكة تونسي ترأسه وزيرا التجارة بين البلدين وتم بموجبه تحرير تبادل المنتوجات الصناعية من الجانب التركي منذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ومن الجانب التونسي على مراحل وفق ثلاث قوائم انتهت عام 2014م[(2)].

واتفق الطرفان على إنشاء منطقة تجارة حرة وفق مراحل انتقالية تستمر تسع سنوات من تاريخ الاتفاقية، وتسعى إلى تطوير التجارة بين البلدين مع التركيز على مايلي[(3)]:

(أ) التبادل المنتظم للمعلومات والأفكار في كل قطاع من قطاعات التعاون التجاري بما في ذلك اجتماعات المسؤولين والخبراء.

(ب) تشجيع المشاركة بالمثل في المعارض التونسية والمعارض التركية.

1) FREE TRADE AGREEMENT BETWEEN TURKEY AND TUNISIA www.wipo.int

2) العلاقات التونسية التركية، اتفاقيات تعاون وشراكة في جل المجالات تعززت بعد الثورة،.www babnet.net ،

3) FREE TRADE AGREEMENT BETWEEN TURKEY AND TUNISIAp11www.wipo.int

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(ج) نقل المشورة والخبرة والتدريب.

(د) تنفيذ إجراءات مشتركة في مجال الدراسة والعمل

(هـ) المساعدة التقنية والإدارية والتنظيمية في المجالات الاقتصادية

(و) تشجيع وإنشاء مشاريع اقتصادية مشتركة

(ز) نشر المعلومات عن التعاون الاقتصادي بين البلدين

(ح) تبادل المعلومات في الميدان الاقتصادي والعلمي والتقني.

(ط) توفير منح دراسية في مختلف مجالات التعاون التقني والعلمي.

كما سعت الاتفاقية إلى تنمية التجارة والتركيز على التعاون التجاري في المقام الأول وفق الخطوات التالية[1]:

(أ) تطوير وتنويع وزيادة التجارة فيما بين البلدين، وتحسين قدرتهما على المنافسة في الأسواق المحلية والإقليمية والدولية.

(ب) تحديث المختبرات التونسية، بما يؤدي إلى إبرام اتفاقات الاعتراف المتبادل في جودة المنتج التجاري.

(ج) تعزيز التعاون في مسائل الجمارك ومنشأ السلع والتدريب المهني الجمركي

1(p13, FREE TRADE AGREEMENT BETWEEN TURKEY AND TUNISIA ،www.wipo.int

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(د) ضمان الدعم التقني للملكية الفكرية والصناعية والتجارية وتوحيد المعايير وجودتها في تونس.

(هـ) إيجاد السبل المناسبة لتحسينعملية التعليم والتدريب، وخاصة التدريب المهني

(و) إقامة صلات دائمة بين الهيئات المتخصصة في أقاليم الأطراف من أجل جمع المعلومات وتبادل الخبرات وأساليب المعالجة.

(ز) وضع إستراتيجيات ملائمة لتنمية التجارة وتهيئة بيئة تجارية تدعم القدرة التنافسية.

(ح) بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية والمهارات المهنية في ميدان التجارة وخدمات الدعم في القطاعين العام والخاص على حد سواء.

(ط) تبادل المعلومات عن الدراية الفنية في السوق ونقل التكنولوجيا من خلال الاستثمار والمشاريع المشتركة.

(ي) تنمية القطاع الخاص، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم العاملة في مجال التجارة.

(ك) إنشاء وتعديل وتعزيز المنظمات المعنية بتنمية التجارة وخدمات دعمها.

(ل) التعاون الإقليمي لتنمية التجارة والهياكل الأساسية والخدمات المتصلة بها في بلدان ثالثة.

(م) تبادل المعلومات والخبرات لتعزيز المنظمات الوطنية المشاركة في إنفاذهاوحمايتها من التقليد والقرصنة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واذا ما استعرضنا حجم التبادل التجاري او الميزان التجاري بين البلدين فاننا نلاحظ ذلك من خلال الجدول 8 الذي يوضح الصادرت التركية لتونس وعدد من دول شمال افريقيا بين عامي 2002-2005

الجدول رقم 8: الصادرات التركية لدول شمال أفريقيا بين عامي 2002- 2004 (مليون دولار)

	2002	2003	2004
تونس	6.8	8.035	9.926
مصر	7.0	8.759	11.0
الجزائر	19.5	24.96	32.16
المغرب	8.2	8.466	9.754
ليبيا	11.8	14.32	18.65

المصدر: وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية، 2005، كتاب حقائق العالم

ويظهر الجدول حجم الصادرات التركية لتونس تعتبر من اقل الصادرات لدول شمال افريقيا خلال الفترة بين عامي 2002-2004 ، ويلاحظ ايضا ارتفاع طفيف للصادرات خلال هذه السنوات.

ثم نستعرض حجم التجارة الخارجية بين تونس وتركيا بين عامي 2009-2013 لنلاحظ

الجدول رقم 9 التجارة الخارجية بين تركيا وتونس بين عامي (2009 -2013) مليون دولار

	حجم التجارة الخارجية	**الصادرات والواردات**	**حصة الصادرات التركية**	**حصة الواردات التركية**	**الحصة التركية في الصادرات التونسية**	**الحصة التركية في الواردات التونسية**
2009	881	%275	%0.63	%0.17	%3.37	%1.63
2010	994	%254	%0.63	%0.15	%3.21	%1.71
2011	1.052	%321	%0.59	%0.10	%3.25	%1.40

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

%1.15	%3.26	%0.08	%0.52	%407	992	2012
%1.70	%3.67	%0.11	%0.59	%309	1.182	2013

المصدر : الجمهورية التركية ، وزارة الشؤون الخارجية، جمهورية تركيا سفارة تركيا في تونس، انظر الموقع http://tunus.be.mfa.gov.tr

ويبين الجدول ارتفاع حجم التبادل التجاري بين تركيا وتونس منذ عام 2009 وحتى عام 2013 وهنا نلاحظ زيادة التقارب والتبادل التجاري وارتفاع مستمر للصادرات والواردات بين البلدين بشكل تدريجي حتى أصبحت تونس البلد السادس إفريقيا كشريك تجاري لتركيا .

و يوضح الجدول رقم10 يبين العلاقات الاقتصادية بين تونس وتركيا بين عامي 2011 –2015 من حيث الصادرات والواردات والميزان التجاري .

جدول رقم 10 ...العلاقات الاقتصادية والتجارية بين تركيا وتونس في الفترة بين عامي 2011 – 2015 (مليون دولار)

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
2011	803	250	553
2012	797	195	602
2013	893	289	604
2014	915	197	1.864
2015	820	144	676

المصدر : دائرة الإحصاءات التركية، 2016

ونلاحظ من خلال الجدول تباين في نسب الصادرات والواردات والميزان التجاري بين عامي 2011–2015 ولكن بالمجمل هناك نشاط اكبر للعلاقة التجارية بين البلدين مقارنة بالسنوات السابقة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ونلاحظ مجملا أن لقيام الثورة التونسية عام 2011م سبب في تنامى العلاقات الاقتصادية بوتيرة سريعة، فقد اعتبرت تركيا تونس حليفا إستراتيجيا لها فدعمت ثورتها وقدّمت لحكومتها مساعدات مادية ولوجستية، وضخت في السوق التونسية مجموعة من الاستثمارات بلغت حوالي 50 مؤسسة اقتصادية وفرت 2400 فرصة عمل للشباب التونسيين، ويأتي اهتمام تركيا بالسوق التونسية في إطار انفتاحها على القارة الإفريقية إذ تعد تونس بوابة تركيا نحوأسواق إفريقيا الواعدة، وقد شاركت تركيا في أعمال الندوة الدولية للاستثمار في تونس وقدمت لتونس وديعة نقدية بقيمة 100مليون دولار[1].

وقد تطورت العلاقات الاقتصادية بين الدولتين بشكل متسارع منذ عام 2011م بعد الثورة،وشهدت العلاقات التونسية التركية مجموعة من تبادل الزيارات منذ ذلك العام، فقد أرسلت تركيا وفدا حكوميا يضم رئيس الحكومة ووزير خارجيته ونائب وزير الاقتصاد إلى جانب مجموعة من رجال الأعمال الأتراك، وتم عقد اتفاقية صداقة وتعاون بين البلدين في سبتمبر عام 2011م، وتشكل مجلس أعلى للتعاون الإستراتيجي التركي التونسي،وعقد اجتماعاته الأولى في عام 2013م بالعاصمة التونسية، ووقع الطرفان على 12 اتفاقية و9 خطط عمل قطاعية، ومنحت تركيا تونس قرضا بقيمة 200 مليون دولار بفائدة 1،5 0\0[2].

كما عزّز الجانبان التعاون التجاري من خلال اتفاقية انعقدت بأنقرة يوم 16ديسمبر 2013م تضمنت تحرير قطاع تجارة الخدمات وتوسيع الامتيازات المتبادلة بخصوص المنتجات الزراعية،

1) تركيا وتونس، علاقات اقتصادية وثقافية تنامت عقب الثورة، 26. 12.2017www.aa.com.tr

2) العلاقات التونسية التركية، اتفاقيات تعاون وشراكة في جل المجالات تعززت بعد الثورة، 7يناير 2017www.babnet.net

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتطورت الصادرات بين البلدين بمعدل 4.08 بالمئة والواردات بمعدل 15 بالمئة، وزادت عدد المؤسسات المشتركة أو ذات رأس مال تركي سنة 2015 م لتبلغ عشرون مؤسسة براس مال قدره 257 مليون دينار تونسي ومكنت من تشغيل 1100 مشتغلا[1].

ومنحت تركيا تونس مبلغ مليون دينار عام 2012م، منها 400 مليون دينار قرضا و100 مليون هبة، قدمت لدعم الصحة والتعليم والبلديات والطاقة، كما قدّمت الحكومة التركية لتونس قرض بقيمة 100 مليون دولار في مؤتمر دعم الاستثمار الذي انعقد في عام 2016م.

وهناك تعاون مستمر بين الدولتين التونسية والتركية في المجالات الثقافية والتربوية، انطلقت على إثره معاهد لتدريس اللغة التركية، كما وقع الجانبان على اتفاقية تعاون في مجال التعليم العالي والتعاون المباشر بين الجامعات التركية والتونسية في 10 أكتوبر 2014م، وهناك تعاون مشترك بين البلدين في مجالات تكنولوجيا الاتصال.

وقد ساهم مكتب الوكالة التركية للتعاون والتنسيق بتونس خلال عامي 2016/2015م في العديد من المشاريع أنجزت 10 مشاريع في عام 2015 م موزعة على قطاعات التربية والتكوين والفلاحة والمساعدات الإنسانية وإنتاج الزريبة، و15 مشروعا في مجالات متعددة تركزت على الجوانب الاجتماعية[2].

1)العلاقات التونسية التركية، اتفاقيات تعاون وشراكة في جل المجالات تعززت بعد الثورة، www.babnet.net

2) العلاقات التونسية التركية، اتفاقيات تعاون وشراكة في جل المجالات تعززت بعد الثورة، www.babnet.net

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتلتقي تجربة حزب النهضة التونسي مع حركة الإسلام السياسي في تركيا في بعض جوانبها، فقد خضع حزب النهضة لنظام علماني مشابه إلى حد ما لنظام أتاتورك، وحاول بورقيبة تنوير المجتمع التونسي، ومع أن أسلاف حركة النهضة لم يتوافقوا في كثير من الأحيان مع إصلاحات بورقية، ونظروا إليها باعتبارها تحديا للشخصية الدينية للمجتمع التونسي وقاوموها واعتقل بعضهم غير أن طبيعة الصدام لم تصل إلى حد الإعدام والإلغاء وكذلك كانت حالتهم مع خلفه زين العابدين بن علي، ولم تلغ حركة القمع هياكل حركتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية فعادوا إلى تنظيم صفوفهم عندما سنحت الفرصة بعيد الثورة، وحققوا فوزا سياسيا من خلال الأدوات الديمقراطية، لكنّ " حقبة ما بعد سقوط النظام الاستبدادي تعرف تراجعا اقتصاديا وشحا في موارد الدولة الديمقراطية التي تعوقه الانقسامات الحادة، وعدم استيعاب القيم الديمقراطية "[1].

ومع سعي حركة النهضة للتوافق وتضافر الجهود بين التيارات التونسية المتعددة وتحقيقها للعديد من النجاحات على المضمار السياسي مستفيدة من تجارب الإسلاميين في تركيا غير أن نجاحاتها الاقتصادية تراوح مكانها، " إن تونس استطاعت العودة إلى الاستقرار والاستمرار في عملية البناء بصورة طبيعية في جو من الديمقراطية وغياب التسلط والفساد"[2].

سعت حركة النهضة إلى تطوير الأدوات الاقتصادية معتمدة على مجموعة من أفرادها الذين لم يتلطخوا بالفساد لكن قلة التجربة، وشح الموارد الاقتصادية، وحاجة المجتمع لفرص عمل كبيرة، وعدم امتلاكهم الخبرة الكافية لتنشيط حركة الاقتصاد بشكل سريع يستجيب لمطالب الشعب، وخوف

1) أومليل، علي، وآخرون، إلى أين يذهب العرب؟، ص46

2) شرف، ليلى، وآخرون، إلى أين يذهب العرب؟ ، ص 54

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بعض قطاعات المجتمع من تجربتهم الجديدة، والارتباك السياسي، وضغط الشارع جعل منجزاتهم الاقتصادية متواضعة لا تلبي حاجة المجتمع.

ومع محاولاتهم الاستفادة من التجربة التركية في مجال السياسة والاقتصاد وسعي حكومة حزب العدالة والتنمية مساعدتهم في هذا الجانب غير أنهم فشلوا في المحافظة على مكتسباتهم السياسية، في مرحلة الانتخابات التالية، واكتفوا فيما بعد بالمشاركة في الحكم، على مبدأ التوافق وتعزيز نهج الإصلاح السياسي والاقتصادي واكتساب الخبرة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة

لا يخفى على المتتبع للأحداث السياسية والتطورات الاقتصادية المرافقة لها العلاقة المضطربة بين الجمهورية التركية العلمانية الحديثة وجيرانها العرب، خاصة دول الجوار التي رأت في المعسكر الشرقي حليفا يساعدها على تحديث الحياة داخل دولها كالعراق وسوريا أومصر،أما تونس والأردن فقد كانت على علاقة متجانسة مع الجمهورية التركية لأنهما تندرجات في إطار المعسكر الغربي وتوجهاته السياسية والاقتصادية، ومع ذلك فلكل دولة خصوصيتها.

وقد لاحظ البحث أنّ للتوجهات السياسية الإسلامية بشقيها الدعوي ثم الإسلام السياسي الذي تشكل فيما بعد أثر واضح في تطوير العلاقات الاقتصادية بين الجمهورية التركية والأقطار العربية الثلاثة موضوع البحث،ففي تركيا مرّ الإسلام السياسي بموجتين: الموجة الأولى واعتمدت على رؤية أصولية تنزع إلى إحياء الدين ودمجه في الحياة السياسية،ودمج ما هو دعوي بما هو ديني وبرز ذلك في محاولات نجم الدين أربكان لكنّها فشلت في المواءمة بين الواقع السياسي والمجتمع ورفضها الإطار العام للدولة، ويلحقها الإرهاصات الأخرى عند غيره من الحركات الصوفية كالنورسية والنقبشندية والسليمانية واليسار الإسلامي وحركة فتح الله غولن وغيرها.

أما الموجة الثانية فقد قرأت جميع التجارب السابقة واستفادت منها ونمّت تلك الموجة وشذبتها بشكل هادئ ومرن، وهي موجة العدالة والتنمية الأردوغانية التي استخدمت خطابا سياسيا تصالحيا دمج بين رؤية الحزب ورؤية الدولة ونظامها وأركانها الأساسية، فتخلى عن رؤية أربكان المتعثرة التي تمزج بين الدعوي واليساسي،وانتهج رؤية وطنية جامعة تستفيد من جميع الأتراك ذوي الخبرة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والكفاءة،فالحزب مدين لمجموعة كبيرة من القيادات الوطنية الطموحة التركية المتعددة المشارب في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية وغيرها.

وقد حكمت رؤية زعيمها أردوغان " أنّ العسكر يحمي الدستور والدستور يحمي العسكر، وأنّ الدستور هو نظام الدولة السياسي والاجتماعي والاقتصادي" ومن ينوي اللعب في المسرح عليه أن يسير وفق قواعد اللعبة السياسية. [1]

وقد لاحظ البحث أنّ العلاقات الاقتصادية التركية العربية كانت تتأثر بالتوجهات الإسلامية للسياسيين سواء أكان هذا التوجه يقصد به استفادة الحاكم العلماني من شرائح المجتمع المتدينة في دعمه سياسيا أثناء تنافسه مع الأحزاب الأخرى، كما فعل الحزب الديمقراطي التركي مرورا بعدنان مندريس وغيره،أو تلك الأحزاب التي اتخذت من الإسلام معينا سياسيا لها في الحياة الاجتماعية أو الاقتصادية كالأحزاب التي شكلها أربكان، ثم طور أردوغان تلك التجربة في كنف حزب العدالة والتنمية التركي الحاكم.

ومن مظاهر التأثير توجه سياسة الحزب الديمقراطي للانفتاح على العالم العربي، وزحزحة المواقف السياسية باتجاه مناصرة بعض توجهاتهم نحو القضية الفلسطينية، ومحاولة التواصل معهم، سواء كان هذا التواصل مدفوعا بعوامل داخلية كالضغط الاقتصادي والحاجة للنفط العربي، أو مشكلة مياه الفرات أو المسألة الكردية، أو كان مدفوعا بالمسألة القبرصية، وأطماع الاتحاد السوفياتي سابقا،أما

1) عبد الجليل، طارق، الدستور في تركيا من القبضة الحديدية إلى دستور بلا عسكر، دار نهضة مصر، القاهرة، ط2،2013م، ص61

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

توجهات أربكان فكانت واضحة في الدفع نحو الانسجام مع دول الجوار من المسلمين والعرب، ولم يخف الرجل ذلك بل دعا له جهارا نهارا وتحمل بسببه عداء العسكر والتيار العلماني المسيطر.

أمّا الفترة التي يتحدث عنها البحث وهي فترة حكم حزب العدالة والتنمية التركي فالمسألة فيها أكثر وضوحا، فقد دفع أقطاب الحزب الحاكم من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والخارجية نحو الانسجام مع المنظومة العربية سياسيا لأهداف اقتصادية وإستراتيجية،وسعوا نحو تفعيل دور تركيا في المؤسسات السياسية والاقتصادية العالمية وخاصة في منظمة المؤتمر الإسلامي وغيره، فقد رأى الحزب أنّ تطوير المجتمع التركي مفتاحه الاقتصاد وتصفير المشكلات مع دول الجوار العربي والإسلامي وغيرهم، مع السعي نحو تمتين العلاقات مع أوروبا وروسيا وإسرائيل وكل من يسهم في نمو الاقتصاد التركي. وترجم سعيه بمزيد من الاستثمارات في كثير من الدول في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا إلى جانب السعي لجذب رؤوس المال من الدول العربية الغنية والأوروبية.

ومن الدول التي حرصت حكومة حزب العدالة والتنمية التركية على تمتين العلاقات معها المملكة الأردنية الهاشمية، مع أن العلاقات الأردنية التركية قديمة تعود إلى بدء تشكيل الإمارة وانفصال الأردن عن تركيا عام 1923م، فقد اتصفت العلاقات التركية الأردنية بالمودة لأنهما يتوافقان في التحالف مع الدول الغربية ولأن الأردن طريقا للتجارة البرية مع دول الخليج العربية، لذلك سعت تركيا نحو إشراك الأردن في حلف بغداد وتطوير علاقتها السياسية والاقتصادية بها منذ ثمانينيات القرن الماضي. لكنّ التطور الحقيقي للعلاقات بدأ بعد حكومة العدالة والتنمية التركي، والطفرة النوعية في تلك العلاقات بدأت منذ عام 2009م، فقد رأت الحكومة التركية في الأردن حلقة وصل برية مع دول الخليج العربية وخاصة المملكة العربية السعودية، كما كانت ممر للحج التركي البري.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

غير أنّ الحركة الإسلامية الأردنية لم يكن لها دور فاعل في تطوير تلك العلاقات نظرا لأنّها لم تتولى السلطة السياسية وكانت مشاركتها في الحكومة الأردنية إبان الحرب الأمريكية على العراق قصيرة جدا، ولم تكن فاعلة في توجيهها أو الضغط عليها من خلال المعارضة، وذلك لطبيعة الحكم في المملكة الأردنية الهاشمية الذي يتمحور حول سلطة الملك والتكتلات العشائرية، وقليل من الشخصيات النخبوية والاقتصادية والحزبية. لكنّ توجهات حزب جبهة العمل الإسلامي ترى في حزب العدالة والتنمية التركي نموذجا يحتذى في الفصل بين الدعوي والسياسي وقد صرح بذلك زكي بني رشيد في بعض لقاءاته وتصريحاته.

أما العلاقة التركية المصرية فقد انتابها التوتر بدءا من نشوء الجمهورية التركية، ثم بعد الاستقلال وفترة حكم جمال عبد الناصر الذي رأى في مواقف تركيا المنسجمة مع إسرائيل سببا في الابتعاد عن تركيا ومناصرة موقف اليونان المعادي لها في المسألة القبرصية، لكنّ الفترة اللاحقة لذلك وبعد عقد معاهدة السلام مع إسرائيل أضحت العلاقات أكثر مودة لكنها لم تكن حميمة بالشكل الكافي، ومع محاولات جمهورية مصر في عهد رئيسها الأسبق حسني مبارك وتركيا بقيادة أوزال وأربكان بناء جسور من العلاقات الاقتصادية، غير أنّ التطور الفعلي والحاسم في تلك العلاقة يبرز في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية وتطوره عشية الربيع العربي واستلام حكومة الإخوان المسلمين السلطة في مصر، فقد تطورت العلاقات السياسية والاقتصادية بين مصر بقيادة رئيس الجمهورية السابق مرسي والجمهورية التركية بشكل كبير وبدأت سلسلة من الاستثمارات المتبادلة والعلاقات التجارية لكنّها لم تلبث أن تراجعت بشكل حاد بعد أن تولى السيسي السلطة في مصر، ورفض الحكومة التركية الاعتراف بالسلطة الجديدة التي وصفتها بالانقلاب العسكري على سلطة شرعية منتخبة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومع ذلك فلا زالت هناك علاقات تجارية ناتجة عن الاتفاقيات والمشاريع التي عقدتها مصر وتركيا أيام مرسي ومن قبله،فقد استضافت كل من الدولتين مجموعة من رجال الأعمال في مؤتمرين متبادلين ووقعا العديد من الاتفاقيات وتبادل الاستثمارات،مما يشير إلى حرص تركيا على السوق المصرية لموقعها كبوابة على أوروبا وأفريقيا. وهذا يؤكد رغبة حكومة حزب العدالة والتنمية التركية في الإبقاء على علاقات اقتصادية مع مصر على الرغم من الأجواء السياسية المشحونة بين البلدين.

أما في تونس فقد رأت السلطة السياسية بقيادة بوورقيبة والتي حكمت بعد الاستقلال في النموذج العلماني أداة حكم قادرة على تطوير المجتمع ورأت في التوجهات الإسلامية أدوات تعيق عملية التحديث ورأت فيها عاملا يهدد وجودها، فحاولت اجتثاثها أحيانا والتصالح معها أحيانا أخرى، لكن المسار العلماني بتموجاته لم يستطع إلغاء التوجهات الإسلامية وخاصة توجهه حزب النهضة التونسي، فقد ترعرع هذا التوجه في أحضان الحكم العلماني وبدأ يتأثر بطروحاته التحديثية إلى درجة فرّبه من طروحات حزب العدالة والتنمية التركي مع الفارق بين التجربتين، ومنذ الثورة على رئيس الجمهورية السابق زين العابدين بن علي، سعى حزب النهضة نحو المواءمة بين ما هو دعوي وما هو سياسي، غير أنّ توجهاته الأخيرة تقترب من توجهات حزب العدالة والتنمية التركي سياسيا واقتصاديا في فصل الدعوي عن السياسي.

أما عن العلاقات الاقتصادية ومدى تأثرها بالتوجهات الإسلامية في الدولتين فإن تونس التي ارتبطت بالحكم العثماني ثم وقعت تحت الاستعمار ظلت علاقاتها بتركيا طبيعية، لكنها بدأت بالنمو المضطرد منذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم ورئاسة النهضة لحكومة الإئتلاف التونسية، فقد وقّع البلدان العديد من الاتفاقيات التجارية منها اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين،وازدادت العلاقات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتصادية تطورا سواء على مستوى الاستثمار أو التبادل التجاري بين الدولتين، وتسعى قيادة الدولتين للدفع بها نحو مزيد من التطور وخاصة الجانب التركي الذي يرى في تونس بوابة ينفذ من خلالها إلى الأسواق الإفريقية في ظل اضطراب ليبيا واستقرار تونس، ويمكن القول بأن علاقات تركيا مع تونس قبيل الربيع العربي قد جعلتها تتردد في موقفها من الثورة التونسية في البداية، لكنها بعد حسم الشعب لثورته ساندت حكام تونس الجدد وسعت معهم لمزيد من تطوير العلاقات الاقتصادية.

وإذا كانت حركة الإسلام السياسي التركي قد استوعب الدرس ونجح في إعادة موضعة الجيش في الدستور وفق النظم الغربية كما استفاد من الانقلابات العسكرية في الانضباط وفق قواعد اللعبة السياسية واللعب داخل حلبة الملعب السياسي التركي. فهل نجحت حركات الإسلام السياسي في كل من مصر وتونس والأردن في فهم قواعد اللعبة السياسية، وفصل الدعوي عن السياسي، واللعب وفق قواعد حلبة اللعبة السياسية داخل الحالة القطرية لكل دولة وهل تصل إلى إقناع المجتمع في جدارة طرحها، وتقنع القوى اللاعبة بأنّها طرف قادر على تقديم لعبة ممتعة ؟ والتوجه نحو البرامج الاقتصادية التي ثبت أنها هي التي جعلت من حزب التنمية والعدالة حصان طروادة التي يتوق إليه الأتراك.

إن تجربة حكم الإخوان في مصر التي انتهت بنوع من الاخفاق، وتجربة النهضة في تونس التي نجحت نجاحا جزئيا، وتجربة حزب العمل الإسلامي الأردني لا زالت بعيدة جدا عن تجربة حزب العدالة والتنمية التركي لأسباب عديدة منها:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- لا زال حزب جماعة الإخوان المسلمين في مصر غير قادر على فصل الدعوي عن السياسي، كما أنه لا يملك تجربة فاعلة في الإدارة الاقتصادية فضلا عن السياسية بسبب تضييق النظم العربية على الحريات العامة، وهو مغيب عن التأثير في الأداء الاقتصادي للدولة بعد إقصائه وإزاحته.

2- لا زالت تجربة حزب جبهة العمل الإسلامي في الاردن تخلط الدعوي بالسياسي، مع أنّها بدأت في السنوات الأخيرة تستفيد من تجربة حزب العدالة والتنمية التركي، ولا زالت في صف المعارضة غير المؤثر في التوجهات الاقتصادية للدولة مكتفية بتوجيه النقد للأداء الاقتصادي للحكومات الأردنية المتعاقبة.

3- تجربة النهضة في تونس تؤشر إلى وعي سياسي واقتصادي بالمشكلة التونسية الاقتصادية والاجتماعية،لكن قلة الخبرة واضطراب المجتمع في المرحلة الانتقالية أظهر بأنها عاجزة عن تطوير الأدوات الاقتصادية، وأشار إلى رغبتها باقتباس نموذج العدالة والتنمية التركي الاقتصادي، وهي تحتاج إلى وقت لتنضج تجربتها.

وتخلص الدراسة إلى أن للتوجهات الإسلامية أثر واضح في تطوير العلاقات الاقتصادية بين تركيا والأردن ومصر وتونس لكن الفاعل الحقيقي في تطوير تلك الأدوات هي تركيا وحكومة حزب العدالة والتنمية التي ترى في المنطقة العربية سوقا اقتصادية وممرا حيويا إستراتيجيا لتطوير تجارتها مع إفريقيا، وتستخدم الإرث الحضاري المشترك مع العرب بالدفع بتلك العلاقات بما يعود بالنفع على تركيا، أما التوجهات الإسلامية في الدول الثلاثة فتحاول الدفع نحو الاستفادة من التجربة التركية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسية والاقتصادية وترى في الإرث الحضاري المشترك عاملا مهما، لكنّها لم تصل إلى الحد الذي تكون فيه رقما فاعلا حتى الآن.

ويوصي البحث بأن تستفيد الدول الثلاثة من التجربة السياسية والاقتصادية لحزب العدالة والتنمية وأن تمد الجسور مع الدولة التركية بما يخدم المصالح العربية ويحقق التوازن الإقليمي بعد أن اضطربت الدول العربية، وعادت الأطماع الاستعمارية لتعصف بها من جديد، وفقدت بعض أنظمته البوصلة القادرة على إدارة مقدراته سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وعسكريا، وترى أيضا أنّه ينبغي الاستفادة من أفكار الأحزاب ذات التوجهات الإسلامية السياسية والاقتصادية في البلدان العربية ودمجها في البنية السياسية العربية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصادر والمراجع

اولاً: المصادر الأساسية

1. الدستور التركي، ترجمة المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات؛ تحديث مشروع الدساتير المقارنة.
2. دائرة الاحصاءات التركية، 2016 ، موقع وزارة الخارجية التركية http://www.mfa.gov.tr
3. خطاب الموازنة العامة التركية 2013، الموقع الالكتروني www.turkpress.com
4. قاعدة بيانات المؤسسة الدولة التجارية (ITC)، من ص 165 – 166
5. البنك المركزي التركي، الموقع الالكتروني www.stgcenter.org
6. وزارة الشؤون الخارجية التركية، منشورات السفارة التركية في تونس، الموقع الالكتروني www.tunus.be.mfa.gov.tr
7. وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية، عن كتاب حقائق العالم ، 2005م

ثانيا: الكتب

1. إبراهيم، حسنين توفيق وآخرون،حركات الإسلام السياسي والسلطة في العالم العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2014م.
2. بيجوفتش، علي عزّت، الإسلام بين الشرق والغرب، ترجمة: محمد يوسف عدس، دار النشر للجامعات، مطر، ط2، 1997 م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. آرات، يسيم، الإسلام والديمقرطية الليبرالية في تركيا، ترجمة: منى محسن الصاوي، الشبكة العربية للأبحاث، بيروت، 2013م.

4. آرس، بولنت، وآخرون، التحول التركي تجاه المنطقة العربية، عمان، الاردن، 2013م

5. آرمسترونج، هـ. س. الذئب الأغبر، مصطفى كمال، دار الهلال، 1952م.

6. أوزتونا،يلماز، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة: عدنان محمود سليمان، مؤسسة فيصل للتمويل، استنبول، 1988م.

7. أوغلو، أحمد داود، العمق الإستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي، وطارق عبدالجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، بيروت وقطر، 2010م.

8. أيوبي، نزيه، وآخرون، الإسلام السياسي وآفاق الديمقراطية في العالم الإسلامي، مركز طارق بن زياد، الرباط، 2000م.

9. البديري، خضير. التاريخ المعاصر لإيران وتركيا، العارف للمطبوعات، بيروت، ط2، 2015م.

10. بسلي، حسين، وأزباي، عمر. رجب طيب أردوغان، قصة زعيم، ترجمة: طارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2011م.

11. بشارة، عزمي، المجتمع المدني دراسة نقدية، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسة، بيروت، ط6، 2012م.

12. بشارة، عزمي، الثورة التونسية المجيدة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

13. بشارة، مروان، العربي الخفي، ترجمة: موسى الحالول، الدراسات العربية ناشرون، بيروت، ومركز الجزيرة، قطر، 2013م.

14. بيرس، شمعون، الشرق الاوسط الجديد، ترجمة: محمد حلمي عبد الحافظ، الأهلية للنشر، عمان، 1994م.

15. توبراك، بينار، الشرق الأوسط الحديث، بحث "الحق الديني"، م2، ج4، ترجمة: أسعد صقر، مدارات للأبحاث والنشر، القاهرة، 2016م.

16. الجهماني، يوسف إبراهيم، حزب الرفاه أربكان الاسلام السياسي الجديد الرهان على السلطة، دار حوران، دمشق، 1997م.

17. حبيب، كمال السيد، الدين والدولة في تركيا المعاصرة، مكتبة الايمان، القاهرة، 2010م.

18. حبيب، كمال.الأخوان في مصر وحركة النهضة التونسية، آفاق سياسية، المركز العربي للبحوث والدراسات، مصر، عدد 27، مارس، 2016م.

19. الحزينة، كوزين مصطفى سعيد، الأبعاد السياسية والاقتصادية للعلاقات التركية العربية، الأردن حالة دراسة، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، 2012م.

20. حلاق، وائل. ب، الدولة المستحيلة، الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي، ترجمة: عمرو عثمان، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2014م.

21. حمادة، نضال، الوجه الآخر للثورات العربية، الفارابي، بيروت، 2013م.

22. الحميدي، سعد تامر، الصراع بين القوميتين العربية والتركية وأثره في انهيار الدولة العثمانية، وزارة الثقافة القطرية، الدوحة، 2011م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

23. الحوراني، هاني،وآخرون،من الحركات والتنظيمات الإسلامية في الأردن، دار سندباد للنشر، عمان، 1997م.

24. داغر، أسعد خليل، ثورة العرب مقدماتها وأسبابها ونتائجها، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012م.

25. دني، إيمان، الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، مكتبة الوفاء القانونية،الأسكندرية، 2014م

26. ديل، جاكسون، الدرس التركي: لا تعارض بين الديمقراطية والإسلام، شؤون العصر، اليمن، مج 11، ع27،26، 2007م، (ص232-234)

27. الربيعو، تركي علي، الحركات الإسلامية في منظور الخطاب الغربي المعاصر، الدار البيضاء، 2006م.

28. روبنس، فيليب، تركيا والشرق الأوسط، ترجمة: ميخائيل نجم خوري، دار قرطبة، بيروت، 1993م.

29. روجان، بوجين، العرب من الفتوحات العثمانية إلى الحاضر، ترجمة: محمد إبراهيم الجندي، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، 2001م.

30. سبيتان، سمير، تركيا في عهد رجب طيب أردوغان، الجنادرية، عمان، 2012م.

31. سبيرو، جون أدلمان، سياسة العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة: خالد قاسم، مركز جوردن للكتب، 1987م.

32. السرجاني، راغب، قصة أردوغان، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط4، 2012م.

33. السرحاني، راغب.قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011 م، القاهرة، أقلام للنشر، 2011م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

34. سعيد، أمين، الثورة العربية الكبرى، مكتبة مدبولي، القاهرة، د.ت

35. السيف، توفيق، وآخرون، مستقبل الإسلام السياسي في الوطن العربي، مركز الوحدة العربية، بيروت، 2014م.

36. شتا، إبراهيم الدسوقي، الحركة الإسلامية في تركيا 1920–1980م، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة،1986م.

37. الصالح، منال. نجم الدين أربكان ودوره في السياسة التركية (1969– 1997م)، الدار العربية للعلوم، 2012م.

38. الصلابي، علي محمد، الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، دار التوزيع والنشرالإسلامية، القاهرة، 2001م.

39. الصفصافي، أحمد المرسيالقطوري، أوراق تركية...حول الثقافة والحضارة، جواد الشرق، القاهرة، 2002م

40. فريد، محمد، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق: إحسان حقي، دار النفائس، بيروت، 1981م.

41. غراهام، فولر. إ. ي، الإسلام السياسي ومستقبله، ترجمة: محمد محمود التوبة، العبيكان، الرياض، 2006م

42. العبادي، فداء حسين محمد، أثر المتغيرات الاقتصادية في السياسة الخارجية التركية تجاه المشرق العربي، رسالة ماجستير، كلية الأداب، جامعة اليرموك، إربد، 2011.

43. عبدالرحمن، تهاني شوقي، نشأة دولة تركيا الحديثة1918 –1938، دار العالم العربي، القاهرة، 2011م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

44. عبد الرحمن، عبدالله، الرجل الصنم، مصطفى كمال أتاتورك،حياة رجل ودولة، الأهلية للنشر، عمان، 2013م.

45. العتباني، غازي صلاح الدين وآخرون، الحركة الإسلامية، رؤية نقدية، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، بيروت، ط4، 2015م.

46. العدوان، عبدالحليم مناع أبو العماش، تطور التجربة الحزبية في الأردن 1921 – 2007، دار الراية للنشر، عمان، 2014م.

47. عزة، هبة رؤوف، الخيال السياسي للإسلاميين ما قبل الدولة وما بعدها، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت 2015م.

48. عكاشة، محمود، لغة الخطاب السياسي، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2005م.

49. العموش، بسام علي، محطات في تاريخ جماعة الإخوان المسلمين في الأردن،الأكاديميون للنشر، عمان، 2006م.

50. غازي، مؤميد أحمد، تاريخ الدولة التركية، الجنادرية للنشر، عمان، 2015م.

51. غانم، إبراهيم البيومي،الاقتصاد السياسي التركي والإصلاح، شؤون الأوسط، لبنان، ع123، 2006م، (ص179-183).

52. غزالي،عبد الحميد، الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا ظلال الثورة الصامتة، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2007م.

53. غطاشة، براء صالح عبد الحميد، العلاقات الأردنية التركية في الفترة ما بين عامي 1946-1958م، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان، 2012م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

54. غليون، برهان. نقد السياسة الدولة والدين، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط4، 2007م.

55. الغنوشي، راشد.ما حقيقة مشروع حزب العدالة والتنمية التركي؟، مجلة الفرقان، المغرب، عدد 54، 2006م.

56. قدورة، عماد، الديمقراطية ومستقبل العلمانية، سلسلة دراسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ديسمبر 2014م.

57. القرضاوي، يوسف، التطرف العلماني في مواجهة الإسلام نموذج تركيا وتونس، دار الشروق، القاهرة، 2001م.

58. قلعجي، قدري، الثورة العربية الكبرىتاريخ جامع مفصل للقضية العربية في ربع قرن، شركة المطبوعات، بيروت، 1994م.

59. الكتبي،إبتسام، وآخرون. إلى أين يذهب العرب، رؤية ثلاثين مفكرا في مستقبل الثورات العربية، معارف، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، 2012.

60. الكيلاني، موسى زيد، الحركات الإسلامية في الأردن،دار البشير، عمان، 1990م.

61. لويس، برنارد، استنبول وحضارة الخلافة الإسلامية، ترجمة: سيد رضوان علي، الدار السعودية للنشر، الرياض، ط2، 1982.

62. محمد، فاضل زكي، الفكر العربي الإسلامي بين ماضيه وحاضره، دار الطبع والنشر الأهلية، بغداد، 1970م.

63. نور الدين، محمد،تركيا والثورات العربية سياسات مركّبة تنهي العمق الإستراتيجي، شؤون عربية، ع 146، مصر، 2011م. (ص77-87)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

64. النعيمي، أحمد نوري، تركيا بين الموروث الديني والاتجاه العلماني، دار الجنان، عمان، 2011م.

65. النعيمي، أحمد نوزي، النظام السياسي في تركيا، دار زهران للنشر، عمان، 2011م.

66. هلال، رضا، السيف والهلال، تركيا من أتاتورك إلى أربكان، الصراع بين النؤسسة العسكرية والإسلام السياسي، دار الشروق، 1999م.

67. وزغي، جلال. الحركة الإسلامية التركية معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ومركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2010م.

68. الوزيري، السيد محمود، الأسس الفكرية للإخوان المسلمين وتأثيرها في تطورات الشرق الأوسط، دار الولاء، بيروت، 2015م.

69. بن يوسف، الطاهر، والقلابي، محمد المختار.القوى المضادة للثورة التونسية، الباجي قائد السبسي نموذجا، فن الطباعة، تونس، 2012م.

70. أسماء، قطاف تمام. دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية، حركة النهضة التونسية أنموذجا، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر،الجزائر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012- 2013م.

71. الجندي، أنور، يقظة الإسلام في تركيا، دار الأنصار، القاهرة، د.ت.

ثالثاً: الدوريات

1. الجورشني، صلاح الدين. حركة النهضة في قلب الإعصار، مجلة الديموقراطية، وكالة الأهرام، مصر، مجلد 12، عدد، 2012م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

2. جول، زاهد، التجربة النهضوية التركية، كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، 2013م.
3. الحداد، محمد. حركات الإسلام السياسي والسلطة في العالم العربي الصعود والأفول، الفصل السابع، الإسلاميون في تونس بعد الربيع العربي الاستمرارية والتغيير في الخطاب والممارسة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، 2014م.
4. خليل، محمد عبد القادر، حزبا العدالة ومستقبل العلاقات المصرية التركية، مجلة رؤيةتركية، مركز ستا للدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تركيا، مج1، ع4، 2012م (ص 98-110)
5. الداود، محمود علي، العلاقات العربية التركية والعوامل المؤثرة فيها، المستقبل العربي، بيروت، مجلد5، عدد 45، تشرين ثاني، 1982م (ص 62- 69)
6. دلبح، محمد(محاور). حوار مع رئيس حركة النهضة في تونس الشيخ راشد الغنوشي، المستقبل العربي، لبنان، مجلد 38، عدد 443، 2016م.
7. أبو الريش أشرف، الثابت والمتغير في العلاقات المصرية التركية بعد الإطاحة بحكم الإخوان المسلمين، مجلة رؤية تركية، مركز ستا للدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تركيا، مج2، عدد2، 2013م،(ص 19-24)
8. الزعل، عبد القادر. الإستراتيجيةالجديدة لحركة الاتجاه الإسلامي: مناورة أم تعبير عن الثقافة السياسية التونسية، بحوث مناقشات الندوة الفكرية: الدين في المجتمع العربي - الجمعية العربية لعلم الاجتماع، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، مصر، 1989م.
9. السرحان، صايل، أثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات التركية العربية، 2002_ 2011م، المجلة الأردنية في العلوم الاجتماعية، الأردن، م2، ع2، 2013م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

10. الشرقي، محمد شرف، حزب العدالة والتنمية التركي: AKP دراسة تحليلية للفترة 2002-2010م، شؤون العصر، اليمن، مجلد 14، عدد 39،، 2010م.(ص9-58)

11. صويصال، إسماعيل، العلاقات السياسية بين مصر وتركيا في العقود الستة الأخيرة، مجلة البحوث والدراسات العربية، مصر، ع16، 1988م. (ص339- 344)

12. العزاوي، سلمان داود سلوم، حزب العدالة والتنمية التركي: **دراسة في النشأة** وخطابه الإسلامي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، الجمعية العلمية للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العراق، مجلد 3، عدد 6، 2013م،(ص 302- 257)

13. العلوي، نور الدين. تجربة الإسلام السياسي في المغرب العربي: المغرب وتونس أنموذجا، مجلة رؤية التركية، مركز ستا للدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تركيا، مجلد4، عدد 1، 2015م.

14. غربالي، فؤاد.الشباب والدين في تونس دراسة للأشكال الهوياتية الجديدة لدى الشباب التونسي، المجلة العربية لعلم الاجتماع، لبنان، عدد 3،4، 2013م.

15. الغنوشي، راشد. الإسلام والعلمانية، المستقبل العربي، لبنان، مجلد 31، ع359، يناير، 2009م.

16. محمد، هيفاء أحمد. المرحلة الانتقالية في ظل وصول الإسلاميين للسلطة في تونس، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، العراق، مجلد 6،عدد17، 2013م.

17. مولى، علي الصالح. **أي** إمكانية لإنتاج إسلاموية‌متونسة، مجلة تبين للدراسات الفكرية والثقافية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، مجلد 3، عدد، 12، نيسان، 2015م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

18. مدبوني، معز، العلمانية تاريخ المفهوم، كتاب "في سؤال العلمانية الاشكالات التاريخية والافاق المعرفية"، ابن النديم للنشر، الجزائر، ودار الروافد،بيروت، 2015م.

19. هيل، وليام، العوامل الاقتصادية في العلاقات التركية العربية، المستقبل العربي، بيروت، مجلد5، عدد 45، 1982م، (ص70-84).

20. الهياجنة، عدنان، التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط في ظل التحولات السياسية، مجلة دراسات شرق أوسطية، الأردن، 2011م (ص13-33).

21. القريشي، رضا عبد الحسين غالي، وعبد المنعم السيد علي، العلاقات الاقتصادية العربية – التركية: واقعا وتوقعا دراسة في الاقتصاد السياسي لعلاقات الجوار الجغرافي، شؤون عربية، مصر،عدد 82، 1995م (ص192- 216).

22. . تورللي، ستيفانو ماريا، نموذج حزب العدالة والتنمية التركي وحزب حركة النهضة التونسي: من التقارب إلى المنافسة، مجلة رؤية تركية، مركز ستا للدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تركيا، مجلد 1، عدد3، 2012م.

23. الجمعاوي، أنور. الإسلاميون في تونس وتحديات البناء السياسي والاقتصادي للدولة، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، مج1، ع4، 2013م.

المراجع الإلكترونية

1. اتفاقية الشراكة لإقامة منطقة تجارة حرة بين المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية التركية لسنة 2010م، http://www.qistas.com

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

2. ، أتيلاأتايسيفين، حجم الاستثمارات التركية في مصر 2مليار، حوار: هشام شوقي
www.aimasryiyoum.comLnews
3. أتيلا،عماد،العلاقات الاردنية التركية، مدونة رصين،http://rasseen.com
4. أحمد، صافيناز محمد. عام من الثورة التونسية: المسار والتحديات، مركز الأهرام للسياسات والدراسات الإستراتيجية،
http://acpss.ahramdigital.org.eg
5. إسماعيل، شادي، الإسلام السياسي، أزمة الجذور والأغصان،2016/8/22م،
http://www.medaratkurd.com
6. بحيري، صبري، منطقة التجارة الحرة بين مصر وتركيا تستهدف السياسة وليس الاقتصاد،5نيسان 2000م.http://www.albayan.ae
7. البنداري، افتكار، المتدينون بتركيا زنوج الأمس حكام اليوم، 3 ديسمبر 2009م،
www.akhbaralaalam.net
8. البنداري، افتكار، داود أوغلو نعم نحن العثمانيون الجدد، http://archive.islamonline.net
9. بولاط، عمر، سجل الاقتصاد التركي خلال 12عام، من أين إلى أين؟، ترك برس، 5 يناير، 2015،www.turkpress.co/node/4633
10. الجردي، عصام، اقتصاد تركيا لماذا وإلى أين؟، العربية، 29 يوليو 2015
www.alarabiya.net
11. الخشناوي، ناجي، نشأة مصطلح الإسلام السياسي، 2012/4/27م،
http://arabic.babelmed.net

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

12. خولي، معمر فيصل، الاقتصاد التركي في ظل حكومة العدالة والتنمية: من الانهيار إلى الانتعاش، 5 نوفمبر 2014م، ttp://rawabetcenter.com/archives/1009

13. الصاوي، عبد الحافظ. العلاقات الاقتصادية المصرية التركية: الواقع والآمال، 13 مارس/ آذار 2016م، بحث إلكتروني. http://www.stgcenter.org

14. عطوان، عبد الباري، تعرف على هذه الدول وأسباب التواجد وأهميه الإستراتيجية، جريدة القدس العربي، 29كانون الثاني، 2017م.

www.alquds.co.uk

15. كوتان، رجائي، الأسباب الحقيقية وراء حل حزب الفضيلة، مقابلة على قناة الجزيرة أجراها أحمد منصور، في 2001/6/27م، ww.ajazeera.net

16. فولر، غراهام، انتصار الإسلاميين في تركيا، www.aljazeera.net

17. القابلة، ولد، إدريس، نشأة الحركات الاسلامية في المغرب العربي، www.t1t.net

18. العلاقات الاقتصادية التجارية بين مصر وتركيا 2003-2008م، وزارة الصناعة والتجارة، قطاع الاتفاقيات التجارية، eipss.eg.org.

19. العوده الله، ميلاد، قصة المفاوضات السورية الإسرائيلية في تركيا عام 2008، بحث إلكتروني http://www.caus.org.lb.

20. الغبرا، شفيق، تركيا استعادت توازنا مفقودا بين الإسلام والديمقراطية، أخبار العالم، 30 يوليو 2016م، www.akhbaralaalam.net4

21. النجار، باقر، عقلانية الإسلام السياسي الترك www.akhbaralaalam.net

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

22. اه التركي... أحفاد العثمانيين ومرجعية أردوغان، بوابة الحركات الإسلامية، نافذة لدراسة الإسلام السياسي، 9 مارس آذار 2015م،www.islamit-movments.com

23. aa.com.tr وكالة الأناضول، 2017/3/10م

24. الاقتصاد في عهد أردوغان، ترك برس، 1286، /turkpress.co/node

25. www.turkpress.co/node/9236

26. موقع تركيا الآن 16\12\2016م،http://www.turkeyalaan.net

27. النظام الأساسي لحركة النهضة، المقر، في 20 -21 أيار، 2016م www.ennahdha.tn

28. ماذا في برنامج حركة النهضة الانتخابي، الجزيرة نت، 2014/9/24م، http://www.aljazeera.net

29. مسار ومستقبل العلاقات المصرية التركية، مركز مصر للدعم السياسي والقانوني، قسم الدراسات السياسية، بحث الكترورني نوفمبر، 2013م،Ar.mideastyouth.com

30. المقر العام لحزب العدالة والتنمية التركي، الرؤية السياسية لحزب العدالة والتنمية، www.akparti.org.tr/Arabic

31. غرفة تجارة اربد 2017/1/23م.http://www.icc.org.jo

32. الدستور، 19/ 1/ 2017م.www.addustour.com

33. العلاقات التركية الاردنية، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الاردنية، 26/ 5/2014.http://jcss.org

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع باللغة الانجليزية:

1. Economic relations between turkey and Egypt restricted by political disagreements. www.TurkishThink tank.net. 5 octoober2015
2. www.WIPO.INT، FREE TRADE AGREEMENT BETWEEN TUKEY AND TUNISIA
3. Asmer.Merwan. Ambassadors in Jordan Speak out Forein policy making in Changing world. MESC. Jordan. 1991.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Shatiat, Ahmed Fouad. (2018). **Trends Of Political Islam In Turkey And Its Impact On The Economic Relations With The Arab Countries(Jrdan,Tunisia,Egypt) Between 2002-2015.** Under the supervision of a. Dr. Barakat system

Abstract

This study sets an inquiry into the dynamics of political Islam in Turkey and their effect in shaping economic relations with Arab countries, namely Jordan, Tunisia and Egypt. Covering the span of 13 years between 2002-2015, the study tries to answer the question of what kind of relations have merged under those dynamics with the studied countries and how this prompted economic cooperation and trade exchange from those countries, in response. In achieving its goals, the study has used the descriptive analytical model, which describes the economic relations between Turkey and Arab countries. It then analyses such relations and gauges the impact of political Islam on their development.

The study has come up with a number of conclusions. First and foremost, Islamic dynamics have indeed proved to have had a clear impact on the development of economic relations between Turkey and the studied countries. However, it was also evident that the real player was Turkey, represented by the Justice and Development Party government there. This government has looked forward to the Arab region as a promising economic market and a strategic route for a flourishing trade with Africa, leaning on a long-standing joint Arab-Turkish heritage, all for the benefit of Turkey.

Elsewhere, on the other side, Islamic trends in the studied countries tended to use lessons learnt from the Turkish political and economic experience. Although Arab political Islam does consider the joint heritage an

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

important factor, this was not at play in driving the economic trends of the studied countries. It is revealed that each country has heeded more for its national priorities, under such conditions not immune from international repercussions and changes in relations of such countries. The second conclusion is that the senior members of the ruling party in Turkey, including the President of the Republic and Minister of Foreign Affairs, have put efforts towards harmonization with the Arab political order for making economic and strategic gains. In their pursuit, they have been keen on Turkey playing a vital role in world politics and economy, particularly in the Islamic Conference Organization. The party believed that the key to development of the Turkish society rested in economy, and that narrowing down the gaps with the neighboring Arab, Islamic and other nations in parallel with cementing relations with Europe, Russia and Israel was a decisive driver of Turkish economy.

The study has also concluded that the real Turkish-Jordanian relations has picked up after the rise to power of the Justice and Development Party since 2009. The Turkish government saw in Jordan a focal point linking up the country with the Arabian Gulf states, particularly Saudi Arabia, just as it served as a transit-country on the Hajj route. However, the Jordanian Islamic movement did not have any effective role in developing such relations, as it has not had the opportunity of accessing political power. Even its political participation in the Jordanian government in the aftermath of the U.S led war in Iraq was too brief to have any tangible influence.

As for Tunisia, the northernmost tip of Africa cultivated good steady relations with Turkey since the Tunisian Renaissance Party headed the national coalition government. There has been an increase in trade exchange,

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

agreements and investment, with the two countries seeking more strengthened relations, particularly as Turkey came to realize that Tunisia offered an opening for the flow of Turkish goods into African markets.

Finally, in post-Arab Spring Egypt, bilateral relations increased, especially upon the accession to power of the Muslim Brotherhood, with its leader Muhamad Mursi becoming the president. A cascade of bilateral investments and trade relations ensued, though they dramatically fell after the rise of Sisi to power and Turkish refusal to recognize the new regime, which it described as a military coup staged against democratic legitimacy.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

Keywords: Trends of Political Islam, Turkey, Economic Relations Arab Countries

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com